الجمهورية التونسية

وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

المشروع السنوي للأداء لسنة 2020

وفق منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف

نوفمبر 2019

المحتوى

المحور الأول: التقديم العام.....3

1-إستراتيجية الوزارة وبرامجها.....4

2- الميزانية وبرمجة نفقات الوزارة على المدى المتوسط.....11

المحور الثاني: برامج الوزارة.....14

البرنامج 1 البنية الأساسية للطرقات

1-تقديم البرنامج واستراتيجيته.....15

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج.....19

3- نفقات البرنامج.....22

البرنامج 2 حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

1-تقديم البرنامج واستراتيجيته.....36

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج.....40

3- نفقات البرنامج..... 46

البرنامج 3 التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

1-تقديم البرنامج واستراتيجيته.....48

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج.....59

3- نفقات البرنامج.....68

البرنامج 9 القيادة والمساندة

1-تقديم البرنامج واستراتيجيته.....73

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج.....77

3- نفقات البرنامج.....82

الملاحق:

بطاقات مؤشرات قيس الأداء 86

بطاقات مؤشرات قيس الأداء المراعية للمساواة وتكافئ الفرص بين النساء والرجال وبين كافة فئات المجتمع.....162

المحور الأول
التقديم العام للمهمة

إستراتيجية القطاع والمهمة

1.1 تقديم استراتيجية القطاع والمهمة

يلخص هذا المشروع إطار القدرة على الأداء وأهم الأنشطة المبرمجة لمهمة التجهيزوالإسكان والتهيئة الترابية لسنة 2020 والتي تم إعدادها على ضوء التوجهات المستقبلية واستراتيجية الدولة في قطاع التجهيز بما يساهم في تعزيز مقومات الاقتصاد الوطني من خلال وضع التصورات الملائمة ورسم التوجهات الاستراتيجية للقطاع.

وبالرجوع إلى الأمر عدد 93 لسنة 1974 المؤرخ في 1974 المتعلق بضبط مشمولات وزارة التجهيز والنصوص والأوامر المنقحة والمتممة له فيمكن تلخيص مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية في النقاط التالية:

- توفير المنشآت والتجهيزات الجماعية الضرورية لتنمية البلاد،
- استكمال مراجعة مجلة التهيئة الترابية والتعمير،
- إعداد سياسة الحكومة في قطاع الإسكان،
- مباشرة وإقامة البنايات المدنية التابعة للدولة،
- منح المصادقة لمقاولات البناء والأشغال العمومية المصنفة بالدرجات 3 و4 و5.

أما بخصوص دور المهمة في تفعيل المخططات التنموية ومساهمتها في النهوض بالاقتصاد الوطني فيتمثل خاصة في توفير بنية أساسية حديثة بمواصفات عالمية مما يسمح برفع القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية واقتحام الأسواق العالمية، كما أن ربط المناطق الصناعية بشبكة الطرقات والسكك الحديدية والمطارات والموانئ البحرية واندماجها في محيطها يساهم في دعم الاستثمار والحد من الكلفة اللوجستية المراد تقليصها من 20 %من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015 إلى 15%سنة 2020 لتضاهي الاقتصاديات المماثلة[1].

[1] * المخطط الخماسي 2016-2020 ص 101

وتساهم مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية في تطوير البنية الأساسية والحد من كلفتها كالآتي :

- تطوير شبكة الطرقات السيارة عبر الانطلاق في إحداث طريق السيارة الرابطة بين تونس وجلمة عبر القيروان واستكمال الطريق السيارة المغاربية.
- تطوير شبكة طرقات سريعة تربط المناطق الداخلية بالموانئ والمناطق الساحلية لضمان الاندماج بين مختلف الجهات .
- تطوير وصيانة شبكة الطرقات والمسالك الريفية .
- تدعيم البنية الطرقية بالبلديات للحد من الاختناق المروري وتسهيل النفاذ إلى المراكز العمرانية الكبرى.

كما تتمثل مساهمة المهمة في تفعيل المخططات التنموية عبر وضع إطار تشريعي جديد للتهيئة الترابية والعمرانية يتماشى مع ما تم إقراره بالدستور الجديد للبلاد في مجال التنمية المستدامة والحوكمة الرشيدة واللامركزية إلى جانب تطوير الإطار المؤسساتي للتهيئة الترابية بهدف تدعيم دورها في مجال التنسيق بين السياسات القطاعية من ناحية والاستجابة لحاجيات المواطنين ومتطلبات التنمية المستدامة وضغوطات الموارد والإمكنيات من ناحية أخرى.

من ناحيته يمثل مجال السكن والتهيئة العمرانية أداة هامة لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة وتحسين مستوى العيش عبر توفير السكن اللائق خاصة للفئات الاجتماعية محدودة الدخل. وتتمثل أهم التوجهات في مجال السكن والتهيئة العمرانية في :

- توفير السكن اللائق لمختلف الشرائح الاجتماعية،
- توفير مدخرات عقارية للاستجابة لحاجيات التوسع العمراني،
- التحكم في كلفة السكن لجعلها تتماشى مع الإمكانيات الحقيقية لمختلف الشرائح الاجتماعية،
- وضع آليات للتحكم في أسعار مواد البناء ومقاومة الاحتكار،
- استنباط آليات تمويل مستدامة لتمويل المشاريع السكني،
- ارساء آليات لمتابعة ومراقبة مشاريع التهيئة،
- الحد من التوسع العمراني العشوائي،
- تثمين الرصيد السكني القائم وخاصة في المراكز العمرانية القديمة.

من أبرز الأهداف الكمية في هذا المجال، إنجاز قرابة 300 ألف مسكنا منها 100 ألف مسكنا اجتماعيا جلها في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي. وسيساهم القطاع الخاص من أسر وباعثين عقاريين في إنجاز القسط الأوفر من المساكن. كما تقدر الحاجيات من الأراضي الصالحة للبناء خلال المخطط 2016-2020 بحوالي 5550 هكتار وذلك لاستيعاب حوالي 250 ألف مسكنا جديدا وباعتبار كثافة سكنية بـ 45 مسكنا في الهكتار الواحد كما سيواصل القطاع البنكي دعمه للقطاع للمحافظة على دوره المحوري في تحسين ظروف عيش المواطنين وتنشيط الحركة الاقتصادية وذلك من خلال مختلف آليات التمويل المحدثة من قروض الادخار السكني إلى القروض المباشرة وقروض التمويل المسبق للباعثين العقاريين. في إطار المحافظة على الرصيد السكني القديم وتثمينه والنهوض بمستوى العيش داخل الأحياء والمدن العتيقة ستتميز الفترة المقبلة بتكثيف تدخلات الصندوق الوطني لتحسين السكن.

وتمشيا بأحكام الفصل 18 من القانون أساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية، عملت مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية على إعداد ميزانية 2020 على أساس أهداف ومؤشرات تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع دون تمييز. فالمرأة تؤدي دورا أساسيا لدعم أسرتها من أجل تحسين مواردها المالية وتحقيق الأمن الغذائي لها. ومن بين القطاعات التي تساهم في فك عزلة المرأة الريفية والوصول للبنية الأساسية الصحية والتعليمية هي البنية الأساسية للطرقات وخاصة منها شبكة المسالك الريفية المهيئة. وهنا يتجلى دور مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية في توفير هذه البنية التي تمثل منصة ورافعة هامة لبقية القطاعات. ويتعمق دورها خاصة مع فئة المواطنين والمستخدمين الأكثر هشاشة.

فالوزارة مطالبة بتوفير المسالك والمنافذ لفك العزلة عن المناطق المعزولة وهي بذلك تساهم في فتح الطريق أمام فتيات وفتيان هذه المناطق للوصول إلى المدارس والمعاهد والحد من نسبة الانقطاع عن الدراسة الذي ستظهر نتائج تحسنه لدى إحصائيات وزارة التربية.

كذلك ستمكن هذه الطريق متساكني المناطق المعزولة وخاصة منهم النساء من الوصول إلى مراكز الرعاية الصحية والاستفادة من خدمات هذا المرفق مما سيساهم في تحسن مؤشرات الصحة والخدمات الصحية لدى الوزارة الصحة،

كما ستساهم هذه الطريق في الإدماج الاقتصادي لهذه المناطق خاصة وأنها مناطق تزخر بإمكانيات وثروات طبيعية تسهر النسوة عادة على تحويلها إلى منتوجات محلية فهن يساهمن في الأعمال الريفية من فلاحة وأعمال متصلة بها من انتاج الغذاء وتصنيعه والحفاظ عليه وتسويقه، وهن بذلك يدعمن الاقتصاد المحلي والوطني لذا فإن توفير المسالك لهذه المناطق سيوفر التواصل والمشاركة في الدورة الاقتصادية. علما وأن المرأة الريفية تمثل 58% من اليد العاملة الفلاحية منها 15% قارة[2] وبالتالي ايلاء هذه الفئة من المجتمع العناية اللازمة سوف يساهم في تحسين ظروفها المادية والصحية والتعليمية مما يعزز مساهمتها في النمو الاقتصادي لمنطقتها بدرجة أولى وللبلاد بدرجة ثانية.

وفي هذا السياق، ونظرا للطابع العام والأفقي لخدمات التجهيز وصعوبة احتساب مساهمتها المباشرة في بعض القطاعات وأثرها المباشر على بعض المستعملين، فإننا نقترح إنشاء قاعدة بيانات هائلة على الصعيد الوطني تعنى بجمع المعلومات حول المنتفعين بالمرفق العمومي حسب الأجناس (un Big Data National Genré) مما سيمكن من احتساب أثر خدمات التجهيز على مختلف القطاعات والمنتفعين.

من ناحية أخرى تعمل مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية عبر نشاط "حماية المناطق الساحلية" على المساهمة في إنجاح برنامج " دعم النساء الجامعات المحار بتونس" والذي تشرف عليه وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

أما عن المساهمة المباشرة للمهمة في تطبيق مبدأ تكافئ الفرص والمساواة فتكمن على صعيد البرنامجين الثالث والتاسع حيث تعمل الوزارة على تطوير النصوص القانونية والتشريعية لفائدة النساء لتمكينهن من الاستفادة من مختلف برامج السكن على نفس قدر المساواة مع الرجال كما تعمل على التصرف في الموارد البشرية والحياة المهنية للموظفات عبر تمكينهن من الوصول إلى مراكز هامة ووظائف عليا على قدر المساواة مع زملائهن الرجال.

وحرصا على إدراج مبدأ تكافئ الفرص والمساواة ضمن سياستها ستعمل المهمة خلال سنة 2020 على رصد المعطيات واستنتاج المؤشّرات الخاصّة في القطاعات الراجعة لها بالنظر: البنية الأساسية للطرقات وحماية المناطق العمرانية من الفيضانات والسكن وسيتم تركيز مؤشرات قائمة على مبدأ تكافئ الفرص والمساواة تهدف إلى قياس مدى تحقيق المساواة بين النساء والرجال في الانتفاع

[2] صحيفة العرب عدد11143 بتاريخ 2018/10/19

ببرامج مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية، وذلك عبر رصد اعتمادات وبرمجة دراسات تخص إحصائيات يتمّ توزيعها حسب الجنس.

وسيتمّ خلال إعداد المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2021 اعتماد مؤشّرات قيس أداء يتمثل في النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمختلف برامج مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية.

1 .2 تقديم برامج المهمة

تتضمن مهمة التجهيزوالإسكان والتهيئة الترابية لسنة 2020 ثلاثة برامج عملياتية وبرنامج قيادة ومساندة موزعة كما يلي.

- برنامج البنية الأساسية للطرقات
- برنامج حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت
- برنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان
- برنامج القيادة المساندة

وتتفرع على **30** برنامجا فرعيا موزعة بين **06** مركزية و**24** جهوية و**42** نشاطا و**15** هدفا و**28** مؤشرا لقيس أدائها ويساهم في تحقيقها **24** إدارة جهوية و**12** فاعلا عموميا (منشأة عمومية).

أما توزيع البرامج والبرامج الفرعية فهو كالتالي:

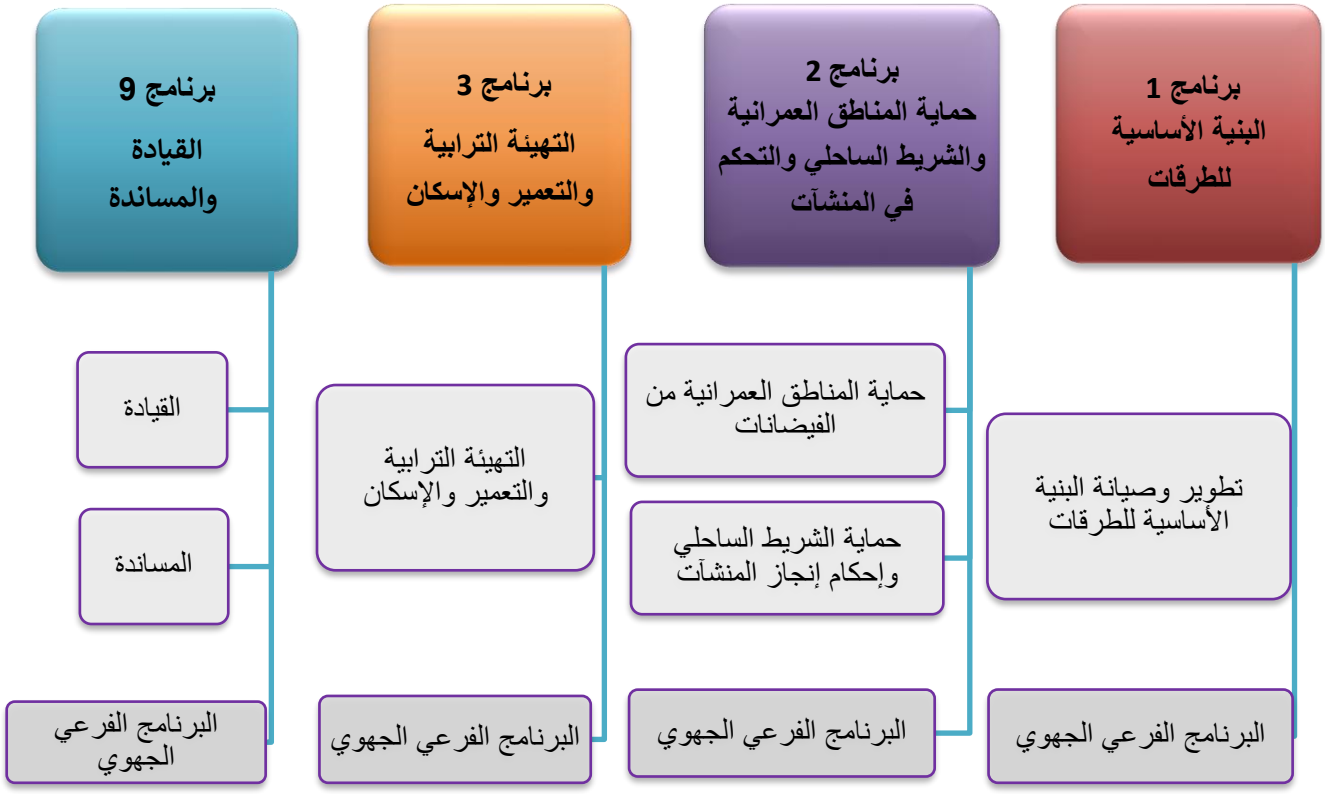

3. 1 تقديم أهداف ومؤشرات أداء المهمة

جدول عدد 1: إطار الأداء وأنشطة البرامج

البرامج	عدد الأنشطة	عدد الأهداف الإستراتيجية	عدد مؤشرات قيس الأداء
برنامج البنية الأساسية للطرقات	16	4	7
برنامج حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت	10	4	7
برنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان	12	4	7
برنامج القيادة والمساندة	4	3	7
المجموع =	**42**	**15**	**28**

بطاقة حوصلة أهداف المهمة ومؤشرات قيس الأداء

البرنامج	الأهداف	مؤشرات الأداء
البرنامج عدد1 البنية الأساسية للطرقات	الهدف 1.1.1: تنمية وتطوير الطرقات والطرقات السيارة على الصعيد الوطني والمغاربي	المؤشر 1.1.1.1: النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرقات السيارة
		المؤشر 2.1.1.1: نسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية
	الهدف 2.1.1: تحسين وصول النساء والرجال من المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرقات المرقمة	المؤشر 1.2.1.1: النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية
		المؤشر 2.2.1.1: نسبة مخصصات نفقات استثمار البرنامج 1 لفائدة النساء الريفيات
	الهدف3.1.1 : المحافظة على نوعية وجودة شبكة الطرقات	المؤشر 1.3.1.1: مؤشر جودة شبكة الطرقات المرقمة
		المؤشر 2.3.1.1: مؤشر جودة الجسور
	الهدف 1.2.1: إنجاز المشاريع وصيانة شبكتي الطرقات المرقمة والمسالك الريفية	**المؤشر 1.1.2.1: نسبة إنجاز مشاريع السنة " n "**
البرنامج عدد2 حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت	الهدف 1.1.2: التحكم في مياه السيلان المتأتية من الأحواض الساكبة على مشارف المدن والتجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة	المؤشر:1.1.1.2 النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي
		المؤشر2.1.1.2 : النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات
	الهدف 1.2.1: المحافظة على الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري واحكام إنجاز المنشآت الميناائية	المؤشر 1.1.2.1: النسبة التراكميةلإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي
		المؤشر2.2.2.2: مستوى الأداء الفني للمشاريع البحرية المنجزة
	الهدف2.2.2.: تعزيز البناء المستدام بمثالية البناءات العمومية ومدى استجابتها لحاجيات جميع الفئات الاجتماعية	المؤشر1.2.2.2: النجاعة الطاقية للبنايات
		المؤشر2.3.2.2: العدد التراكمي للدراسات المعلنة والمتضمنة لمبدأ تكافئ الفرص والمساواة
	الهدف 1.3.2: إحكام إنجاز المشاريع المفوضة بالجهات	**المؤشر1.1.3.2: نسبة استهلاك الاعتمادات المفوضة**
البرنامج عدد 3 التهيئة الترابية والتعمير والإسكان	الهدف 1.1.3: النهوض بالتهيئة الترابية ودعم الجماعات المحلية والفاعلين العموميّين لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستديمة	المؤشر:1.1.1.3 نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي
	الهدف 2.1.3: تدعيم التخطيط العمراني الاستراتيجي والمستدام والتحكم في التوسعات العمرانية	المؤشر1.2.1.3 نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وامثلة التهيئة العمرانية
		المؤشر2.2.1.3 نسبة استهلاك الأراضي الفلاحية
	الهدف 3.1.3: النهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر للرجال وللنساء وتهذيب وإدماج الأحياء السكنية	المؤشر1.3.1.3: عدد المساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيأة
		المؤشر 2.3.1.3: النسبة التراكمية لتهذيب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية
		المؤشر3.3.1.3: النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمسكن أو مقسم اجتماعي
	الهدف 1.2.3: تحقيق النجاعة في إنجاز المشاريع المفوضة	**المؤشر 1.1.2.3: نسبة الدراسات المنجزة**
البرنامج عدد 9 القيادة والمساندة	الهدف:1.1.9 الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها	المؤشر1.1.1.9: نسبة الإطارات النسائية المنتفعات بتطوير القدرات من خلال المشاركة في المهمات والتربصات بالخارج
		المؤشر:2.1.1.9 نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج
		المؤشر3.1.1.9: نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفي سبتمبر
	الهدف 1.2.9: نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية وتعزيز تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية وتطوير الإجراءات الإدارية وحسن التصرف في الإمكانات المادية	المؤشر.1.1.2.9: تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية
		المؤشر.1.2.9 .2: عدد أيام التكوين لكل عون وحسب الجنس
		المؤشر1.2.9.3: تطور كتلة الأجور
	الهدف 1.3.9: نجاعة الإدارة الجهوية من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية	**المؤشر 1.1.3.9:** معدل عدد المشاريع التي يشرف عليها كل إطار فني

البرنامج الجهوي /الأهداف والمؤشرات

2 الميزانية وبرمجة نفقات المهمة على المدى المتوسط

2-1 تقديم ميزانية المهمة لسنة 2020

تقدر ميزانية مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية لسنة 2020 بـ 112 479 1أ.د مقابل 048 202 1أ.د لسنة 2019 أي ب زيادة قدرها 064 277أ.د (23%) وتتوزع هذه الاعتمادات على النحو التالي:

- بلغت تقديرات نفقات التأجير لسنة 2020 :000 113 أد مقابل 97846 أد سنة 2019 أي بزيادة قدرها 15154 أد (15%) أما نفقات التسيير فتبلغ 291 55أد مقابل53681 أد سنة 2019 أي بزيادة قدرها 1610 أد (3%) ونفقات التدخلات 821 2أد مقابل 2521أد سنة 2019 أي بزيادة قدرها 300 أد (12%).

- أما نفقات الاستثمار فقد قدرت بـ 1226400أ.د بعنوان سنة 2020 مقابل898300 أ.د بالنسبة لسنة 2019 أي بزيادة قدرها 328100 أ.د بنسبة (36,5%).

وتتفرع هذه الاعتمادات بين البرامج على النحو التالي:

- البرنامج الأول: 814,5 049 1 أد أي ما يمثل نسبة قدرها 70,97%
- البرنامج الثاني: 043,4 114 أد أي ما يمثل نسبة قدرها 7,7 %
- البرنامج الثالث: 578 272 أد أي ما يمثل نسبة قدرها 18,43 %
- البرنامج التاسع : 676,1 42أد أي ما يمثل نسبة قدرها 92, %

وتبلغ نفقات العمليات المالية لسنة 2020 ما قدره 81600 أد (مع الإشارة وأنه في قانون المالية لسنة 2019 تقدر نفقات التمويل العمومي ب 101700أد).
بالنسبة لصناديق الخزينة كانت سنة 2019: 48000 أد.

جدول عدد2:

توزيع ميزانية المهمة لسنة 2020 حسب البرامج وطبيعة النفقة

(اعتمادات الدفع)

الأقسام / البرامج	نفقات التأجير	نفقات التسيير	نفقات التدخلات	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	المجموع
البرنامج 1: البنية التحتية للطرقات	51 314,5	45 100,0	0,0	873 400,0	80 000,0	1 049 814,5
البرنامج 2 : حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت	16 820,2	2 033,2	0,0	93 590,0	1 600,0	114 043,4
البرنامج 3: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان	17 514,2	1 322,8	350,0	253 391,0	0,0	272 578,0
القيادة والمساندة	27 351,1	6 835,0	2 471,0	6 019,0	0,0	42 676,1
المجموع	**113 000**	**55 291**	**2 821**	**1 226 400**	**81 600**	**1 479 112**

2-2 تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) لمهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية

جدول عدد3:

إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) للمهمة:

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

البيان	إنجازات			ق م 2019		تقديرات		
	2016	2017	2018	التبويب القديم	التبويب الجديد	2020	2021	2022
نفقات التأجير	88595	91214	86457	97846	97846	113000	117223	122080
نفقات التسيير	54353	55605	52576	53681	53681	55291	58011	59119
نفقات التدخلات	2837	2999	2910	2521	2521	2821	2975	3158
نفقات الإستثمار	1131741	1398380,2	1464354	898300	898300	1226400	1370929	1473477
نفقات العمليات المالية	0	0	1620	0	101700	81600	2000	2247
بقية النفقات	1900	106000	29662	149700	0	0	0	0
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	1279426	1654198,2	1607917	1202048	1202048	1479112	1551138	1660081
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات								

جدول عدد4:

إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) للمهمة:

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

البيان	إنجازات			ق م 2019	تقديرات		
	2016	2017	2018		2020	2021	2022
البرنامج 1: البنية التحتية للطرقات	926324	1163655,2	1274323	811321	1 049 814,5	1101307	1178657
البرنامج 2 : حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت	92450	93518	81104	87193	114 043,4	119436	127825
البرنامج 3: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان	221826	362999	221050	264373	272 578	285410	305455
القيادة والمساندة	38826	34026	31440	39161	42 676,1	44985	48144
المجموع	1279426	1654198,2	1607917	1202048	1 479 112	1551138	1660081

المحـــــور الثـــــاني
تقديم بـــرامج الـــمهمة

البرنامج 1: البنية الأساسية للطرقات

إسم رئيس البرنامج: صلاح الزواري

تاريخ توليه مهمة رئيس البرنامج: 2019/09/13

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

- تقديم خارطة البرنامج:

البرنامج:	البرنامج 1 البنية الأساسية للطرقات	
البرامج الفرعية:	برنامج فرعي 1: مركزي: تطوير وصيانة البنية الأساسية للطرقات	24 برنامج فرعي: جهوي
الهياكل المتدخلة: وحدات عملياتية	الإدارة العامة للجسور والطرقات	24 إدارة جهوية للتجهيز والاسكان والتهيئة الترابية
وحدات عملياتية	مركز الاختبارات وتقنيات البناء	
فاعل عمومي	شركة تونس للطرقات السيارة	

- مخطط التنزيل العملياتي:

رمز البرنامج الفرعي	الفرعي البرنامج	متدخل أو فاعل عمومي	رمز الوحدة العملياتية	الوحدة العملياتية	رمز النشاط	النشاط
11	ب ف 11: تطوير وصيانة البنية الأساسية للطرقات مسؤول ب ف 1: فاتن الهنتاتي	فاعل عمومي 1 - شركة تونس للطرقات السيارة	111	وع 1- الادارة العامة للجسور والطرقات	1111	تطوير شبكة الطرقات السيارة
					1112	الطريق السيارة تونس جلمة
					1113	قنطرة بنزرت
					1114	الطرقات المهيكلة
					1115	تهيئة وتطوير الطرقات المرقمة
					1116	تدعيم الطرقات المرقمة
					1117	بناء جسور
					1118	تهيئة المسالك الريفية
					1119	دراسات طرقية واتقان فني
					111C	استغلال وصيانة الطرقات المرقمة
					111D	صيانة المسالك الريفية
					111E	تهيئة السلامة المرورية وإصلاح أضرار الفيضانات
					111Z	نشاط الدعم
		متدخل - 24 مجلسا جهويا			111A	طرقات بمداخل المدن
					111F	تعبيد المسالك الريفية
			112	وع 2 - مركز التجارب وتقنيات البناء	112B	متابعة تقارير التحاليل المخبرية والبحث العلمي
1A - 1X	24 ب ف: جهوي المسؤول: 24 مديرا جهويا		من 1AA إلى 1XX	وع A إلى X إدارة جهوية للتجهيز والاسكان والتهيئة الترابية	1** 8	تهيئة المسالك الريفية
					1** C	صيانة شبكة الطرقات المرقمة
					1** D	صيانة شبكة المسالك الريفية
					1** E	تهيئة السلامة المرورية وإصلاح أضرار الفيضانات
					1** Z	نشاط الدعم

يحتوى برنامج "البنية الأساسية للطرقات" على 25 برنامجا فرعياً (1 مركزي يضم وحدتين عمليتين و24 جهوي يضم وحدة عملياتية لكل منهم):

<u>البرنامج الفرعي 1 (مركزي)</u>" تطوير وصيانة البنية الأساسية للطرقات":

يسهر على التخطيط و القيام بالدراسات و انجاز أشغال البنية الأساسية للطرقات ومتابعة سير المشاريع بمساعدة وحدات الانجاز و الإدارات الجهوية للتجهيز. و تتمثل أهم الأنشطة في:

✓ متابعة دراسات الطرقات السيارة، القيام بعملية تحرير حوزة؛ اقتناء الأراضي وتحويل شبكات المتدخلين العموميين و القيام بـالمراحل الإجرائية الخاصة بطلبات العروض أو متابعتها أما فيما يتعلق بالطريق السيارة تونس جلمة فقد تم بعث وحدة انجاز حسب الأهداف للمتابعة انجاز هذا المشروع،

✓ القيام بالدراسات اللازمة لانجاز مختلف المشاريع الأخرى،

✓ تمكين المدن الكبرى من شبكة مهيكلة و مجهزة بمنشآت عصرية تساهم في تسهيل حركة المـرور و الحد من الاكتظاظ على غرار انجاز المحولات و المنعرجات وتثنية الطرقات،

✓ تطوير طول الشبكة المعبدة للطرقات المرقمة و تهذيبها حتى تصبح مطابقة للمواصفات العالمية (عرض يساوي أو يفوق 7 أمتار) ثم تدعيمها لضمان ديمومتها وتوفير رفاهة أفضل لمستعملي الطريق،

✓ بناء جسور على مستوى الأودية تتناسق مع الطرقات التي تم تهذيبها، و تعويض القديمة والضيقة منها و ذلك لتأمين سيولة حركة المرور عند فيضان الأودية،

✓ تهيئة و تعبيد المسالك الريفية لفك العزلة عن المناطق الداخلية و في هذا الإطار تلعب العناية بالمسالك الريفية دورا أساسيا في الحد من الفوارق الإجتماعية والإقتصادية.

✓ الصيانة والتعهد الدوري لشبكة الطرقات والمتمثلة في تجديد الطبقة السطحية للطرقات المعبدة من نوعية Monocouche وBicouche وEnrobé.

✓ الصيانة والتعهد الدوري لشبكة المسالك الريفية من خلال تدعيم و جديد طبقة السير

الـ24 برنامج فرعي (جهوي)من 1A إلى 1X

تمثل الـ24 إدارة جهوية للتجهيز والاسكان والتهيئة الترابية برنامجا فرعيا جهويا ووحدة عملياتية، وهي تمثل الوزارة على النطاق الجهوي والعمل على متابعة نشاط الوزارة على المستوى الجهوي. وفيما يتعلق بالبرنامج 1 "البنية الأساسية للطرقات" فهي مكلفة بالمساهمة في وضع التوجهات الكبرى لقطاعات المنشآت الفنية والطرقات المرقمة، و كذلك بالتصرف و صيانة الطرقات المرقمة والمسالك الريفية و صيانة الأنفاق والجسور المتحركة والبطاحات والتدخل لمعالجة الأضرار عند حدوث الكوارث الطبيعية نتيجة تهاطل الأمطار أو الثلوج بنسب كبيرة.

ترتكز إستراتيجية البنية الأساسية للطرقات إلى أفق 2030 على محورين أساسيين:

1)صيانة الرصيد المنجز من البنية الأساسية للطرقات والمسالك الريفية وذلك عبر:

✓ إحداث طريقة عمل للتعرف على حالة المعبد بهدف تحديد أولويات الصيانة والعناية بالبنية الأساسية للطرقات والمسالك الريفية،

✓ و تطوير طريقة صيانة الطرقات من خلال القيام بصفقات إطارية للصيانة (البرنامج التحفيزي).

2)تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة والمسالك على كامل تراب البلاد من أجل الحصول على شبكة مصنفة كما يلي:

✓ شبكة من الطرقات السيارة بطول حوالي 1300 كلم

✓ شبكة من الطرقات السريعة بطول جملي في حدود 2000 كم من الطرقات، لها طابع الطريق السريعة تمكّن من تقسيم ترابي يسمح لحركة المرور العامة من الالتحاق بها أو بشبكة الطرقات السيارة على مسافة لا تفوق معدل 60 كلم تقريبا،

✓ شبكة أساسية مكونة من طرقات أولية لوصلات ربط بين الجهات بطول يقارب ستة آلاف كيلومتر، تسمح بتوزيع حركة المرور بين مختلف الجهات ومرتبطة بشبكة الطرقات السيارة بواسطة محولات،

✓ شبكة محلية مرقمة تؤمّن على المستوى الجهوي التكامل الجماعي لمنظومة النّقل، مكونة من بقية الشبكة المرقمة،

✓ نظام طرقي خاص بالمسالك الريفية يربط التجمعات السكنية بشبكة الطرقات المرقمة. وهذا يمكن من ربط أفضل مع مراكز الولايات والخدمات العمومية لفك العزلة عن المناطق الداخلية والتقليص من التفاوت بين الجهات.

و يساهم المحوران الذانيرتكز عليهما استراتيجية البرنامج في تحسين السلامة على الطرقات من خلال تقديم مستوى جيد من خدمات البنية الأساسية لمستعمليها في جميع أنحاء التراب الوطني.وكذلك في جعل البنية الأساسية للطرقات تستجيب لمتطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وربط كافة جهات البلاد بطرقات تضمن ديمومة حركة المرور والسلامة لمستعمليها مع مراعاة الجوانب الجمالية والبيئية وذلك لمواكبة نسق التطور الملحوظ لأسطول العربات.وبالتالي توكل للإدارة العامة للجسور والطرقات مهمة إعداد و تنفيذ سياسة الوزارة في مجال انجاز الطرقات السيارة والطرقات والمسالك الريفية وصيانة البنية الطرقية.

وفي إطارإدراج مقاربة المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين ومختلف فئات المجتمع ضمن ميزانية البرنامج 1 تم التركيز على الهدف 112 "تحسين ربط التجمعات الريفية بشبكة الطرقات المرقمة" والذي تمت إعادة صياغته حتى يكون مراعيا للنوع الاجتماعي " تحسين وصول النساء والرجال من المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرقات المرقمة". فمثل هذا النشاط يساهم في مساعدتها الحصول

على فرص متكافئة بينها و بين الرجل في مختلف المجالات فيسهل للمرأة في الريف الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية و كذلك سوق الشغل.

وباعتبار أن المرأة الريفية تشكل 58% من اليد العاملة الفلاحية منها 15% قارة[3] وبالتالي ايلاء هذه الفئة من المجتمع العناية اللازمة سوف يساهم في تحسين ظروفها المادية و الصحية و التعليمية مما يعزز مساهمتها في النمو الاقتصادي لمنطقتها بدرجة أولى و للبلاد بدرجة ثانية. تؤدي المرأة دورا أساسيا لدعم أسرهن من أجل تحسين مواردهن المالية و تحقيق الأمن الغذائي لأسرهن. فهن يساهمن في الأعمال الريفية (الفلاحة والأعمال المتصلة بها من انتاج الغذاء وتصنيعه والحفاظ عليه و تسويقه) وبالتالي فهن يدعمن الاقتصاد المحلي والوطني ولكنهن يعانين من صعوبة التنقل وندرة فرص التكوين والحصول على معلومات حول الأسواق.

و من بين القطاعات التي تساهم في فك عزلة المرأة الريفية والوصول للبنية الأساسية الصحية والتعليمية هي البنية الأساسية الطرقية وخاصة منها شبكة المسالك الريفية.

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:

- **الهدف 1-1-1:** تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغاربي

- **تقديم الهدف**: تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغاربي

- **مرجع الهدف**: المخطط وإستراتيجية القطاع

- **مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:** أهمية بلوغ التطور المرجو لشبكة الطرقات والطرقات السيارة لتواكب تزايد حركة النقل الطرقي للبضائع وتنقل الأشخاص بين مختلف جهات البلاد وكذلك الدول المجاورة. ولذلك تم اعتماد مؤشرين الأول يعنى بتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرقات السيارة والثاني يعنى بنسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية (عرض يساوي أو يفوق 7 أمتار).

[3] صحيفة العرب عدد11143 بتاريخ 2018/10/19

جدول عدد5:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف1-1-1

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
المؤشر 1.1.1.1 النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرقات السيارة	%	47	50	52	54	58	62	72
المؤشر 2.1.1.1 نسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية	%	65,9	65,8	65,6	68,8	71,3	72,1	73,9

- **الهدف 2.1.1: تحسين وصول النساء والرجال من المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرقات المرقمة**

- **تقديم الهدف**: تحسين وصول النساء والرجال من المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرقات المرقمة
- **مرجع الهدف**: المخطط وإستراتيجية القطاع
- **مبررات اعتماد المؤشرات**: لتهيئة وتعبيد المسالك الريفية أهمية ودور أساسي في فك عزلة التجمعات الريفية وكذلك تحسين الربط بين مناطق الانتاج ومناطق التوزيع مما سينعكس ايجابا على استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الريفية. ولذلك تم اعتماد مؤشر يعكس تطور نسبة تهيئة شبكة المسالك الريفية.

- **جدول عدد5:**

- **الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 2.1.1**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
المؤشر 1.2.1.1 النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية	%	41,8	45,7	43,1	44,2	44,7	44,9	45,7
المؤشر 2.2.1.1 نسبة مخصصات نفقات استثمار البرنامج 1 لفائدة النساء الريفيات	%	%11,6	%8,2	%4,4	%2,9	3,2%	4,5%	3,4%

- **الهدف 3.1.1: المحافظة على جودة شبكة الطرقات**
- **تقديم الهدف**: المحافظة على نوعية وجودة شبكة الطرقات،
- **مرجع الهدف**: المخطط وإستراتيجية القطاع
- **مبررات اعتماد المؤشرات**: من أجل المحافظة على الشبكة الطرقية وشبكة المسالك الريفية تم اعتماد مؤشرين يضفيان حالة هيكل الطرقات والجسور حتى تتمكن الإدارة من تحديد أولويات الصيانة.

- جدول عدد5:

- الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 3.1.1

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
المؤشر1.3.1.1 مؤشر جودة شبكة الطرقات المرقمة في الجهات	%	59,1	62,8	63,2	66,5	69,4	72,6	75,7
المؤشر 2.3.1.1 مؤشر جودة الجسور*		-	-	-	-	-	-	–

*** سيتم ادراج المعطيات المتعلقة بالمؤشر 2.3.1.1 مؤشر جودة الجسور بعد القيام بدراسة انجاز بنك معطيات حول حالة الجسور**

2.2- تقديم أنشطة البرنامج:

جدول عدد6:
بيان الأنشطة والتدخلات للبرنامج 1 "البنية الأساسية للطرقات"
اعتمادات الدفع لسنة 2020 حسب الأنشطة

البرنامج	الأهداف	تقديرات لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020 بحساب الألف دينار
البنية الأساسية للطرقات	الهدف 111: تنمية وتطوير الطرقات والطرقات السيارة على الصعيد الوطني والمغاربي	58%		تطوير شبكة الطرقات السيارة	84 000
				الطريق السيارة تونس جلمة	150 000
		71,3%		قنطرة بنزرت	12 000
				الطرقات المهيكلة	196 700
				تهيئة وتطوير الطرقات المرقمة	122 800
				تدعيم الطرقات المرقمة	51 000
				بناء جسور	58 000
				طرقات بمداخل المدن	5 000
				دراسات طرقية واتقان فني	3 400
				متابعة تقارير التحاليل المخبرية والبحث العلمي	
	الهدف 112: تحسين وصول النساء والرجال من المناطق الريفية	44,7%		تهيئة المسالك الريفية	56 000
		3,2%		تعبيد المسالك الريفية	13 000
	الهدف 113: المحافظة على جودة الطرقات	69,4%		استغلال وصيانة الطرقات المرقمة	121 640
				صيانة المسالك الريفية	66 250
				تهيئة السلامة المرورية وإصلاح أضرار الفيضانات	51 600
				نشاط الدعم	58 424,5

3- نـفـقـات البرنـامج:

1.3- ميزانية البرنامج :

تبلغ النفقات الخاصة ببرنامج"البنية الأساسية للطرقات" **1 049 814,5**ألف دينار وتتوزع كما يلي:

جدول عدد7:

ميزانية برنامج البنية الأساسية للطرقات حسب طبيعة النفقة*

(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2018	ق م 2019		تقديرات 2020	الفارق	النسبة (%)
		التبويب القديم	التبويب الجديد			
نفقات التأجير	38 899,5	42 831,0	42 831,0	51 314,5	8 483,5	19,8%
نفقات التسيير	43 588,4	43 990,0	43 990,0	45 100,0	1 110,0	2,5%
نفقات التدخلات						
نفقات الاستثمار	1 191 835,1	624 500,0	624 500,0	873 400,0	248 900,0	39,9%
نفقات العمليات المالية		100 000,0	100 000,0	80 000,0	-20 000,0	-20,0%
بقية النفقات						
المجموع	1 274 323,1	811 321,0	811 321,0	1 049 814,5	238 493,5	29,4%

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد 2

توزيع مشروع ميزانية برنامج البنية الأساسية للطرقات لسنة 2020 حسب طبيعة النفقة

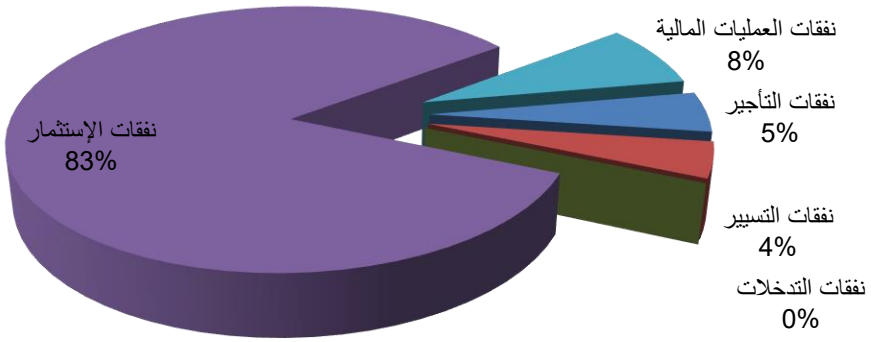

تبلغ اعتمادات الدفع للبرنامج الأول "البنية الأساسية للطرقات" لسنة 2020 قيمة1 049 814,5 أد وهي موزعة بين:

- اعتمادات نفقات التأجير العمومي: تبلغ 51314,5 ألف دينار وتمثل نسبة 5,3% من مجموع نفقات البرنامج 1 وتسجل ارتفاعا بنسبة 19,8%مقارنة باعتمادات سنة 2019
- اعتمادات نفقات التسيير: تبلغ 45100 ألف دينار وتمثل نسبة 4,7% من مجموع نفقات البرنامج 1 وتسجل ارتفاعا بنسبة 2,5% مقارنة باعتمادات سنة 2019
- اعتمادات الاستثمارات المباشرة: تبلغ 873400 ألف دينار منها (379600 ألف دينار على موارد قروض خارجية موظفة) وتمثل نسبة 83,240% من مجموع نفقات البرنامج 1 وتسجل ارتفاعا بنسبة 40% مقارنة باعتمادات سنة 2019
- اعتمادات العمليات المالية تم رصد اعتمادات بقيمة 80000 أ د لفائدة شركة تونس للطرقات السيارة وتمثل نسبة 7,6% من مجموع نفقات البرنامج 1

نلاحظ تسجيل ارتفاع جملي في ميزانية البرنامج 1 بنسبة 29,4% مقارنة بقانون المالية لسنة 2019 (321 811 ا د).

جدول عدد8:

ميزانية برنامج1: "البنية الأساسية للطرقات" حسب مآل النفقة

(حسب البرامج الفرعية والأنشطة)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2018	قانون المالية 2019 -1	تقديرات 2020 -2	نسبة التطوّر 2019-2020	
					المبلغ (2)-(1)	النسبة (%) (2) - (1) / (1)
البرامج الفرعية المركزية	الأنشطة المركزية					
برنامج فرعي 1 تطوير وصيانة البنية الأساسية للطرقات	النشاط 1 تطوير شبكة الطرقات السيارة	2 708,6	108 200,0	84 000,0	**-24 200,0**	-0,4%
	النشاط 2 الطريق السيارة تونس جلمة	20 902,5	51 000,0	150 000,0	**99 000,0**	0,1%
	النشاط 3 قنطرة بنزرت	44 412,0	30 000,0	12 000,0	**-18 000,0**	-0,2%
	النشاط 4 الطرقات المهيكلة	336 498,0	147 600,0	196 700,0	**49 100,0**	0,3%
	النشاط 5 تهيئة وتطوير الطرقات	196 344,4	101 800,0	122 800,0	**21 000,0**	0,5%
	النشاط 6 تدعيم الطرقات المرقمة	243 648,8	46 500,0	51 000,0	**4 500,0**	1,0%
	النشاط 7 بناء جسور	23 357,4	31 900,0	58 000,0	**26 100,0**	0,1%
	النشاط 8 تهيئة المسالك الريفية	104 394,4	35 500,0	45 000,0	**9 500,0**	0,4%
	النشاط 9 دراسات طرقية واتقان فني	3 981,2	6 000,0	3 400,0	**-2 600,0**	-0,2%
	النشاط A طرقات بمداخل المدن	7 067,1	3 000,0	5 000,0	**2 000,0**	0,2%
	النشاط F تعبيد المسالك الريفية	14 937,2	7 000,0	13 000,0	**6 000,0**	0,1%

	النشاط B متابعة تقارير التحاليل المخبرية والبحث العلمي	0,0	0,0	0,0	**0,0**	
	النشاط C استغلال وصيانة الطرقات المرقمة	113 368,1	111 160,0	83 690,0	**-27 470,0**	-0,4%
	النشاط D صيانة المسالك الريفية	41 651,7	47 840,0	28 350,0	**-19 490,0**	-0,2%
	النشاط E تهيئة السلامة المرورية	73 264,0	34 500,0	45 600,0	**11 100,0**	0,3%
	النشاط Z المساندة	47 787,9	49 321,0	52 051,5	**2 730,5**	1,8%
مجموع البرنامج الفرعي المركزي والأنشطة		**1 274 323,1**	**811 321,0**	**950 591,5**	**138 770,5**	**,147%**

بيـــــــان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2018	قانون المالية 2019 -1	تقديرات 2020 -2	نسبة التطوّر 2019-2020 المبلغ (2)-(1)	نسبة التطوّر 2019-2020 النسبة (%) (2)- (1)/ (1)
البرامج الفرعية الجهوية	**الأنشطة الجهوية**					
برنامج فرعي A البنية الأساسية للطرقات بتونس	النشاط C استغلال وصيانة الطرقات المرقمة			5 000,0	**5 000,0**	
	النشاط D صيانة المسالك الريفية			785,0	**785,0**	
	النشاط E تهيئة السلامة المرورية وإصلاح أضرار			500,03	**500,03**	
	النشاط Z المساندة			271,3	**271,3**	
	مجموع البرنامج الفرعي A =	**0,0**	**0,0**	**556,39**	**556,39**	
برنامج فرعي B البنية الأساسية للطرقات بأريانة	النشاط C استغلال وصيانة الطرقات المرقمة			1 170,0	**1 170,0**	
	النشاط D صيانة المسالك الريفية			30,0	**30,0**	
	النشاط Z المساندة			139,8	**139,8**	
	مجموع البرنامج الفرعي B =	**0,0**	**0,0**	**1 339,8**	**1 339,8**	
برنامج فرعي C البنية الأساسية للطرقات ببن عروس	النشاط C استغلال وصيانة الطرقات المرقمة			2 090,0	**2 090,0**	
	النشاط D صيانة المسالك الريفية			1 305,0	**1 305,0**	
	النشاط Z المساندة			210,0	**210,0**	
	مجموع البرنامج الفرعي C =	**0,0**	**0,0**	**3 605,0**	**3 605,0**	
برنامج فرعي D البنية الأساسية للطرقات بمنوبة	النشاط C استغلال وصيانة الطرقات			1 560,0	**1 560,0**	
	النشاط D صيانة المسالك الريفية			1 710,0	**1 710,0**	
	النشاط Z المساندة			215,3	**215,3**	
	مجموع البرنامج الفرعي D =	**0,0**	**0,0**	**3 485,3**	**3 485,3**	
برنامج فرعي E البنية الأساسية للطرقات بنابل	النشاط C استغلال وصيانة الطرقات المرقمة			1 710,0	**1 710,0**	
	النشاط D صيانة المسالك الريفية			1 870,0	**1 870,0**	
	النشاط Z المساندة			282,7	**282,7**	
	مجموع البرنامج الفرعي E =	**0,0**	**0,0**	**3 862,7**	**3 862,7**	
برنامج فرعي F البنية الأساسية للطرقات بزغوان	النشاط C استغلال وصيانة الطرقات المرقمة			1 115,0	**1 115,0**	
	النشاط D صيانة المسالك الريفية			1 625,0	**1 625,0**	
	النشاط Z المساندة			211,1	**211,1**	
	مجموع البرنامج الفرعي F =	**0,0**	**0,0**	**2 951,1**	**2 951,1**	

بيـــــــان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2018	قانون المالية 2019 -1	تقديرات 2020 -2	نسبة التطوّر 2019-2020 المبلغ (2)-(1)	نسبة التطوّر 2019-2020 النسبة (%) (2)- (1)/ (1)
برنامج فرعي G البنية الأساسية للطرقات ببنزرت	النشاط C استغلال وصيانة الطرقات			0,0318	**0,0318**	
	النشاط D صيانة المسالك الريفية			1 900,0	**1 900,0**	
	النشاط Z المساندة			286,9	**286,9**	
	مجموع البرنامج الفرعي G =	**0,0**	**0,0**	**6,9365**	**6,9365**	

برنامج فرعي H البنية الأساسية للطرقات بباجة	النشاط 8 تهيئة المسالك الريفية			500,01	**500,01**	
	النشاط C استغلال وصيانة الطرقات			1 165,0	**1 165,0**	
	النشاط D صيانة المسالك الريفية			2 030,0	**2 030,0**	
	النشاط Z المساندة			331,3	**331,3**	
مجموع البرنامج الفرعي H =		**0,0**	**0,0**	**026,35**	**026,35**	
برنامج فرعي I البنية الأساسية للطرقات بجندوبة	النشاط 8 تهيئة المسالك الريفية			1 000,0	**1 000,0**	
	النشاط C استغلال وصيانة الطرقات			1 050,0	**1 050,0**	
	النشاط D صيانة المسالك الريفية			2 375,0	**2 375,0**	
	النشاط Z المساندة			164,6	**164,6**	
مجموع البرنامج الفرعي I =		**0,0**	**0,0**	**4 589,6**	**4 589,6**	
برنا مج فرعي J البنية الأساسية للطرقات بالكاف	النشاط 8 تهيئة المسالك الريفية			500,0	**500,0**	
	النشاط C استغلال وصيانة الطرقات			1 155,0	**1 155,0**	
	النشاط D صيانة المسالك الريفية			1 730,0	**1 730,0**	
	النشاط Z المساندة			314,8	**314,8**	
مجموع البرنامج الفرعي J =		**0,0**	**0,0**	**3 699,8**	**3 699,8**	
برنامج فرعي K البنية الأساسية للطرقات بسليانة	النشاط C استغلال وصيانة الطرقات المرقمة			580,0	**580,0**	
	النشاط D صيانة المسالك الريفية			1 720,0	**1 720,0**	
	النشاط Z المساندة			330,8	**330,8**	
مجموع البرنامج الفرعي K =		**0,0**	**0,0**	**2 630,8**	**2 630,8**	
برنامج فرعي L البنية الأساسية للطرقات بالقيروان	النشاط C استغلال وصيانة الطرقات المرقمة			1 445,0	**1 445,0**	
	النشاط D صيانة المسالك الريفية			1 540,0	**1 540,0**	
	النشاط Z المساندة			288,6	**288,6**	
مجموع البرنامج الفرعي L =		**0,0**	**0,0**	**3 273,6**	**3 273,6**	

بيـــــــان البرنامج	**الأنشطة**	**إنجازات 2018**	**قانون المالية 2019 -1**	**تقديرات 2020 -2**	**نسبة التطوّر 2019-2020**	
					المبلغ (2)-(1)	**النسبة (%) (2) - (1)/ (1)**
برنامج فرعي M البنية الأساسية للطرقات بالقصرين	النشاط 8 تهيئة المسالك الريفية			000,08	**000,08**	
	النشاط C استغلال وصيانة الطرقات المرقمة			1 405,0	**1 405,0**	
	النشاط D صيانة المسالك الريفية			2 450,0	**2 450,0**	
	النشاط Z المساندة			308,8	**308,8**	
مجموع البرنامج الفرعي M =		**0,0**	**0,0**	**163,812**	**163,812**	
برنامج فرعي N البنية الأساسية للطرقات بسيدي بوزيد	النشاط C استغلال وصيانة الطرقات المرقمة			435,0	**435,0**	
	النشاط D صيانة المسالك الريفية			1 250,0	**1 250,0**	
	النشاط Z المساندة			288,6	**288,6**	
مجموع البرنامج الفرعي N =		**0,0**	**0,0**	**1 973,6**	**1 973,6**	
برنامج فرعي O البنية الأساسية للطرقات بسوسة	النشاط C استغلال وصيانة الطرقات المرقمة			1 300,0	**1 300,0**	
	النشاط D صيانة المسالك الريفية			2 150,0	**2 150,0**	
	النشاط Z المساندة			270,7	**270,7**	
مجموع البرنامج الفرعي O =		**0,0**	**0,0**	**3 720,7**	**3 720,7**	
برنامج فرعي P البنية الأساسية للطرقات بالمنستير	النشاط C استغلال وصيانة الطرقات المرقمة			1 185,0	**1 185,0**	
	النشاط D صيانة المسالك الريفية			1 045,0	**1 045,0**	
	النشاط Z المساندة			177,5	**177,5**	
مجموع البرنامج الفرعي P =		**0,0**	**0,0**	**2 407,5**	**2 407,5**	
برنامج فرعي Q البنية الأساسية للطرقات بالمهدية	النشاط C استغلال وصيانة الطرقات المرقمة			1 155,0	**1 155,0**	
	النشاط D صيانة المسالك الريفية			1 600,0	**1 600,0**	
	النشاط E تهيئة السلامة المرورية وإصلاح أضرار			500,02	**500,02**	
	النشاط Z المساندة			251,7	**251,7**	
مجموع البرنامج الفرعي Q =		**0,0**	**0,0**	**506,75**	**506,75**	

بيـــــــان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2018	قانون المالية 2019 -1	تقديرات 2020 -2	نسبة التطوّر 2019-2020 المبلغ (2)-(1)	نسبة التطوّر 2019-2020 النسبة (%) (2)- (1) /(1)
برنامج فرعي R البنية الأساسية للطرقات بصفاقس	النشاط C استغلال وصيانة الطرقات			3 215,0	**3 215,0**	
	النشاط D صيانة المسالك الريفية			1 380,0	**1 380,0**	
	النشاط Z المساندة			247,8	**247,8**	
مجموع البرنامج الفرعي R =		**0,0**	**0,0**	**4 842,8**	**4 842,8**	
برنامج فرعي S البنية الأساسية للطرقات بقفصة	النشاط C استغلال وصيانة الطرقات المرقمة			555,0	**555,0**	
	النشاط D صيانة المسالك الريفية			980,0	**980,0**	
	النشاط Z المساندة			252,0	**252,0**	
مجموع البرنامج الفرعي S =		**0,0**	**0,0**	**1 787,0**	**1 787,0**	
برنامج فرعي T البنية الأساسية للطرقات بتوزر	النشاط C استغلال وصيانة الطرقات المرقمة			625,0	**625,0**	
	النشاط D صيانة المسالك الريفية			1 900,0	**1 900,0**	
	النشاط Z المساندة			240,4	**240,4**	
مجموع البرنامج الفرعي T =		**0,0**	**0,0**	**2 765,4**	**2 765,4**	
برنامج فرعي U البنية الأساسية للطرقات بقبلي	النشاط C استغلال وصيانة الطرقات المرقمة			905,0	**905,0**	
	النشاط D صيانة المسالك الريفية			1 420,0	**1 420,0**	
	النشاط Z المساندة			281,5	**281,5**	
مجموع البرنامج الفرعي U =		**0,0**	**0,0**	**2 606,5**	**2 606,5**	
برنامج فرعي V البنية الأساسية للطرقات بقابس	النشاط C استغلال وصيانة الطرقات المرقمة			1 530,0	**1 530,0**	
	النشاط D صيانة المسالك الريفية			2 050,0	**2 050,0**	
	النشاط Z المساندة			303,4	**303,4**	
مجموع البرنامج الفرعي V =		**0,0**	**0,0**	**3 883,4**	**3 883,4**	
برنامج فرعي W البنية الأساسية للطرقات بمدنين	النشاط C استغلال وصيانة الطرقات المرقمة			3 015,0	**3 015,0**	
	النشاط D صيانة المسالك الريفية			1 425,0	**1 425,0**	
	النشاط Z المساندة			433,5	**433,5**	
مجموع البرنامج الفرعي W =		**0,0**	**0,0**	**4 873,5**	**4 873,5**	
برنامج فرعي X البنية الأساسية للطرقات بتطاوين	النشاط C استغلال وصيانة الطرقات المرقمة			1 405,0	**1 405,0**	
	النشاط D صيانة المسالك الريفية			1 630,0	**1 630,0**	
	النشاط Z المساندة			269,9	**269,9**	
مجموع البرنامج الفرعي X =		**0,0**	**0,0**	**3 304,9**	**3 304,9**	
مجموع البرامج الفرعية الجهوية والأنشطة		0,0	0,0	99 223,0	99 223,0	**100,0%**
مجموع البرنامج		1 274 323,1	811 321,0	1 049 814,5	238 493,5	29,4 %

*** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.**

تمثل الاعتمادات المرصودة للبرنامج الفرعي 1(المركزي) "تطوير وصيانة البنية الأساسية للطرقات "نسبة 91 % من جملة اعتمادات البرنامج الأول ويفسر ذلك بحجم نفقات الاستثمارات المباشرة على موارد قروض خارجية موظفة بقيمة 379600 ألف دينار تستهلك كليا على مستوى مركزي وهي تمثل 40%من جملة اعتمادات البرنامج الفرعي 1 (591,5 950أ د). كما يفسر ذلك بحجم الأنشطة المنجزة على مستوى البرنامج الفرعي 1 ومن أهمها الطرقات المهيكلة وتهيئة وتطوير الطرقات المرقمة وتدعيم الطرقات المرقمة وبناء جسور وصيانة الطرقات المرقمة والجسور والمسالك الريفية ...

أما الاعتمادات المرصودة للـ 24 برنامجا فرعيا(جهويا) فتمثل نسبة9% من جملة اعتمادات البرنامج الأول (99 223,0أد) وهي تشمل أنشطة الصيانة الدورية لشبكة الطرقات المرقمة والجسور والمسالك الريفية وتهيئة المسالك الريفية وتهيئة السلامة المرورية وكذلك نشاط المساندة.

رسم بياني عدد 3

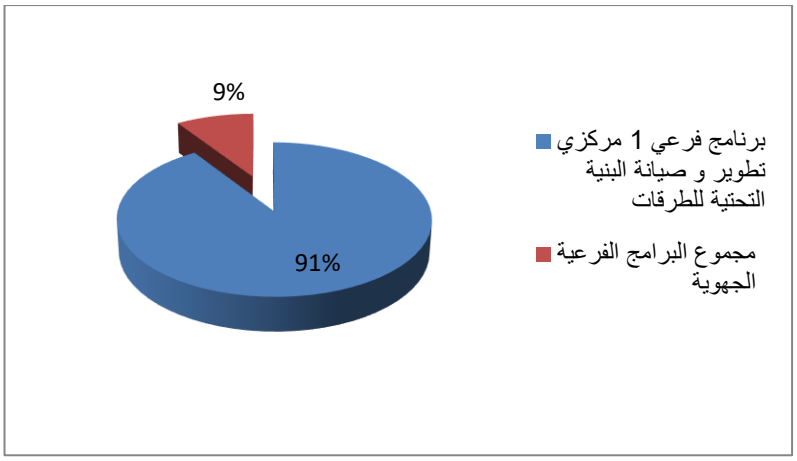

2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2020-2022 لبرنامج البنية الأساسية للطرقات:

جدول عدد9:

إطارالنفقات متوسط المدى (2020-2022) لبرنامج البنية الأساسية للطرقات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2017	إنجازات 2018	ق م 2019		تقديرات 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022
			التبويب القديم	التبويب الجديد			
نفقات التأجير	41 764,7	38 899,5	42 831,0	42 831,0	51 314,5	52 853,9	54 439,6
نفقات التسيير	46 704,9	43 588,4	43 990,0	43 990,0	45 100,0	46 453,0	47 846,6
نفقات التدخلات	6 000,0						
نفقات الإستثمار	1 069 185,6	1 191 835,1	624 500,0	624 500,0	873 400,0	1 002 000,1	1 076 370,9
نفقات العمليات المالية			100 000,0	100 000,0	80 000,0		
بقية النفقات							
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	1 163 655,1	1 274 323,1	811 321,0	811 321,0	1 049 814,5	1 101 307,0	1 178 657,0
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات							

رسم بياني لإطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) لبرنامج البنية الأساسية للطرقات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

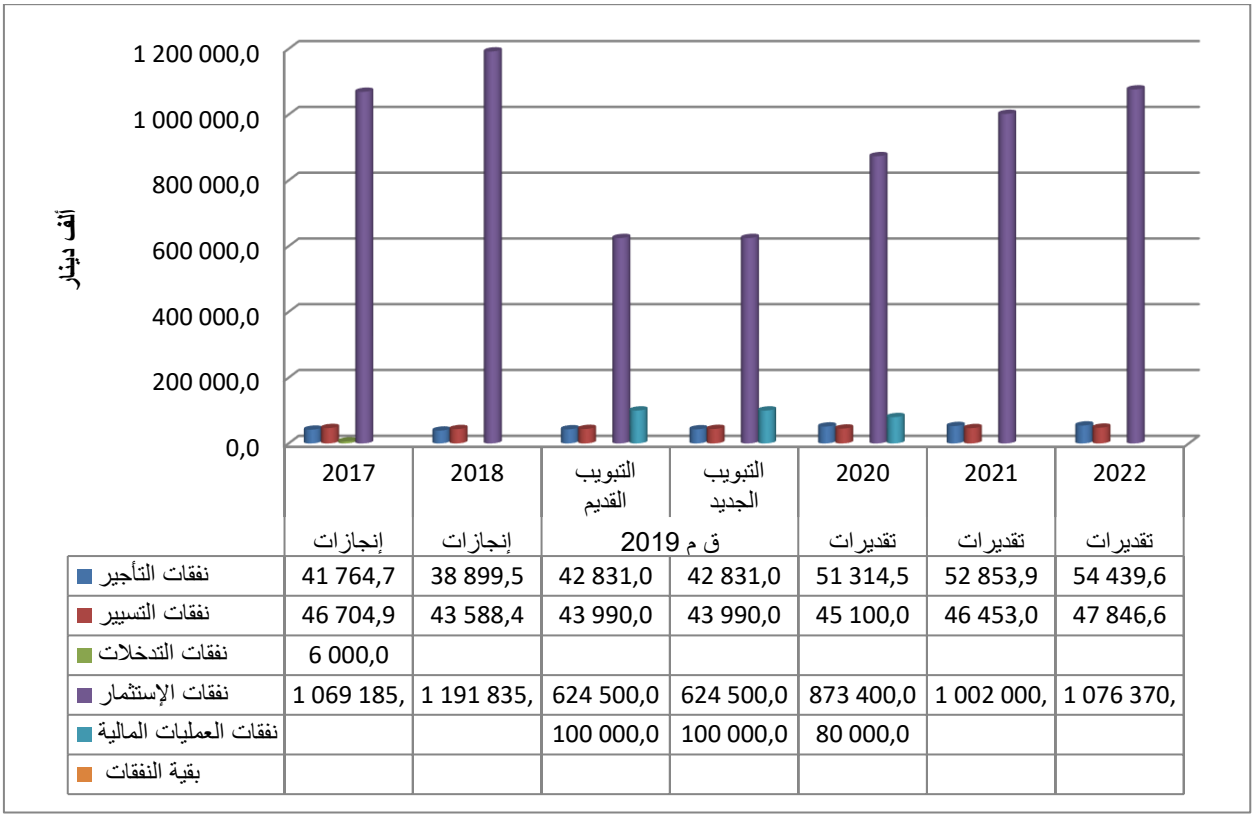

	2017 إنجازات	2018 إنجازات	التبويب القديم ق م 2019	التبويب الجديد ق م 2019	2020 تقديرات	2021 تقديرات	2022 تقديرات
نفقات التأجير	41 764,7	38 899,5	42 831,0	42 831,0	51 314,5	52 853,9	54 439,6
نفقات التسيير	46 704,9	43 588,4	43 990,0	43 990,0	45 100,0	46 453,0	47 846,6
نفقات التدخلات	6 000,0						
نفقات الإستثمار	1 069 185,	1 191 835,	624 500,0	624 500,0	873 400,0	1 002 000,	1 076 370,
نفقات العمليات المالية			100 000,0	100 000,0	80 000,0		
بقية النفقات							

يبين الرسم البياني تطور اعتمادات الدفع حسب طبيعة النفقة للبرنـــامج 1 "البنية الأساسية للطرقات". قدرت الاعتمادات لسنـة 2020 بـ:814,5 1049ألف دينار وهي بذلك تسجل ارتفاعا بـــنسبة29,4% مقارنة بتقديرات سنة 2019 (811321 ألف دينار). أما سنة 2021 فستبلغ 101 1307,0 ألف دينار وهي بذلك تسجل ارتفاعا بـــ 4,9% مقارنة بتقديرات سنة 2020. أما سنة 2022 فستبلغ 1 178 657,0 ألف دينار وهي بذلك تسجل ارتفاعا بـــ 7% مقارنة بتقديرات سنة 2021. وذلك حتى نتمكن من تعهد المشاريع التي لم يتسنى انطلاقها في غضون 2018 و2019 ومنها الطريق السيارة تونس – جلمة وقنطرة بنزرت. كما يبين الرسم البياني مايلي:

نفقات التأجير:

تم اعتماد زيادة في نفقات التأجير خلال سنوات 2021-2022 بنسبة 3% سنويا

نفقات التسيير:

تم اعتماد زيادة في نفقات التسيير خلال سنوات 2021-2022 بنسبة 3% وهي تهم نشاطات صيانة واستغلال الطرقات وصيانة المسالك الريفية ونشاط المساندة

نفقات التدخلات: لا شيء

نفقات الاستثمار: شهدت زيادة تقدر بـ 40% مقارنة بسنة 2019 أما سنة 2021 فستسجل ارتفاعا بـــ 15% مقارنة بتقديرات سنة 2020. أما سنة 2022 فستسجل ارتفاعا بـــ 7% مقارنة بتقديرات سنة 2021 نظرا لضخامة حجم المشاريع المتواصلة وحتى نحافظ على نسق انجاز مقبول للمشاريع. وتتوزع المشاريع ضمن الأنشطة التالية:

الطرقات السيارة:

تتواصل دراسة الطريق السيارة بوسالم الحدود الجزائرية وكذلك الطريق السيارة مجاز الباب الكاف الذي تتم دراسته في إطار هبة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وتتواصل تحرير الحوزة العقارية للمشاريع الجارية التي تشرف عليها شركة تونس للطرقات السيارة. يتم تحرير حوزة الطريق السيارة تونس جلمة أما القسط الثاني جلمة – القصرين وجلمة – قفصة فيتم مع ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري القيام بالأشغال الطبوغرافية والتقسيمات النهائية والبحث العقاري.

الطريق السيارة تونس جلمة:

يجرى حاليا أعمال تحرير الحوزة العقارية للطريق السيارة تونس – جلمة وكذلك تحويل شبكات المستلزمين العموميين ويتوقع أن يتم إعلان طلب العروض الأشغال خلال 2020.

قنطرة بنزرت:

تم تأمين قرارات الحوزة العقارية وتعيين مكتب استشاري لمساندة وحدة انجاز المشروع في مختلف المراحل الاجرائية لطلبات العروض وكذلك الانجاز.

الطرقات المهيكلة للمدن:

يتواصل انجاز العديد من المشاريع ومنها:

- ✓ محول الطريق اكس 20 –اكس 3
- ✓ محول بن دحة
- ✓ مواصلة X20 بين ط ج 31 - المخرج الغربي بطول 15كلم: 2*2 مسالك (مقطع 2)
- ✓ تهيئة ومواصلة الطريق اكس 4 إلىاكس20 بتونس
- ✓ ربط اكس - ط و10 قرب ديوان الموانئ الجوية والبرية بطول 3 كلم بـ 2*2 مسالك مع محولين
- ✓ توسيع المدخل الجنوبي إلى 2*4 مسالك وتخفيف الازدحام بالمخرج الجنوبي للعاصمة (اعلان طلب عروض 2019)
- ✓ إقامة 8 منشآت فنية على مفترقات الطريق الحزامية كلم 4 بصفاقس
- ✓ مضاعفة المدخل الشمالي الجنوبي لمدينة صفاقس بطول 28 كلم
- ✓ مضاعفة ط ج 27 نابل قليبية بطول 60 كلم
- ✓ منعرج تالة
- ✓ منعرج بن قردان والطرقات المؤدية للمنطقة الحرة (اعلان طلب عروض 2019)
- ✓ منعرج الفحص (اعلان طلب عروض 2019)
- ✓ منعرج جرجيس بطول 20,8 كلم (اعلان طلب عروض 2019)
- ✓ مضاعفة ط م 533 المؤدية إلى المرفأ المالي برواد
- ✓ اتمام مضاعفة الطريق الوطنية 1 صفاقس
- ✓ مضاعفة ط و4 بين زغوان وسليانة
- ✓ مضاعفة الطريق الجهوية 117 (الطريق الرومانية) بمدنين بطول 7,5 كلم
- ✓ وصلة ربط ولاية تطاوين بالطريق السيارة أ1
- ✓ تم ترسيم سنة 2020 اقتناء أراضي لفائدة الطرقات العرضية ط و13 صفاقس - سيدي بوزيد – القصرين وأشغال مضاعفة مدركة الساحل

تهيئة وتطوير الطرقات المرقمة:

✓ يتواصل انجاز تهيئة 718,9 كلم من الطرقات المرقمة بـ 22 ولاية وأشغال تهيئة الطريق الجهوية رقم 118 بولاية مدنين والطريق الوطنية رقم 20 بولاية قبلي،

- ✓ تهيئة 321,8 كلم من الطرقات بـ 12 ولاية المرسمة سنة2019 وتهيئة الطريق المحلية رقم 969 (ط ج 108 - سيدي مخلوف) والمحلية 967 بمدنين بطول 22 كلم وتهيئة الطريق المحلية 661 بين الجميلات والروحية بطول 24 كلم بسليانة فقد تم اعلان طلب عروض لجزء بطول 195,8 كلم
- ✓ بالنسبة لتطوير الشبكة فتتواصل أشغال سد الثغرات 200 كلم من الطرقات المرقمة وسد الثغرات الطريق الوطنية رقم 19 بولاية تطاوين واتمام أشغال سد الثغرات الطريق المحلية رقم 958 بولاية قابس سينطلق سد الثغرات للطريق الجهوية 76 سد الثغرات بالطريق الجهوية 76 بطول 6 كلم بباجة قسط 3
- ✓ تم ترسيم سنة 2020 تهيئة 129,6 كلم من الطرقات المرقمة بـ4 ولايات

تدعيم الطرقات المرقمة:

يتواصل انجاز القسط الأول (332,6 كلم) والثاني (287,1 كلم) برنامج 2016 (بعض الصفقات قد انتهت) والقسط الثالث بطول 282 كلم برنامج 2017 كما تم ترسيم سنة 2020 تدعيم حصة أولى ذات اولوية بطول 197,7 كلم من الطرقات المرقمة موزعة على 6 ولايات

بناء جسور:

يتواصل انجاز بناء جسور (20 وحدة) الممول من قبل البنك الافريقي للتنمية. وفي إطار البرنامج الممول من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، انطلقت أشغال القسط الأول (7 جسور بـ7 ولايات) و تم الإعلان عن طلب العروض للقسط الثاني (12 جسرا بـ 10 ولايات) أما القسط الثالث فسيتم اعلان طلب العروض خلال 2020. أما أشغال بناء منشأة فنية على الطريق الجهوية رقم 128 لربط مدينة قربص فقد انطلقت الأشغال خلال 2019.

دراسات خاصة بالطرقات:

تتواصل العديد من الدراسات و منها دراسة تهيئة 650,3 كلم من الطرقات المرقمة ب 13 ولاية و دراسة الطريق الحزامية الجنوبية لمدينة جندوبة (ط و 17- ط و 6- ط و17 - ط و 6) و دراسة الطريق الحزامية الجنوبية لمدينة سيدي بوزيد (ط ج 125- ط ج 83) و دراسة الطريق الحزامية الغربية لمدينة مدنين (ط و 1- ط ج113- ط و 19 - ط و 1) و دراسة الطريق الحزامية لمدينة توزر

(ط و 3-ط و 3) ودراسة محول على مستوى تقاطع ط و 1- ط ج 28 بولاية نابل و دراسة 3 محولات بالطريق الحزامية لمدينة سوسة و كذلك دراسة مضاعفة الطريق لجهوية 117 (ن ك 0-21) و ن ك (28.5-53) بولاية مدنين.

يتواصل القيام بالدراسات الاستراتيجية المتعلقة بالقطاع من ذلك دراسة تأهيل بطاحات جربة (بصدد المصادقة على المرحلة الثالثة والأخيرة)، دراسة ووضع منظومة معلومات حول شبكة الطرقات المرقمة (نسبة الانجاز 70%)، دراسة تأهيل القطاع (بصدد اعداد المرحلة الأولى من الدراسة)، المخططات الجهوية للمقاطع (بصدد انهاء المرحلة الثالثة والأخيرة)، فهرس حساب جسم الطريق Catalogue de dimensionnement de chaussée (بصدد اعداد المرحلة الأولى) وكذلك القيام بدراسة لقطاع الطرقات السيارة. هذه الدراسات الاستراتيجية ممولة بهبات من قبل البنك الافريقي للتنمية أو البنك الدولي أو ميزانية الدولة.

تم ترسيم سنة 2020 اعتمادات بقيمة 10 م د للقيام بالدراسات المتعلقة بالجسور والطرقات والمسالك

تهيئة المسالك الريفية

يتواصل انجاز حوالي 1892 كلم وتختلف نسبة الإنجاز إلى حد جوان 2019 حسب البرامج على النحو التالي:

- تهيئة 750 كلم من المسالك الريفية موزعة على 22 ولاية، تم تمويله بقرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (3)، بلغت نسبة الإنجاز 97%
- أشغال تهيئة 25 كلم مسلك جبل المغيلة لم تنطلق بعد أما تهيئة 30 كلم بمسلك جبل السمامة بولاية القصرين فبلغت نسبة الإنجاز 95 %
- تهيئة 310 كلم من المسالك الريفية موزعة على 14 ولايات ذات أولوية بلغت نسبة الإنجاز 92 %
- تهيئة 625 كلم من المسالك الريفية موزعة على 9 ولايات خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2016 بتمويل قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (4)، بلغت نسبة الإنجاز 80%
- تهيئة 151,7 كلم من المسالك الريفية بـ 6 ولايات ذات أولوية بتمويل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الافريقي للتنمية، بلغت نسبة الإنجاز 69%

- تم ترسيم سنة 2020 تهيئة 148 مسلكا ريفيا بطول 912 كلم موزعة على 22 ولاية بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية على أن ينطلق الجزء الأول فقط بطول حوالي 450 كلم خلال 2020. وكذلك تم ترسيم تهيئة 8 مسالك ريفية حدودية بطول 49,350 كلم بولاية القصرين ومسالك ريفية بطول 26,9 كلم بولاية جندوبة وبطول 9,5 كلم بالكاف وتعبيد 3 مسالك بطول 79,5 كلم بولاية قفصة.

طرقات بمداخل المدن

يتواصل انجاز بعض مشاريع برنامج 2016 وتم ترسيم 2 مشاريع بطول 5,5 كلم بولاية سيدي بوزيد بمقتضى قرار المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 6 أوت 2019

تعبيد المسالك الريفية:

يتواصل انجاز بعض مشاريع برنامج 2018 وتم ترسيم سنة 2020 تعبيد 3 مسالك ريفية بطول 79,5 بولاية قفصة.

استغلال وصيانة شبكة الطرقات المرقمة:

يتواصل انجاز برنامج 2018 و2019 فيما يتعلق بالصيانة الدورية للطرقات المرقمة والجسور. تتواصل صيانة مرافئ البطاحات بجربة.

تم ترسيم سنة 2020 صيانة 564,5 منها 250,5 تغليف بالخرسانة اسفلتية وتغليف الحواشي لـ 274,1 كلم وشحن حواشي لـ 783,7 كلم من الطرقات المرقمة. وكذلك الصيانة الدورية للجسر المتحرك ببنزرت واقتناء 2 آلة كاسحة على عجلات مطاطية وتعهد القيمة المضافة والخصم من المورد لاقتناء 7 آلات ماسحة بهبة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي مع البرنامج التحفيزي لصيانة الطرقات برنامج 2020.

صيانة المسالك الريفية:

تواصل انجاز بعض مشاريع صيانة المسالك الريفية برنامج 2018 و2019. وتم ترسيم صيانة 79 مسلكا بطول 429,5 كلم بـ 23 وحدة عملياتية (ولاية).

تهيئة السلامة المرورية وإصلاح أضرار الفيضانات:

يتواصل إصلاح أضرار الفيضانات والإنزلاقات وتهيئة السلامة المرورية للطريق الوطنية 1 ببنعروس والطريق الوطنية 14 بصفاقس وكذلك الانارة بالطاقة الشمسية لبعض النقاط.

تم ترسيم سنة 2020 تهيئة وتصريف مياه الأمطار بالطريق الجهوية 33 بين حلق الوادي وخير الدين بولاية تونس (ن ك 8,5- ن ك 10,8) وتهيئة وتصريف مياه الأمطار بالطريق الجهوية 191 (ن ك 30 - 32,5) بولاية المهدية.

أما **المشاريع المتوقعة ترسيمها خلال 2021 و2022** فتتمثل في:

- ✓ توسيع الطريق المحلية 451 (X2) من مفترق تيمور إلى الطريق الجهوية 25 (X20) على طول 2,5 كلم مع إحداث 5 منشآت فنية على مستوى المفترقات بكلفة 192 م د
- ✓ احداث الطريق الحزامية X20 بين ط و5م وط ج 22 (الجزء 3) بطول 23 كلم باعتبار 7 محولات على مستوى المفترقات بكلفة 216 م د دون اعتبار كلفة تحرير الحوزة
- ✓ توسيع الطريق الوطنية رقم 7 إلى 2*2 ممرات بين وادي الليل والجديدة على طول 11 كلم
- ✓ مضاعفة ط ج 33 م 1 (ن ك 3 - ن ك 5) بطول 2 كلم بكلفة 30 م د
- ✓ انجاز الطريق الحزامية X30 بين ط م533 و ط س A4بكلفة 132 م د دون اعتبار كلفة تحرير الحوزة
- ✓ الطريق الحزامية لمدينة زرمدين بكلفة 13,550 م د
- ✓ تثنية الطريق الوطنية 13 بين صفاقس- سيدي بوزيد- القصرين على طول 181,5 كلم (الطرقات العرضية) بكلفة 800 م د
- ✓ تهيئة 382 كلم من الطرقات المرقمة بـ14 ولاية والتمويل عبر وفرات من قرض البنك الافريقي للتنمية PMIR بكلفة 385 م د ت
- ✓ تدعيم 860 كلم من الطرقات المرقمة بـ24 ولايات بكلفة 450,550 م د تمويل مقترح على الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية جزء أول سينطلق خلال 2020 والجزء الآخر سنة 2021.
- ✓ القيام بالدراسات الخاصة بمشاريع الجسور والطرقات والمسالك بكلفة 10 م د
- ✓ تهيئة 912 كلم من المسالك الريفية بـ 22 ولايات الجزء الثاني
- ✓ الصيانة الدورية لشبكة المسالك الريفية بكلفة 60 م د سنويا

- ✓ الصيانة الدورية للطرقات المرقمة بكلفة 100 م د سنة سنويا
- ✓ الصيانة الدورية للمنشآت الفنية وفواصل جسور
- ✓ البرنامج التحفيزي لصيانة الطرقات في مجال الصيانة العادية للطرقات بكلفة 25 م د سنويا علما وأنه سيتم الاعداد للبرنامج التحفيزي الثالث خلال 2020

نفقات العمليات المالية:

الترفيع في رأسمال شركة تونس للطرقات السيارة بقيمة يتم تحديدها حسب طلب الشركة.

بقية النفقات: لا شيء

البرنامج 2: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

رئيس البرنامج: نجيب بن شيخة
تاريخ توليه مهمة رئيس البرنامج: 2019/09/13

1. تقديم البرنامج واستراتيجيته:

ينقسم البرنامج 2 " حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت" إلى ثلاث برامج فرعية وذلك وفقا للرسم البياني التالي:

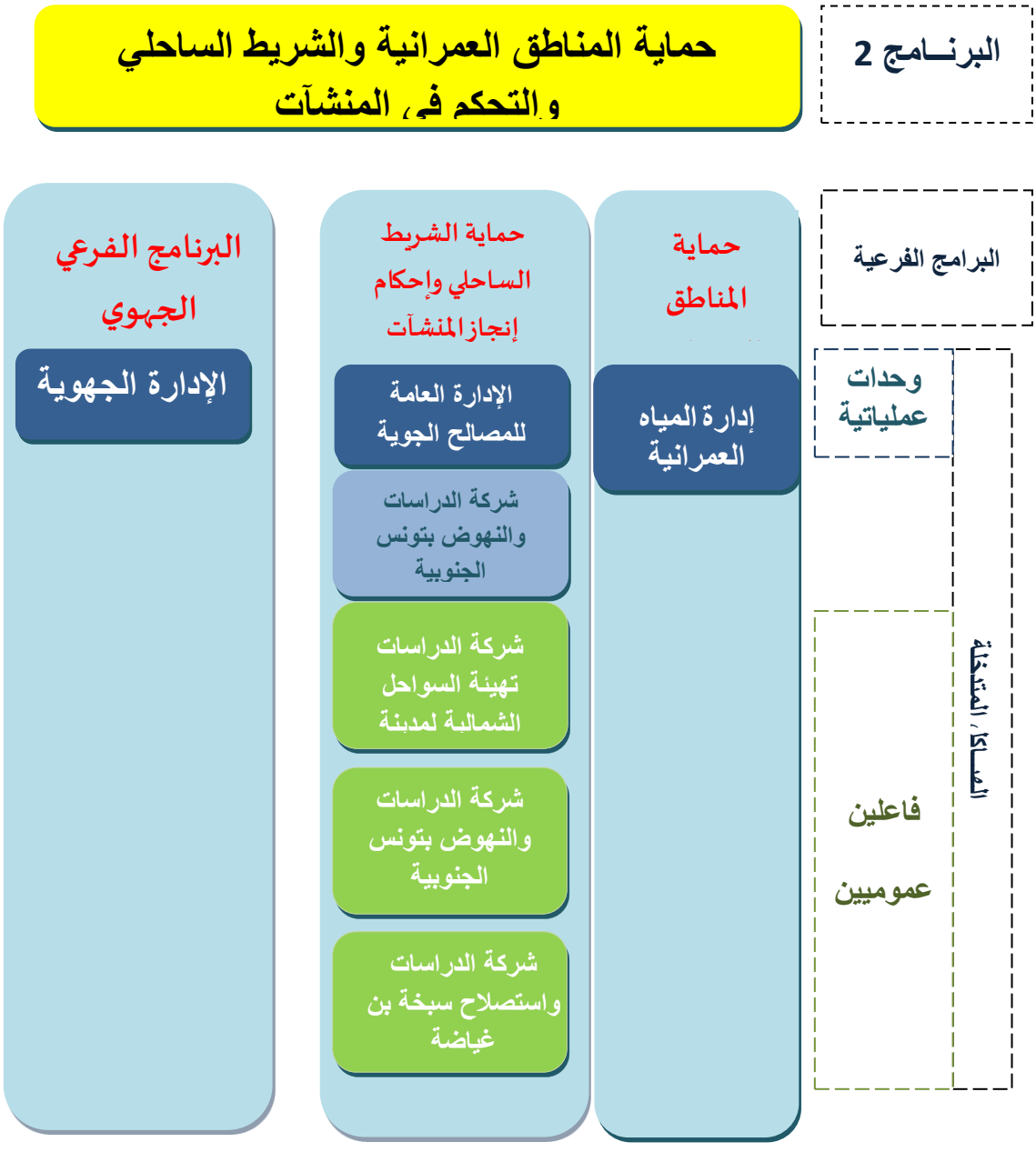

وتتمثل إستراتيجية برنامج حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت فيما يلي:

- **حماية المناطق العمرانية من الفيضانات والتي ترتكز أساسا على تنفيذ مخطط استراتيجي يتمثل في:**

- إعداد برنامج سنوي لإنجاز مشاريع الحماية من الفيضانات وذلك بغرض إتمام تنفيذ المشاريع المبرمجة بالدراسة الإستراتيجية المنجزة في الغرض والممتدة إلى غاية سنة 2020 إضافة إلى المشاريع التي يتم إنجازها بالمناطق ذات الأولوية والتي هي عرضة أكثر من غيرها لخطر الفيضانات،
- تحيين الدراسة الإستراتيجية إلى غاية سنة 2050 بهدف التوصل إلى حماية كامل مناطق تراب الجمهورية من خطر الفيضانات،
- تعهد جميع منشآت الحماية المنجزة بالتنظيف والصيانة والتدعيم وذلك بصفة دورية وكلما استلزم الأمر ذلك.

- **حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية وترتكز أساسا على:**

- تحديد وإعادة تحديد الملك العمومي البحري لعدة أجزاء من الشريط الساحلي والموانئ البحرية وتجسيدها على أرض الواقع وذلك باستعمال آليات علمية خلال الفترة الممتدة بين 2016 و2021،
- رقمنة حدود الملك العمومي البحري وارتفاقاته على طول الشريط الساحلي.
- إعداد الدراسات الفنية وإنجاز أشغال مشاريع حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري للمواقع للمناطق التي شهدت إنجراف بحري والمناطق المهددة بالإنجراف البحري،
- متابعة تنفيذ أشغال إحداث أو توسعة وإعادة تهيئة الموانئ البحرية كصاحب منشأ مفوض.

- **إحكام إنجاز مشاريع البنايات المدنية كصاحب منشأة مفوض:**

- وضع خطة وطنية كفيلة بتنمية وتطوير البناء المستدام في إطار سياسة متكاملة تأخذ بعين الاعتبار العنصر البيئي والتطور التكنولوجي في المجال عبر:

- انجاز مشاريع بنايات مقتصدة للطاقة وصديقة للبيئة بما يعزز البناء المستدام،
- إنجاز ومتابعة والتصرف في عدد هام من المشاريع الوطنية في مختلف مراحلها منذ البرمجة الوظيفية والفنية ومختلف مراحل الدراسات ومتابعة الإنجاز إلى حين استلامها.
- إنجاز دراسات معمارية متضمنة للنوع الإجتماعي
- تقديم المساندة الفنية لعديد الوزارات لإنجاز مشاريع البنايات في القطاعات المعنية،
- تعزيز التشريعات والقوانين في مجال البناء المستدام.

إدراج مبدأ تكافئ الفرص والمساواة بين النساء والرجال وكافة فآت المجتمع ضمن سياسة البرنامج:

قد يتعرض الإنسان منذ ولادته او في مراحل حياته للإصابة أو المرض أو العجز يترتب عليه آثار سلبية تحد من قدرته على تلبية احتياجاته الشخصية خصوصا في حدود بيئته السكنية ومحيطه، وقد تتسع تلك الآثار لتشمل حياته النفسية والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والوظيفية، مما قد يؤدي إلى اختلال في الوظائف والأدوار الاجتماعية المتوقعة منه.

ومن أبرز ما ينادي به الأشخاص المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة العيش المستقل والادماج في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في البلاد وذلك عبر تسنين تشريعات شاملة تهدف إلى تعزيز الحقوق الأساسية للأشخاص ذوي الاعاقة وحمايتها، ليعيش هؤلاء الأشخاص حياة مرضية ومستقلة كطلاب وعاملين وأفراد أسرة ومواطنين.

من ناحيتها قد تحتاج المرأة لتدابير خاصة تمكنها من استغلال أفضل للفضاءات العمومية والفضاءات المشتركة

وتلعب وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية دورا جوهريا في تحقيق هدف التنقل ونفاذ ذوي الاعاقات الى البنايات المستقبلة للعموم والمجمعات السكنية المشتركة، من خلال أهداف البرنامج الثاني "حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت" والتي تتمثل في

- الهدف 112 ": إنجاز دراسات معمارية متضمنة للنوع الاجتماعي ". ولتوظيف هذين الهدفين لإعداد الميزانية المراعية للمساواة بين الجنسين ومختلف الفئات الاجتماعية يجب القيام بدراسات لتحدد الأثر الاجتماعي والاقتصادي لمشاريع البنية التحتية.

يمكن اعتماد المبادرة التالية لإعداد تصميم البنايات المدنية المستقبلة للعموم كالكليات والمستشفيات لإعداد الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي في قطاع البناء:

- **الأهداف/ الآثار:**

- الاعتراف بأن الأشخاص ذوي الإعاقة يتمتعون بأهلية قانونية على قدم المساواة مع الآخرين في جميع مناحي الحياة ومنها النفاذ الى البنايات بجميع أنواعها
- الاعتراف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التمتع بحرية التنقل وحرية اختيار مكان إقامتهم والنفاذ الى كافة الأماكن العمومية والخاصة

- تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش في استقلالية والمشاركة بشكل كامل في جميع جوانب الحياة على قدم المساواة مع غيرهم وإدماجهم ومشاركتهم بصورة كاملة في المجتمع وخصوصا النفاذ الى البنايات المدنية المستقبلة للعموم والبنايات السكنية المشتركة

- **النتائج:**

- إنشاء لجنة "برلمانية" بشأن حقوق الإنسان والإعاقة، يكون لها دور في رصد الاتفاقيات العالمية المتفق عليها وتفعيلها على الصعيد المحلي.
- تفعيل العقوبات المنصوص عليها بالفصل عدد 35 بالأمر عدد 1467 لسنة 2006 مؤرخ في 30 ماي 2006 المتعلق بضبط المواصفات الفنية الخاصة بتيسير تنقل الأشخاص المعوقين داخل البناءات العمومية والفضاءات والتجهيزات المشتركة والمركبات السكنية والبناءات الخاصة والمفتوحة للعموم.
- تحسيس وتعريف المصممين وخصوصا المهندسين المعماريين بالتركيز أكثر أثناء التصميم لتقديم فضاءات مريحة تضمن الخصوصية للنساء في استعمال الفضاءات الحساسة والفضاءات الصحية (فضاءات الاستراحة والمراحيض والأدواش ...) في البنايات المدنية المستقبلة للعموم والبنايات السكنية المشتركة كالمبيتات الجامعية المخصصة للطلبة.

- **المنتوجات:**

- تحسين نفاذ الأشخاص المعوقين وذوي الحركة المحدودة الى البنايات الجديدة المستقبلة للعموم،
- تحفيز أصحاب المشاريع لإدراج حوافز مالية للمشاريع التي أخذت فيها التدابير اللازمة لتحسين نفاذ الأشخاص المعوقين وذوي الحركة المحدودة الى البنايات الجديدة المستقبلة للعموم،
- تحسين اختيار موقع فضاءات وكيفية الفضاءات الحساسة والفضاءات الصحية (فضاءات الاستراحة والمراحيض والأدواش ...) في البنايات المدنية المستقبلة للعموم والبنايات السكنية المشتركة كالمبيتات الجامعية المخصصة للطلبة

- **الأنشطة:**

1) إضافة أماكن مخصصة لركن سياراتهم

2) تخصيص بعض المقاعد لذوي الاحتياجات الخاصة بالمدرجات بالجامعات وبالأقسام المخصصة للدراسة

3) تخصيص المنحدرات للدخول الى جميع الأماكن

4) تخصيص المصاعد لذوي الاحتياجات الخاصة وتعويض المنحدرات طويلة المسافة بالمصاعد خصوصا في الجامعات والادارات

5) دراسة تركيز الفضاءات الصحية المخصصة للنساء للتضمن الراحة والخصوصية

6) تحيين الصيغ المرجعية بإدراج ضرورة تحليل حاجيات النساء في المشاريع المعروضة للدراسة

المؤشرات:

- العدد التراكمي لدراسات مشاريع البنايات المدنية التي تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات النوع الاجتماعي
- تطور نسبة البنايات المدنية الجديدة المستقبلة للعموم وخصوصا الأشخاص المعوقين وذوي الحركة المحدودة

مشاريع البنايات المدنية	العدد	الملاحظات
المشاريع في طور الدراسة	30	- تم الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الأشخاص المعوقين وذوي الحركة المحدودة للنفاذ الى المشاريع - تم الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات النوع الاجتماعي في بعض المشاريع (يجب تحسيس المصممين وصاحب المنشأ)
المشاريع في طور التعهد	33	- ستتم مواصلة الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الأشخاص المعوقين وذوي الحركة المحدودة للنفاذ الى المشاريع - سيتم الأخذ بعين الاعتبار ادراج خصوصيات النوع الاجتماعي في جل المشاريع (يجب تحسيس المصممين وصاحب المنشأ

هذا وسيتم خلال سنة 2020 رصد اعتمادات وبرمجة دراسات تخص إحصائيات يتمّ توزيعها حسب الجنس وذلك بهدف قيس مؤشرات قيس الأداء المراعية للمساواة وتكافئ الفرص بين النساء والرجال وكافة فئات المجتمع التي وضعها البرنامج.

2. أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2 تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج

- **البرنامج الفرعي 1: حماية المناطق العمرانية من الفيضانات**

- **الهدف 1.1.2: التحكم في مياه السيلان على مشارف التجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة**

- **تقديم الهدف:** تقوم إدارة المياه العمرانية سنويا بإعداد دراسات تمكننا من إنجاز عديد المشاريع بمختلف المدن والتجمعات السكنية المعرضة للفيضانات وذلك للتخفيف من حدتها وتأثيراتها

المحتملة على الأرواح البشرية والممتلكات. وللحفاظ على مردودية المنشآت المنجزة في هذا الإطار وحتى تؤدي وظيفتها على أحسن وجه ودون عوائق، تقوم الإدارة بإعداد برامج لصيانة وتعهد هذه المنشآت مع تحديد نوعية التدخل الواجب القيام به.

- **مرجع الهدف:** تنفيذ مخطط استراتيجي لحماية المدن من الفيضانات بالاعتماد على مؤشرين لقيس الأداء وهما:
- النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي
- النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات
- **مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:** من أهم الأنشطة التي تقوم بها إدارة المياه العمرانية هي إنجاز مشاريع لحماية المدن من الفيضانات وتنظيف وجهر المنشآت ذات الصلة. ولتقييم هذه الإنجازات يقع احتساب النسبة التراكمية لإنجاز هذه المشاريع سنويا وبالتالي النسبة السنوية لجهر المنشآت أخذا بعين الاعتبار طول المنشآت المنجزة.

☜ الجدول الزمني لمؤشرات الهدف1.1.2

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
المؤشر 1.1.1.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي	%	91	97	98	96	98	100	-
المؤشر2.1.1.2: النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات	%	83	88	94	98	95	96	97

- **البرنامج الفرعي 2: حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت**

- **الهدف2.2.2: المحافظة على الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي والتحكم في انجاز المنشآت البحرية**

- **تقديم الهدف:** المحافظة على الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي والتحكم في انجاز المشاريع البحرية المفوضة.
- **مرجع الهدف:** تم اعتماد مؤشرين للهدف يتمثلان في:

1- النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي
2- مستوى الأداء الفني لإنجاز المشاريع البحرية

- **مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:** باعتبار أن الأهداف الرئيسية للإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية والتي لها تأثير مالي مهم على الميزانية تتمثل في حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري والتحكم في انجاز المشاريع البحرية المفوضة تم اختيار مؤشرين يعنى الأول بحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري ويعنى الثاني بالتحكم في انجاز المنشآت البحرية.

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 2.2.2

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
المؤشر1.2.2.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي	%	19.4%	32%	42%	71.9%	90.7%	100%	-
المؤشر2.2.2.2: مستوى الأداء الفني للمشاريع البحرية المنجزة	%	-	-	-	60	65	65	70

- **الهدف 2.2 3:** تعزيز البناء المستدام بمثالية البنايات العمومية

- **تقديم الهدف:** تعزيز البناء المستدام بمثالية البنايات العمومية.
- **مرجع الهدف**: تم اعتماد مؤشرين للهدف يتمثلان في:

1- النجاعة الطاقية للبنايات

2- العدد التراكمي للدراسات المراعية للنوع الاجتماعي

- **مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف**: تم اختيار مؤشرين يعنى الأول بالنجاعة الطاقية ويعنى الثاني بمراعاة تطبيق مبدأ تكافئ الفرص والمساواة عند اعداد الدراسات وذلك في إطار تفعيل التشريعات الجديدة في المجال.

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 3.2.2

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
المؤشر3.2.2.1: النجاعة الطاقية للبنايات	kwh/م^2/السنة	80	78	78	77	76	75	75
المؤشر2.3.2.2: العدد التراكمي للدراسات المراعية للنوع الاجتماعي	عدد	-	-	-	-	15	20	25

- **الهدف 2.2.4: إحكام** إنجاز المشاريع المفوضة بالجهات

- **تقديم الهدف:** إحكام إنجاز المشاريع المفوضة بالجهات
- **مرجع الهدف**: تم اعتماد مؤشر للهدف يتمثل في:

1- نسبة استهلاك الاعتمادات المفوضة

- **مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف**: تم اختيار المؤشر يعنى تتبع مدى تقدم انجاز المشاريع في الجهات عبر تتبع استهلاك الاعتمادات المفوضة بالجهات.

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف4.2.2

مؤشر قيس الأداء الهدف	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المؤشر 1.4.2.2 : نسبة استهلاك الاعتمادات المفوضة	%	-	-	-	-	90	95	99

أنشطة البرنامج

جدول عدد 6:
بيان الأنشطة والتدخلات للبرنامج 2

الوحدة: ألف دينار

البرنامج الفرعي	الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة (بالألف دينار)
البرنامج الفرعي1: حماية المناطق العمرانية من الفيضانات	الهدف 1.1.2: **التحكم في مياه السيلان على مشارف التجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة**	المؤشر 1.1.1.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي			إعداد الدراسات وإنجاز الأشغال لحماية المناطق العمرانية من الفيضانات	70090,4
		المؤشر2.1.1.2: النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات	98		صيانة المنشآت	11 000
					نشاط الدعم	2 407
البرنامج الفرعي2: حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت	**الهدف 2.2 2: المحافظة على الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي والتحكم في انجاز المنشآت البحرية**	المؤشر .1.2.2.2 النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي	%90.7	- تحديد وإعادة تحديد الملك العمومي البحري. -إعداد الخطوط المرجعية لإعلان طلبات العروض - إعلان طلبات العروض وتقييم العروض وابرام الصفقات العمومية الخاصة بمشاريع حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري - إعداد ملفات الختم النهائي	a. حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري واحكام انجاز المنشآت المينائية b. مراقبة ومتابعة مشاريع شركة تبرورةTAPAROUR A c. مراقبة ومتابعة مشاريع شركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبيةSEPTS d. مراقبة ومتابعة مشاريع شركة الدراسات والتهيئة لسبخة بن غياضة BenGha yadha	8200
		المؤشر2.2.2.2: مستوى الأداء الفني لإنجاز المشاريع المفوضة	% 65	- إعداد الخطوط المرجعية لإعلان طلبات العروض - المساهمة في تقييم العروض وابرام الصفقات العمومية الخاصة بمشاريع الموانئ والمنشآت البحرية - متابعة انجاز المشاريع - إعداد ملفات الختم النهائي		
	الهدف 2.2 3: تطوير البناء المستدام بمثالية البنايات العمومية	المؤشر1.3.2.2: النجاعة الطاقية للبنايات المدنية	76 Kwh/م^2/السنة	- دراسات حول قطاع البناء والأشغال العمومية - أشغال تهيئة المعبر الحدودي بالذهبية - متابعة إنجاز البنايات المدنية	أنجاز بنايات مقتصدة للطاقة وإتقان نوعية وتقنيات البناء	5200
		المؤشر2.3.2.2: العدد التراكمي للمشاريع المعلنة والمتضمنة للنوع الاجتماعي	15 دراسة	دراسات مشاريع البنايات المدنية		
					نشاط الدعم (التأجير ووسائل المصالح)	15 116
البرنامج الفرعي3: البرنامج الفرعي الجهوي	**الهدف 2.2 .4: احكام انجاز المشاريع المفوضة بالجهات**	المؤشر 2.2. 4 .1: نسبة استهلاك الاعتمادات المفوضة			a.انجاز المشاريع المفوضة الخاصة بالبنايات المدنية b.انجاز مشاريع الصيانة وتركيز علامات الملك العمومي البحري c.نشاط مساندة (وسائل مصالح)	2030

التدخلات المبرمجة بميزانية الدولة لسنة 2020 بخصوص البرنامج الفرعي 2:

يتضمن قطاع المنشآت البحرية مواصلة إنجاز المشاريع المبرمجة سنة 2019 وما قبل والشروع في إنجاز مشاريع جديدة إلى جانب متابعة إنجاز مشاريع الموانئ البحرية المفوضة من وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري:

المشاريع المتواصلة:

- إنجاز دراسات خاصة بالهياكل البحرية بكلفة 400 ألف دينار وقد تم برمجة اعتمادات دفع تقدر بـ 100 ألف دينار،
- رقمنة الملك العمومي البحري بكلفة 1179 ألف دينار وقد تم برمجة اعتمادات دفع تقدر بـ 300 ألف دينار،
- أشغال حماية جزء من شواطئ المهدية من الإنجراف البحري بكلفة 560 ألف دينار وقد تم برمجة اعتمادات دفع تقدر بـ 300 ألف دينار
- أشغال حماية شواطئ صفاقس(جبنيانة) من الانجراف البحري (القسط 3) بكلفة 1,0م.د وقد تم برمجة اعتمادات دفع تقدر بـ 400 ألف دينار.
- أشغال حماية شواطئ طبرقة من الانجراف البحري (منطقة الإبر) بكلفة 2,3 م.د وقد تم برمجة اعتمادات دفع تقدر بـ 800 ألف دينار،
- أشغال حماية شواطئ بني فتايل بجرجيس من الانجراف البحري (ولاية مدنين) بكلفة 500 ألف دينار وقد تم برمجة اعتمادات دفع تقدر بـ 200 ألف دينار.
- أشغال حماية فلاز المنستير من الانجراف – (القسط 3) بكلفة 4,8م.د وقد تم برمجة اعتمادات دفع تقدر بـ 1300 ألف دينار.
- أشغال حماية كرنيش بنزرت من الانجراف البحري (القسط1) بكلفة 1.0 م.د وقد تم برمجة إعتمادات دفع تقدر بـ 500 ألف دينار.
- أشغال حماية القنال الشمالي لسبخة بن غياضة (ولاية المهدية) من التموجات حيث رصدت له ميزانية بمبلغ 1,5 م.د (ومن المنتظر ارتفاع الكلفة إلى 4.0 م.د حسب الدراسات الجارية حاليا) وقد تم برمجة اعتمادات دفع تقدر بـ 1100 ألف دينار.

المشاريع الجديدة:

- إنجاز دراسات خاصة بالهياكل البحرية بكلفة 200 ألف دينار واعتمادات دفع تقدر بـ 100 ألف دينار.
- إنجاز القسط الثاني من حماية الشريط الساحلي لكرنيش بنزرت بكلفة 2,8م.د واعتمادات دفع تقدر بـ 400 ألف دينار،
- إنجاز القسط الثاني من حماية شواطئ بني فتايل بجرجيس بكلفة 1,1م.د واعتمادات دفع تقدر بـ 400 ألف دينار،

- حماية شواطئ كاب زبيب من الإنجراف البحري بكلفة 1,0م.د واعتمادات دفع تقدر بـ 200 ألف دينار،
- إعادة إنجاز رصيف الإرساء بالميناء العتيق بغار الملح بكلفة 1,0م.د واعتمادات دفع تقدر بـ 200 ألف دينار،
- ترميم وإعادة جزء من الرصيف بالحوض الخارجي للميناء الترفيهي بالمنستير بكلفة 0,35م.د واعتمادات دفع تقدر بـ 200 ألف دينار.

كما يتم سنويا رصد ميزانية بقيمة 100 أ.د لمتابعة مشاريع المواني البحرية التي تشرف على إنجازها الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية كصاحب منشأ مفوض لفائدة وزارة الفلاحة (ميناء الصيد البحري بقابس، ميناء الصيد البحري بسيدي منصور بصفاقس، ميناء الصيد البحري بسيدي يوسف بقرقنة، ميناء الصيد البحري بطبلبة، ميناء الصيد البحري بقلعة الأندلس، ميناء الصيد البحري بقليبية، ميناء الصيد البحري بالمهدية).

حيث تقدر الاعتمادات المطلوبة ضمن مشروع ميزانية سنة 2020 بـ:

- اعتمادات تعهد جديدة بقيمة 7,05م.د.
- إعادة تقييم مشاريع بقيمة 3.0م.د (مشروع حماية القنال الشمالي لسبخة بن غياضة بالمهدية)
- اعتمادات دفع بقيمة 6.0 م.د (منها 4.4 م.د بعنوان المشاريع المتواصلة و 1.6 م.د للمشاريع الجديدة).

أما بخصوص قطاع البنايات المدنية فتتمثل المشاريع المبرمجة لسنة 2020 في:

- إعداد دراسات في قطاع البنايات المدنية.
- مواصلة أشغال تهيئة المعبر الحدودي بالذهيبة.
- متابعة إنجاز مشاريع البنايات المدنية المفوضة.
- متابعة إنجاز مشاريع البنايات المدنية على المستوى الجهوي.

وتقدر إعتمادات الدفع المبرمجة لسنة 2020 بـ 4.3 مليون دينار.

أما بخصوص العمليات المالية فهي تتمثل في متابعة مشاريع تبرورة بصفاقس وسبخة بن غياضة بالمهدية وبحيرة تونس الجنوبية من طرف المؤسسات والمنشآت المعنية. وقد قدرت اعتمادات الدفع المبرمجة على ميزانية الدولة بـ 1.6مليون دينار.

3. نفقات البرنامج

3 .1 ميزانية البرنامج

تتوزع ميزانية البرنامج 2 حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت كما يلي:

جدول عدد7

ميزانية البرنامج2 حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2018	ق م 2019 (1)		تقديرات 2020 (2)	الفارق (1)-(2)	النسبة (%) (1)- (2)
		التبويب القديم	تبويب جديد			
نفقات التأجير	13 491	13909	13909	16 820,2	2 911,2	20,9%
نفقات التسيير	2 608	2064	2064	2 033,2	-30,8	-1,5%
نفقات التدخلات	0	0	0	0,0	0,0	0,0%
نفقات الإستثمار	63 385,00	69 520	69 520	93 590,0	24 070,0	34,6%
نفقات العمليات المالية	1 620,00	0	0	1 600,0	1 600,0	0,0%
بقية النفقات	0	1700	1700		-1 700,0	0,0%
المجموع*	81104	87193	87193	114043,4	26850	30,8%

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

رسم بياني عدد2

توزيع مشروع ميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة

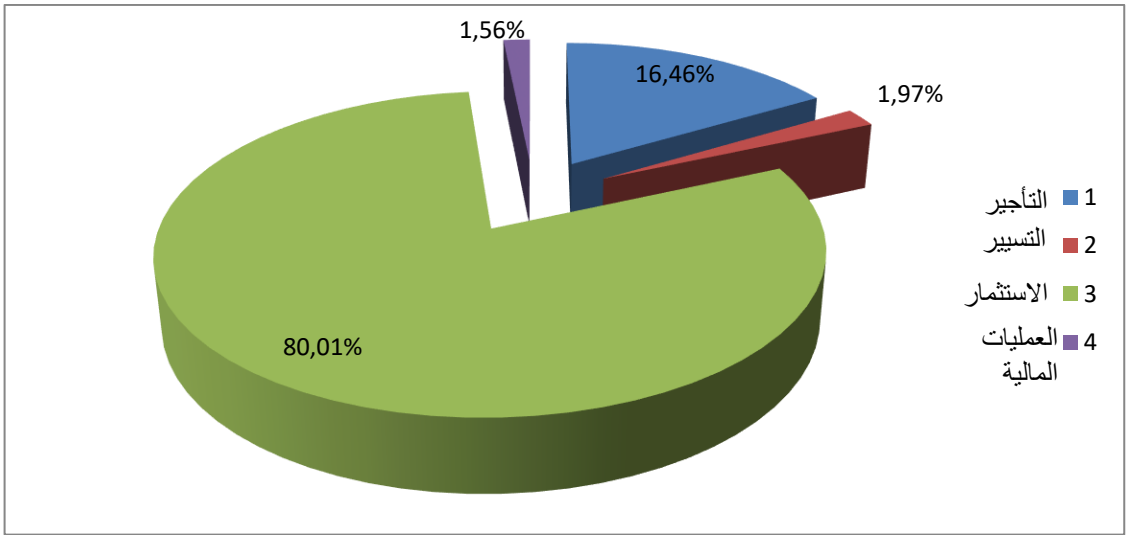

جدول عدد8: ميزانية البرنامج 2 حسب مآل النفقة
حسب البرامج الفرعية والأنشطة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان البرنامج	الأنشطة	انجازات 2018	قانون مالية 2019 (1)	تقديرات 2020 (2)	نسبة التطور 2020-2019 المبلغ (2)-(1)	نسبة التطور 2020-2019 النسبة (%) (2)-(1) /(1)
البرامج الفرعية المركزية	الأنشطة المركزية					
برنامج فرعي 1: حماية المدن من الفيضانات	إعداد الدراسات وإنجاز الأشغال لحماية المناطق العمرانية من الفيضانات	53682	52787	70 090,4	17303	%25
	صيانة المنشآت	6 253	7 000	11 000	4 000	%57
	نشاط دعم	1 886	2 040	2 407	367	%18
	المـجـمـــوع	61821	61827	**83 497,4**	21670	%28
برنامج فرعي 2 حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز	حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري واحكام انجاز المنشآت الميناائية	2 479	5 600	6 600	1 000	%18
	مراقبة ومتابعة مشاريع شركة TAPAROURA	1 320	1 100	1 100	0	%0
	مراقبة ومتابعة مشاريع شركة SEPTS	300	200	250	50	%25
	مراقبة ومتابعة مشاريع شركة Ben Ghayadha	0	400	250	-150	%38-
	انجاز بنايات مقتصدة للطاقة واتقان نوعية وتقنيات البناء	4 968	3 800	5 200	1 400	%37
	نشاط دعم	11 211	12 700	15 116	2 416	%19
	المـجـمـــوع	**17 799**	**23 800**	**28 516**	**4 716**	%20
البرامج الفرعية الجهوية	الأنشطة الجهوية					
برنامج فرعي 3: حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت (جهوي)	إنجاز مشاريع الصيانة وتركيز علامات الملك العمومي البحري المفوضة	984	966	1 002	36	%4
	إنجاز المشاريع المفوضة الخاصة بالبنايات المدنية	500	600	700	100	%17
	نشاط الدعم (وسائل المصالح)			328		
	المـجـمـــوع	**1 484**	**1 566**	**2 030**	**464**	%9
	مـجـمـــوع البرنامج	**81104**	**87 193**	**114 043,4**	**26 850**	%30,8

***دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات**

- يتضح من خلال الجدول عدد 8 أن نسبة تطور النفقات تتفاوت حسب البرامج الفرعية والأنشطة الخاصة بها.

بالنسبة للبرنامج الفرعي 1 حماية المدن من الفيضانات شهد نشاط صيانة المنشآت نسبة تطور تساوي 57.1 % بين 2019 و2020 حيث أصبح من الضروري تدعيم الإعتمادات المرصودة لهذا النشاط

نظرا لتطور شبكات منشآت حماية المدن من الفيضانات وأيضا للتغيرات المناخية المشهودة وإرتفاع تواتر تهاطلات الأمطار سنويا.

2. 3 إطار النفقات متوسط المدى 2020-2022 للبرنامج 2

-

جدول عدد 9:

إطار النفقات متوسط المدى 2020 - 2022 للبرنامج 2:

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

البيان	إنجازات 2017	إنجازات 2018	ق م 2019	تقديرات 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022
نفقات التأجير	13 036	13 491	13 909	16 820,2	17 325,0	17 844,0
نفقات التسيير	1 392	2 608	2 064	2 033,2	2 990,0	2 157,0
نفقات التدخلات	0	0	0			
نفقات الإستثمار	77 790	63 385	69 520	93 590	97 121	105 577
نفقات العمليات المالية	1 300	1 620	0	1 600	2 000	2 247
بقية النفقات	0	0	1 700	0	0	0
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	93 518	81 104	87 193	114 043,4	119 436	127 825
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات						

البرنامج 3: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

إسم رئيس البرنامج : السيد نجيب السنوسي
تاريخ توليه مهمة رئيس البرنامج: 2019/09/13

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته

خارطة البرنامج :

تتمثّل إستراتيجية برنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان في إحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على التراب الوطني بهدف إرساء تنمية مستدامة عادلة ومتوازنة وشاملة بين الجهات وإرساء تخطيط حضري مستدام للمدن والتجمعات الريفية والنهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر وتهذيب وإدماج الأحياء السكنية مع ضمان تحقيق تكافؤ الفرص بين النساء والرجال.

ويضم هذا البرنامج برنامج فرعي مركزي و24 برنامج فرعي جهوي:

- يتمثل البرنامج الفرعي الأول على المستوى المركزي في تهيئة المجال الترابي والعمراني وسياسة الإسكان وهو من المحاور الاستراتيجية لمهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية والذي يتميز بطابعه الأفقي ونظرته الشاملة وترابطه الوثيق ببقية القطاعات الحيوية (الأنشطة الاقتصادية والاتصال والنقل...)،

- البرامج الفرعية الجهوية والمتكونة من 24 برنامج فرعي جهوي للتهيئة الترابية والتعمير والإسكان.

وتتمثل المحاور الاستراتيجية والأولويات الخاصةببرنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان في مايلي:

<u>بالنسبة لمجال التهيئة الترابية:</u>

تمثل التهيئة الترابية جملة الاختيارات والتوجهات والإجراءات التي يتم ضبطها على المستوى الوطني أو الجهوي لتنظيم استعمال المجال الترابي وضمان التناسق في تركيز المشاريع الكبرى للبنى الأساسية والتجهيزات العمومية والتجمعات السكنية وفق نظرة بعيدة المدى تأخذ في الاعتبار الخصوصيات الوطنية وإحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على التراب الوطني.

وتتمثل التوجهات الكبرى للتهيئة الترابية في:

- تدعيم التنمية الجهوية الشاملة والمتوازنة من أجل تقليص الفوارق بين الجهات وتنويع القاعدة الاقتصادية بها والعمل على استكشاف الفرص التي تتيحها مختلف الجهات والأقطاب الاقتصادية.

- تدعيم اللامركزية من خلال إعادة توزيع الأدوار بين مختلف المتدخلين على المستوى الوطني والجهوي والمحلي وإعطاء صلاحيات أكبر للجهات والجماعات المحلية.

- تدعيم البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية الكبرى بالجهات الداخلية للبلاد.

- دعم الاندماج في الاقتصادي العالمي وفي الفضاء المغاربي والرفع من القدرة التنافسية للتراب الوطني.

- الارتقاء بمراكز الولايات إلى أقطاب عمرانية فاعلة وقادرة على جلب الاستثمارات الوطنية والخارجية والنهوض بالمدن الصغرى والمتوسطة.

- إحكام استغلال الموارد الطبيعية المحدودة قصد تحقيق استدامة التنمية.

- تطوير آليات المتابعة الفنية لاستعمالات المجال الترابي اعتمادا على التقنيات الحديثة في مجال الجغرفة الرقمية وبنوك المعطيات وتقنيات الاتصال الحديثة وتدعيم البحث العلمي والتكوين في هذا المجال.

بالنسبة لمجال التعمير:

- اقتراح السياسة الوطنية في قطاع التعمير وتقييمها،
- تقييم التشريع الجاري به العمل في ميدان التعمير وتحيينه،
- رصد ومتابعة النمو العمراني وتحليل الظواهر التي تميّزه،
- إعداد الدراسات والبحوث الاستراتيجية والدراسات المحورية التي تساهم في النهوض بقطاع التعمير،
- إبداء الرأي في المشاريع العمرانية والدراسات التي لها علاقة بالتعمير والمعمار،
- إعداد الاستراتيجيات الوطنية للتنمية العمرانية،
- متابعة التمدد العمراني ومتابعة التعمير وتركيز المنظومات المعلوماتية الجغرافية لأمثلة التهيئة العمرانية، والمنظومات الجغرافية للمدن،
- تحيين الإطار التشريعي المنظم للتعمير،
- تغطية المدن بالشبكة الجيوديزية

بالنسبة لمجال السكن:

تتمثل سياسة الإسكان بصفة عامة في إيجاد آليات لمساعدة الفئات الضعيفة والمتوسطة الدخل على توفير مساكن لائقة ومقاسم بأسعار مدروسة من جهة وبتوفير وسائل النهوض بالسكن القائم وبتهيئة الأحياء السكنية وإدماجها لفائدة النساء والرجال على حدّ السواء وذلك من خلال الخطوط العريضة والتوجهات الكبرى التي تم رسمها في الإستراتيجية الوطنية للسكن والمتمثلة بالأساس في:

- القيام بالدراسات التي من شأنها تطوير السياسة السكنية ودعم وتجسيم التوجهات نحو البناء المستديم والتقنيات الحديثة والضغط على الكلفة وتطوير الموارد البشرية،
- القيام بالدراسات المتعلقة بصيانة الرصيد العقاري القائم وضمان ديمومته واستصلاح النسيج العمراني القديم،
- إرساء منظومة تشريعية متكاملة تستجيب لكل المتغيرات وقابلة للتحيين الدوري كلما اقتضت الضرورة ذلك،
- إرساء منظومة تمويل متنوعة ومتكاملة تستجيب لمختلف فئات المجتمع وتتطور مع مختلف التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد،

- وضع برامج سكنية تستجيب لحاجيات كل الفئات الاجتماعية وخاصّة ذوي الدخل المحدود والمتوسط والعمل على تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال،
- وضع برامج ومشاريع تهدف إلى إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها،
- المحافظة على الرصيد السكني القائم بوضع البرامج والآليات العملية والتشريعية والخيارات الفنية والمالية لتحسين السكن القديم وإعادة توظيفه،
- تحسين الظروف السكنية والمحيط العمراني من خلال بعث برامج تهذيب وإدماج أحياء سكنية،

تهدف سياسة الإسكان إلى النهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر وتهذيب وإدماج الأحياء السكنية وذلك من خلال البرامج التالية:

- **المساكن الممولة عن طريق صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء:**

في إطار تحسين مردودية صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء تم إصدار الأمر الحكومي عدد 1126 لسنة 2016 تضمن العديد من الإجراءات التي من شأنها:

- تمويل اقتناء قطعة أرض صالحة للبناء.
- تمويل توسعة أو بناء مسكن.
- تمويل اقتناء مسكن منجز من قبل باعث عقاري مصادق عليه.

يتمتع بالتمويلات التي يقدمها صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء فئات الأجراء التي تم تصنيفهم على النحو التالي:

فئة 1: الأجر الشهري الخام باعتبار كافة المنح يتراوح بين الأجر الأدنى المهني المضمون ومرتين ونصف هذا الأجر.

فئة 2: الأجر الشهري الخام باعتبار كافة المنح يتراوح بين مرتين ونصف الأجر الأدنى المهني المضمون وثلاث مرات ونصف هذا الأجر.

فئة 3: الأجر الشهري الخام باعتبار كافة المنح يتراوح بين ثلاث مرات ونصف الأجر الأدنى المهني المضمون وأربع مرات ونصف مرات هذا الأجر.

- **البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي:**

طبقا لأحكام الأمر عدد 1224 لسنة 2012 المؤرخ في 10 أوت 2012 وعلى جميع النصوص التي نقحته وتمّمته وخاصة الأمر الحكومي عدد 460 لسنة 2015 المؤرخ في 09 جوان 2015، يهدف البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي إلى توفير سكن لائق للفئات الاجتماعية ذوي الدخل المحدود نساء كانوا أو رجالا وذلك من خلال العنصرين التاليين:

العنصر الأول: إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها، وتنتفع بهذا البرنامج الفئات الاجتماعية التي تشغل مسكنا بدائيا ولا تملك محلا قابلا للسكنى. بلغ عدد المنتفعين بهذا العنصر 9000 منتفعا بكلفة جملية قدرها 200 مليون دينار.

العنصر الثاني: بناء مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم، وتنتفع بهذا البرنامج العائلات التي لا تملك عقارا معدّا للسكنى ولا يفوق دخلها العائلي الشهري الخام ثلاث مرات الأجر الأدنى المهني المضمون. ويبلغ عدد المساكن الاجتماعية والمقاسم الاجتماعية المبرمج إنجازها بحوالي 13500 مسكنا ومقسما بكلفة قدرها 900 مليون دينار.

- **برنامج المسكن الأول :**

يهدف هذا البرنامج إلى مساعدة العائلات متوسطة الدخل على تمويل اقتناء مساكن منجزة من قبل الباعثين العقاريين المرخص لهم ومن قبل الخواص من غير الباعثين العقاريين وذلك بتوفير التمويل ذاتي في حدود 20% من ثمن المسكن وقد تم تنقيح الأمر الحكومي عدد 161 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جانفي 2017 المتعلق بضبط شروط الانتفاع ببرنامج المسكن الأول وصيغ وشروط الانتفاع بالقرض الميسر لتغطية التمويل الذاتي وإجراءات إسناده في مناسبتين (مارس 2017 وجانفي 2020) لتصبح خصوصية التمويل على النحو التالي:

ينتفع بهذه القروض العائلات أو الأفراد الذين لا يملكون مساكن ويتراوح دخلها العائلي الشهري الخام بين 4,5 و12 مرات الأجر الأدنى المهني المضمون بالنسبة للعائلات وبين 4,5 و10 مرات الأجر الأدنى المهني المضمون بالنسبة للأفراد.

يسند قرض التمويل الميسر بنسبة فائدة بـ 2 % يسدد على مدة سداد القرض البنكي ناقص 5 سنوات إمهال بدون فائض.

أما بالنسبة للمساكن المنجزة من قبل الباعثين العقاريين فهي تتكون على الأقل من غرفتين وقاعة استقبال بثمن لا يتجاوز 220 ألف دينار دون اعتبار الأداء على القيمة المضافة.

- **برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية:**

تبعا للتشخيص الذي قامت مصالح وكالة التهذيب والتجديد العمراني حول وضعية الأحياء السكنية بمختلف ولايات الجمهورية تبين وجود حوالي 1400 حيا شعبيا تتطلب التدخل من أجل تأهيلها وتجهيزها بمختلف المرافق قصد الاستجابة لتطلعات الفئات الاجتماعية التي تقطنها وتحسين ظروف عيشها

1- <u>برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جزئه الأول :</u>

تمّ إقرار برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جزئه الأول خلال سنة 2012. ويتضمن البرنامج التدخل في 155 حيا موزعة على كافة ولايات الجمهورية بكلفة تقدّر بـ 611 مليون دينار موزعة كالآتي:

- ميزانية الدولة: 211,5 مليون دينار.
- تمويلات خارجية: 399,5 مليون دينار أي 157,140 مليون أورو موزعة كالآتي:
- قرض من الوكالة الفرنسية للتنمية: 30 مليون أورو
- هبة من الإتحاد الأوروبي: 57,14 مليون أورو(30 مليون أورو في إطار الاتفاقية الأصلية و27,140 مليون أورو في إطار الاتفاقية الخاصة بالتوسعة)
- قرض من البنك الأوروبي للاستثمار: 70 مليون أورو

ويهدف البرنامج إلى التدخل في:

- البنية الأساسية: من خلال تعبيد الطرقاتومد قنوات تطهير المياه المستعملة وقنوات صرف مياه الأمطار وتركيز شبكة التنوير العمومي،
- تحسين السكن.
- التجهيزات الجماعية: من خلال بناء فضاءات متعدّد الاختصاصات وملاعب بالأحياء
- التجهيزات الاقتصادية: من خلال بناء فضاءات صناعية داخل الأحياء المعنية.

ومن المنتظر أن يتمّ استكمال المشروع موفي سنة 2021.

2- برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جزئها الثاني:

تبعا للنسق المرضي لإنجاز برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جزئه الأول وللأثر الإيجابي للمشاريع المنجزة على تحسين ظروف عيش متساكني هذه الأحياء، تمت المصادقة بمخطط التنمية على إنجاز برنامج جديد لتهذيب وإدماج الأحياء السكنية (جزء ثاني) للاستجابة لجزء قليل من حاجيات التهذيب، بنفس مكونات الجزء الأول مع إضافة إنجاز تقسيمات اجتماعية متاخمة للأحياء القائمة التي سيقع التدخل لتهذيبها لاحقا ومن خلال هذه المقاربة الوقائية، تسعى الوزارة إلى إيجاد الحلول الاستباقية للحد من ظاهرة البناء الفوضوي وستوفر مؤسسات عمومية هذه التقسيمات ويتمثل البرنامج في التدخل في 146 حيا وبكلفة 635 مليون دينار موزعة على كافة ولايات الجمهورية .

- برنامج تعصير الطرقات داخل المناطق البلدية:

1- برنامج تعصير الطرقات داخل المناطق البلدية قسط أول:

في إطار تحسين ظروف العيش داخل المدن وذلك تبعا للحالة الرديئة التي أصبحت عليها شبكة الطرقات داخل العديد من المناطق البلدية وبسبب غياب الصيانة الدورية من ناحية وضعف الإمكانيات المادية والبشرية لدى البلديات من ناحية أخرى.

تم إحداث هذا البرنامج في إطار تنفيذ توصيات السيد رئيس الحكومة المعلن عنها يوم 28 سبتمبر 2016، حيث يهم في مرحلته الأولى التدخل لفائدة 72 بلدية بحساب 3 بلديات من كل ولاية (بلدية كبرى – متوسطة – صغرى) لتأهيل حوالي **672 كم من الطرقات** بكلفة تقدر**بـ216مليون دينار** وقد تم

تكليف وكالة التهذيب والتجديد العمراني بإنجاز المشروع بموجب اتفاقية أبرمت في الغرض بتاريخ 17 فيفري 2017.

2- برنامج تعصير الطرقات داخل المناطق البلدية قسط ثاني :

يخص التدخل في حوالي 228 بلدية بقيمة **484 مليون دينار** ينجز على 3 سنوات 2018-2020

- التدخل لتهذيب وتجديد المدن العتيقة في إطار برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة بتونس:

في إطار العناية بالنسيج العمراني القديم من خلال تهذيب وتجديد المشهد العمراني وتنشيط الدورة الاقتصادية والاجتماعية بالمدن العتيقة، تم إقرار برنامج للتدخل في 20 مدينة عتيقة بالتعاون مع وزارة البيئة والشؤون المحلية والممولين الخارجيين (UE-BEI-AFD-)، وقد تمت المصادقة في مخطط التنمية الاجتماعي والاقتصادي للفترة 2016-2020 على التدخل في 10 مدن من خلال القيام بعملية التشخيص وتحديد أولويات التدخل والقيام بالدراسات المعمقة في الشأن.

وفيما يتعلق **بإدراج تطبيق مبدأ تكافئ الفرص والمساواة** ضمن السياسة السكنية سيتم خلال سنة 2020 رصد المعطيات واستنتاج المؤشّرات الخاصّة بقطاع السكن والتركيز خصوصا على المؤشرات القائمة على تطبيق مبدأ تكافئ الفرص والمساواة والتي تهدف إلى قياس مدى تحقيق المساواة بين النساء والرجال في الانتفاع ببرامج السكن، وذلك عبر برمجة دراسة حول الحاجيات السكنية بتونس تتضمن إحصائيات يتمّ توزيعها حسب الجنس. وسيتمّ صلب المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2021 اعتماد مؤشّر قيس أداء يتمثل في النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمسكن اجتماعي أو مقسم اجتماعي .

ويمكن الإقرار أن السياسة السكنية والبرامج الموجودة حاليا لا تعتمد تطبيق مبدأ تكافئ الفرص والمساواة وحق المرأة في السكن اللائق ولا تضع مقاييس نوعيّة لإدماج الفئات الهشّة من النساء والرجال.
فالارتباط الوثيق بين الحق في السكن اللائق والحق في المساواة يجعل موضوع السكن اللائق للمرأة في صميم موضوع التفاوت الاجتماعي والتمييز.

I- الهدف حسب مبدأ المساواة بين المرأة والرجل:

تحقيق التكافؤ بين المرأة والرجل في الاقتناء المباشر لمسكن اجتماعي وميسر والحصول على مقسم اجتماعي.

II- تحليل للأسباب والآثار:

رغم أن الدستور التونسي لسنة 2014 أقر في الفصل 46 منه "تضمن الدولة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمل مختلف المسؤوليات وفي جميع المجالات"، ورغم صدور العديد من القوانين من بينها مجلة الحقوق العينية التي تجعل الحق في السكن من بين الحقوق العينية العقارية (الفصل 12) ومجلة

الأحوال الشخصية التي تضمن حق المرأة في السكن وتفرض على الرجل أن يوفر محل سكنى للزوجة التي أسندت لها حضانة الأبناء أو أن يعوض لها بذلك منحة سكن تخول لها تسويغ محل للسكنى، في الواقع تعتبر المرأة أقل حضا من الرجل على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي وتتعرض للتمييز فيما يتعلق بالحق في السكن اللائق .

إن التمييز بين المرأة والرجل في التمتع بالحق في السكن اللائق يعود للأسباب التالية:

- عائق ثقافي واجتماعي
- القوانين والممارسات العرفية التمييزية
- سبب اقتصادي: تدني أجر المرأة مقارنة بالرجل

1- العائق الثقافي والاجتماعي:

- تمنح العادات والتقاليد للذكر في كثير من الأحيان السلطة الزوجية الرسمية أو مركز رب الأسرة وبالتالي التحكم في ممتلكات الزوجية. ويمكن أن تتسبب أيضًا في أثر عنيف على قدرة المرأة على التمتع بحقها في السكن اللائق، لاسيما عند الانفصال عن الزوج والطلاق والميراث.

- القوانين والعادات والأعراف المتعلقة بالميراث تكرس التمييز بين المرأة والرجل، إذ أن العديد من النساء الأرامل تمّ إقصاؤهن من الميراث، فالمرأة التي يتوفى زوجها تفقد حقها في ملكية المسكن الذي يمكن أن يوفر لها ولأبنائها الأمان.

- فالمرأة التي ليس لها الحق في الإرث أو تتمتع بجزء يسير لسبب أنها امرأة، فإنها لا تتضرر فقط من حيث عدم تلبية احتياجاتها المادية المباشرة، بل أيضا من الإبقاء عليها في وضع التبعية والدونية في المجتمع بسبب نوع جنسها.

- لا يزال الرجل يعتبر بموجب الكثير من القوانين والممارسات العرفية صاحب التصرف في المسكن والأرض والممتلكات. ولذلك فإن الكثير من المترملات يحرمن من وراثة الممتلكات ويطردن من أراضيهن ومنازلهن على يد أقرباء الزوج ويجردن من ممتلكاتهن. بالمثل، لا يسمح للابنة في كثير من الأحيان بأن ترث الممتلكات على قدم المساواة مع أخيها وإخوتها بذريعة أنها "لن تحتاج إليها" لأن مآلها إلى الزواج في نهاية المطاف. كما أن النساء لا تشاركن في صنع القرار المتعلق بإسناد الملكية الشخصية للمسكن الذي يعود غالبا للرجل.

- إن عدم وعي المرأة بحقوقها وقلة معرفتها بأحكام الدستور والقوانين المختلفة يمكن أن يؤثر تأثيرا مباشرا على إمكانية إنصافها فيما يتعلق بالحق في السكن اللائق

2- القوانين والممارسات العرفية التمييزية:

- بالرغم من أن الدستور يقر بمبدأ المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل وبعدم التمييز فإن عدم وجود مبادئ لعدم التمييز والمساواة أو فرض قيود عليها قد يحول في كثير من الأحيان دون تمتع المرأة بالحق في السكن اللائق على قدم المساواة مع الرجل.

- غياب المنظور الحقوقي ولتطبيق مبدأ تكافئ الفرص والمساواة ولحق المرأة في السكن اللائق في صياغة السياسات وفي وضع مقاييس نوعية لإدماج الفئات الهشة. فإفعال مثل هذه الاعتبارات والمبادئ ليس لها أي أثر في مختلف المعايير المعمول بها في تحديد شروط الوصول إلى اقتناء مسكن ضمن المسار الفني والمالي أي في ما يخص المعايير المالية والفنية المعمول بها في الاقتناء المباشر للمسكن أو في ما يهم مراحل بناء المسكن بما في ذلك من حق النفاذ إلى الأرض وحق الوصول إلى مصدر تمويل يأخذ في الاعتبار القدرة التسديدية للمرأة ووضعها الاجتماعي.
- إن السياسة السكنية ومختلف البرامج غير موجهة للفئات المهمشة ولا تأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة بالمرأة وظروف الحرمان التي يمكن أن تعيشها المرأة وهو ما يؤدي إلى التمييز ضدها، من بينها المرأة المطلقة أو المنفصلة عن زوجها، الأرملة، المرأة ضحية العنف، المرأة من ذوي الاحتياجات الخصوصية، المرأة التي تقوم بإعالة أسرتها، المرأة ضحية الكوارث الطبيعية، الأم العزباء، المرأة العزباء والمتقدمة في السن...
- إقرار النظام الاشتراكي الاختياري في الملكية بين الزوجين تسهيلا لعمليات التملك وحفظا لحقوق المرأة. حيث يحدّد القانون عدد 91 لسنة 1998 المؤرخ في 09 نوفمبر 1998 المتعلق بنظام الاشتراك في الأملاك بين الزوجين مفهوم الملكية المشتركة وهو نظام يختاره الزوجان عند إبرام عقد الزواج أو بعد إبرامه ويهدف إلى جعل العقارات ملكا مشتركا بين الزوجين متى كانت من متعلقات العائلة.فالاعتراف بحقوق متساوية للزوجين في ممتلكات الأسر يعد عاملا هاما في ضمان فرص متساوية للزوجين في ممتلكات الأسر وغير تمييزية لحصول المرأة على السكن اللائق.
- وقد بينت دراسة قام بها مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة أن 46 %من المتزوجين انضموا لنظام الاشتراك في الملكية إثر صدور القانون. وترتفع نسبة الانضمام لنظام الاشتراك في الملكية بارتفاع المستوى التعليمي للزوجين وارتفاع دخل الزوجين وتصل نسبة الانضمام إلى 100% إذا تجاوز الدخل الشهري للمرأة 800 دينار في حين لا تتجاوز النسبة 69 % بالنسبة للرجل الذي يتحصل على نفس الدخل.

وفي الواقع حتى في صورة الاشتراك في سندات الملكية قد يتعذر عليها التحكم في الأصول أو توريث الأرض أو المنزل على النحو الذي تريده، أو المطالبة بحصتها عند نشوب نزاعات زوجية.

3- سبب اقتصادي: البطالة وتدني أجر المرأة مقارنة بالرجل

- توجد العديد من القيود حول إمكانية الحصول على تمويل أمام الشخص منخفض الدخل أو الذي ليس له عمل قار، حيث يصعب على المرأة الحصول على رهن عقاري نظرا لتدني دخلها أو ملازمتها لبيتها من أجل تربية أبنائها.
- أشارت نتائج الاستجوابات التي قام بها المعهد الوطني للإحصاء في الفترة الممتدة بين 1997 و2012 أن المرأة العاملة في القطاع المنظم تنتفع بأجر أقل من الأجر الأدنى المهني المضمون، والفارق في معدل الأجر الشهري بين النساء والرجال بلغ 35-% سنة 2012 مقابل 24-%سنة 1997. أما في

القطاع غير المنظم، فإن أجر النساء كان دائما أقل من الأجر الأدنى المهني المضمون وذلك على عكس الرجال.

- كما بلغت نسبة النساء اللاتي تحصلن على قروض سكنية 23.5% مقابل 76 %من الرجال خلال سنة 2015.

- يشكل ارتفاع كلفة المسكن من أهم العوائق التي تحول دون إنفاذ الفئات الاجتماعية النساء منهم والرجال لسكن لائق ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع ثمن بيع الأرض الخام المرتبط بنفاذ المدخرات العقارية من أراضي صالحة للبناء وإلى غلاء مواد البناء والكلفة المشطة لليد العاملة.

III- خطة العمل ومؤشرات قيس الأداء

1- العائق الثقافي والاجتماعي:

- إنتاج برامج إعلامية وتوعوية تستهدف مختلف الفئات من النساء والرجال ومن مختلف الأعمار تعرف السكن الاجتماعي والسكن الميسر في تونس وبواقع الفئات الهشّة وبحقهم في سكن لائق.

- مزيد نشر المعلومة المتعلقة بالأطر القانونية والترتيبية التي تساعد على اقتناء مسكن والنفاذ إلى مصادر التمويل.

- حث الجمعيات والمؤسسات غير الحكومية التي تعنى بالتنمية وبظروف عيش المرأة في الوسط الريفي والحضري على إدراج حلقات تكوينية دورية لمجموعات من النساء بغية تثقيفها وتوعيتها بحقوقها في مجال النفاذ إلى السكن وعلى المعايير الدولية التي يجب أن يفي بها المسكن حتى يكون لائقا.

- توعية المتدخلين الحكوميين وغير الحكوميين بضرورة تدريب الفاعلين المباشرين على مقاربات تطبيق مبدأ تكافئ الفرص والمساواة والنهج الحقوقي حتى يتسنى لهم الاقتداء بها في عمليات تشخيص وتخطيط وبرمجة المشاريع السكنية الموجهة للفئات الهشة.

- التحاور مع المجتمع المدني حول كيفية إيجاد منظومة عادلة لإنفاذية الأفراد للسكن القانوني واللائق، ودعم دور الجمعيات والمنظمات في مجال الإسكان الموجه للفئات ذات الدخل الضعيف أو المنعدم

- **مؤشر قيس الأداء:** عدد النساء التي تلقت دورات تكوينية وشاركت في الأيام التحسيسيّة حول الحق في السكن اللائق

2- القوانين والممارسات العرفية التمييزية:

- اعتماد معايير مبدأ تكافئ الفرص والمساواة في صياغة سياسات الإسكان الموجهة للفئات المهمشة من النساء والرجال يتم ترجمتها على أرض الواقع بوضع أطر تشريعية واضحة وبتصور أمثلة هندسية ومواد إنشائية تستجيب لحاجيات الفئات المستهدفة.

- تعديل المفاهيم والأهداف الأساسية فيما يخص مشكلة الإسكان ومعايير السكن اللائق وتعريف الفئات المهمشة وعلاقة المرأة بسياسات الإسكان...

- مراجعة القوانين والتشريعات في القطاعات المختلفة من منطلق الحق في السكن اللائق والعمل على تحقيقه مع مراعاة تطبيق مبدأ تكافئ الفرص والمساواة وتحقيق تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل وتمكين النساء والفئات المستضعفة.
- وضع وتفعيل آليات للتنسيق بين الأطراف الفاعلة في تحقيق منظومة السكن اللائق

مؤشر قيس الأداء: النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بسكن اجتماعي أو مقسم اجتماعي

3- **سبب اقتصادي: البطالة وتدني أجر المرأة مقارنة بالرجل**

- وضع سياسات سكنية تأخذ بعين الاعتبار القدرة التسديدية للمرأة ووضعها الاجتماعي والفارق في التأجير بين المرأة والرجل.
- وضع حوافز خاصة للأسر التي تعتبر أهم ممول لقطاع السكن، وإيجاد صيغ تمويل بالنسبة للفئات المهمشة والفاقدة للدخل القار والتي لا يستجيب وضعها الاجتماعي لشروط التمويل الذاتي للقروض.
- الأخذ بعين الاعتبار وضعية المرأة التي تعتني بأطفالها وليس لها مورد رزق أو دخل قار.

مؤشرات قيس الأداء:

- نسبة النساء المنتفعات بقروض سكنية.

أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.4- تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:

تتمثل أهداف البرنامج في :

- النهوض بالتهيئة الترابية ودعم الجماعات المحلية والفاعلين العموميين لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستديمة
- تدعيم التخطيط العمراني الاستراتيجي والمستدام والتحكّم في التوسّعات العمرانية
- النهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر وتهذيب وإدماج الأحياء السكنية
- تحقيق النجاعة في إنجاز المشاريع المفوّضة

الهدف3-1-1: النهوض بالتهيئة الترابية ودعم الجماعات المحلية والفاعلين العموميين لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستديمة.

تقديم الهدف:

تحدد التهيئة الترابية مختلف التوجهات و الأولويات الجهوية للعقود المقبلة. كما تعتبر سياسة تعمل على تنسيق مختلف التدخلات القطاعية في إطار رؤية موحدة لمجال جغرافي محدد.

تقدم التهيئة الترابية خطة عمل تمتد على المدى القصير والمتوسط والبعيد لمختلف الميادين القطاعية ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. حيثتحدد مختلف التوجهات الإستراتيجية للتراب وتضبط أهم أهداف التهيئة والتجهيز في تناغم مع الخيارات التي تم ضبطها ضمن أدوات التهيئة الترابية.

وبناءا عليه وفي إطار التصرف في الميزانية حسب الأهداف وضعت الإدارة العامة للتهيئة الترابية هدف النهوض بالتهيئة الترابية ودعم الجماعات المحلية والفاعلين العموميين لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستديمة خلال الثلاث سنوات المقبلة تماشيا مع اعتماد اللامركزية حرصا منها على ضمان تناسق مختلف التدخلات القطاعية على المستوى المركزي والجهوي والمحلي. من خلال إعداد دراسات وأدوات تهيئة ترابية بطريقة تشاركية تضمن اعتمادها من طرف كافة المتدخلين.

مرجع الهدف:3-1-1

مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:

لضمان قيس المؤشر وتقييم تدخلات الإدارة العامة للتهيئة الترابية تم الاتفاق على وضع مؤشر يمكن للإدارة العامة للتهيئة الترابية التحكم فيه وانجازه في أحسن الظروف ويدخل أساسا ضمن الأنشطة المناطة بعهدة الإدارة.

▪ جدول عدد5:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف3-1-1

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي	نسبة	–	–	–	60%	70%	80%	85%

- **الهدف 3-1-2**تدعيم التخطيط العمراني الاستراتيجي والمستدام والتحكّم فيالتوسّعات العمرانية

تقديم الهدف:

يندرج هذا الهدف في إطار تنفيذ سياسة الدولة في مجال التخطيط العمراني التي تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة والعادلة والمستدامة بين مختلف جهات البلاد التونسية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وذلك للاضطلاع بدورها الرئيسي في إعادة هيكلة الأنسجة العمرانية وتأهيلها وإيجاد التوازن بين مختلف الجهات على المستوى الوطنيمع الحفاظ على الأراضي الفلاحية

مرجع الهدف: 3-1-2

مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:

تم اعتماد مؤشر نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية لاعتماده كعنصر من العناصر الفاعلة في تنظيم استعمال المجال الترابي على مستوى المدن والبلديات والتجمعات السكنية والريفية وذلك بهدف تحقيق تنمية عمرانية عادلة ومستدامة.

جدول عدد5:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف3-1-2

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية	نسبة%	-	37.8%	28.5%	25%	30%	30%	30%
نسبة استهلاك الأراضي الفلاحية	نسبة%	-	-	9.57%	9.5%	10%	9.5%	9.5%

- **الهدف 3-1-3** النهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر وتهذيب وإدماج الأحياء السكنية

تقديم الهدف: الهدف الأساسي لسياسة الإسكان يتمثّل في توفير السكن اللائق وتحسين الظروف السكنية من خلال وضع برامج تستجيب لحاجيات كل الفئات الاجتماعية نساء كانوا أو رجالا، وخاصة ذوي الدخل المحدود والمتوسّط وتوفير المرافق الأساسية والتجهيزات الجماعية.

مرجع الهدف:3-1-3

مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف: تمّ اعتماد مؤشر عدد المساكن الاجتماعية والميسّرة المنجزة والمقاسم المهيّأة قصد قياس مدى طوّر عدد المساكن والمقاسم التي يتمّ توفيرها من سنة إلى أخرى لفائدة مختلف الفئات الاجتماعية والتي تنجز في إطار الحساب الخاص بالنهوض بالمسكن لفائدة الأجراء أو في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي أو في إطار برنامج المسكن الأول.

جدول عدد5:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف3-1-3

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
المؤشر 1.3.1.3: عدد المساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيّأة	عدد	2025	2386	3301	8189	3568	2931	2700
المؤشر2.3.1.3: النسبة التراكمية لتهذيب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية	نسبة تراكمية	67	74	82	82	54	60	70
المؤشر 3.3.2.1: النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمسكن أو مقسم اجتماعي	نسبة تراكمية	10	15	20	25	30	35	40

- **الهدف 3-2-1** تحقيق النجاعة في إنجاز المشاريع المفوّضة

تقديم الهدف: تتمثل النجاعة في إنجاز المشاريع المفوضة في القيام بالدراسات وبمتابعة ومراقبة أشغال إزالة المساكن البدائية وبإعداد وتهيئة التقسيمات لمشاريع بناء مساكن اجتماعية في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي في الآجال وبالكيفية المطلوبة.

مرجع الهدف:3-2-1

مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف: تمّ اعتماد مؤشّر نسبة الدراسات المنجزة للتحقّق من عدد الدراسات المنجزة من طرف الإدارات الجهوية للتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية مقارنة بالدراسات التي تتمّ برمجتها سنويا ومدى انعكاس ذلك على استهلاك الاعتمادات المفوضة تعهدا ودفعا.

جدول عدد5:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف3-2-1

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
المؤشر 1.1.2.3نسبة الدراسات المنجزة	نسبة	–	–	–	82%	53%	53%	69%

2.2- تقديم أنشطة البرنامج:

جدول عدد6:

بيان الأنشطة والتدخلات لبرنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020
التهيئة الترابية والتعمير والإسكان التهيئة الترابية والتعمير والإسكان	- النهوض بالتهيئة الترابية ودعم الجماعات المحلية والفاعلين العموميين لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستديمة	%70	-تمثيل الإدارة العامة والوزارة في لجان قطاعية وفرق عمل لإبداء الرأي ودراسة مشاريع في مجال النقل والصناعة والبنية الأساسية.... -حضور ملتقيات وندوات وطنية ودولية، -زيارات ميدانية في إطار إبداء الرأي حول مشاريع تنموية، -المشاركة في إعداد المخططات التنموية الجهوية والوطنية	1- مراجعة الأمثلة التوجيهية للتهيئة والرصد الترابي	500
	- تدعيم التخطيط العمراني الاستراتيجي والمستدام والتحكّم في التوسّعات العمرانية	%30	- تقديم المساعدة الفنية للجماعات المحلية - التأطير والتكوين لفائدة مصالح التهيئة العمرانية بالإدارات الجهوية للتجهيز	2-إعداد الاستراتيجيات المستدامة للتهيئة الترابية والتنمية العمرانية 3- الأشغال الجيوديزية	870 2000
		%10	- تقديم المساعدة الفنية للجماعات المحلية - التأطير والتكوين لفائدة مصالح التهيئة العمرانية بالإدارات الجهوية للتجهيز - إسناد حصص مساكن اجتماعية باعثين عقاريين	4- دعم اللّامركزية عبر مساندة الجماعات المحليةلإعداد ومراجعة المخططات وإعداد المسوحات الطبوغرافية	180 2856

التهيئة الترابية والتعمير والإسكان	النهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر وتهذيب وإدماج الأحياء السكنية	%54	- مصادقة اللجنة الاستشارية للبعث العقاري على المشاريع المنجزة - المشاركة في أعمال اللجنة الوطنية لإسناد قروض الفوبرولوس ببنك الاسكان. - متابعة تقدم انجاز المشاريع من قبل اللجنة الوطنية لقيادة البرنامج - دراسة الملفات من قبل اللجان الجهوية لتحسين السكن للمصادقة على قائمة المنتفعين بمنح وقروض لتحسين السكن - عرض الملفات على الوزارة قصد إحالة الاعتمادات - إنجاز أشغال طوبوغرافية مختلفة (تشخيص قطعة أرض، تحديد مساحة، أمثلة قطاعية، بحث عقاري، اختبار، مشروع تقسيم أو تجزئة أرضي أو عمودي) - إرجاع علامات عقر - إنجاز أشغال تجزئة وتقسيمات أرضية أو عمودية	5-برنامج التدخل العمراني لوكالة التعمير لتونس الكبرى 6-توفير مساكن ومقاسم مهيّأة لفائدة الأجراء. 7-تهذيب وإدماج أحياء سكنية 8-التهذيب والتجديد العمراني 9- تحسين السكن 10- عمليّات جماعية لتحسين ظروف العيش وتدخّلات استثنائية ومتأكّدة عند حصول كوارث 11-أشغال طوبوغرافية وأشغال تقسيمات للمشاريع المندرجة ضمن البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي	38200 56853 26208 6300 3700 200

		– إنجاز مطالب تسجيل عقاري اختياري – إنجاز مطالب تسجيل عقاري اختياري –توفير أمثلة هندسية – إعداد محاضر إنجاز			
التهيئة الترابية والتعمير والإسكان	النهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر وتهذيب وإدماج الأحياء السكنية	– القيام بالمعاينات الفنية للمساكن وبالأبحاث الاجتماعية للعائلات المرشّحة للانتفاع بالبرنامج من طرف فريق عمل منبثق عن اللجنة الجهوية. –ضبط قائمات الفئات الاجتماعية من طرف اللجنة الجهوية وذلك إثر ترتيبها وفق المقاييس المنصوص عليها بمقتضى الأمر عدد 1224 لسنة 2012 ودراسة الاعتراضات. – المصادقة على القائمات النهائية وإحالتها إلى لجنة قيادة البرنامج للإعلام. – إبرام عقد الرهن العقاري وسند الدين من طرف بنك الإسكان. –إبرام عقد الانتفاع بالمسكن من طرف المجلس الجهوي.		12– إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها	17250

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020
التهيئة الترابية والتعمير والإسكان	النهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر وتهذيب وإدماج الأحياء السكنية	3568	–قيام فريق العمل المحدث لدى اللجنة الجهوية بالتثبت من صحة الوثائق المصاحبة لملفات المترشّحين وإجراء الأبحاث اللازمة في شأنها مع المصالح الإدارية الجهوية المعنية. – تتولّى اللجنة الجهوية القيام ب: *إعداد القائمات الأوّلية حسب كل معتمدية وترتيبها وفق المقاييس المنصوص عليها بالأمر عدد 1224 لسنة 2012 استنادا لتطبيقة إعلامية ثم التداول بشأنها والمصادقة عليها. *تعليق القائمة الأولية بمقرّ الولاية والمعتمدية لقبول الاعتراضات. *المصادقة على القائمة النهائية بعد دراسة الاعتراضات وإحالتها إلى لجنة قيادة البرنامج للإعلام مصحوبة بمبلغ المنحة ومبلغ الدين التي يتمّ تحديدهما حسب كلفة المسكن أو المقسم وصنف دخل العائلة. * تتولى لجنة القيادة المصادقة على مبلغ المنحة ومبلغ الدين بالنسبة لكل منتفع. * إبرام عقود الانتفاع من طرف: الباعث العقاري العمومي في صورة إنجاز المشاريع من قبله.	13– إنجاز مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية	100000

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020
			المجلس الجهوي في صورة إنجاز المشاريع من طرف الباعثين العقاريين الخواص. – تأجير الأعوان التابعين للإدارة العامة للتهيئة الترابية وإدارة التعمير والإدارة العامة للإسكان ووحدة إنجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي والاعوان العاملين بالإدارات الجهوية – تسيير المصالح الإدارية للهياكل المركزية	14–نشاط المساندة	16239
التهيئة الترابية والتعمير والإسكان	تحقيق النجاعة في إنجاز المشاريع المفوضة	% 71	- إجراء المعاينات - برمجة الدراسات والمراقبة الفنية - الإعلان عن طلبات العروض - فتح وتقييم العروض - عرض نتائج تقييم العروض على أنظار وحدة السكن الاجتماعي لإبداء الرأيالفني والمالي - إسنادالاستشارة - المتابعة الفنية - خلاص المزودين – تسيير المصالح الإدارية	15- متابعة إنجاز المشاريع المفوضة من طرف 24 برنامج فرعي جهوي 16– أنشطة المساندة لـ24 برنامج فرعي جهوي	430 791.5

4- نـفـقـات البرنـامج:

1.5- ميزانية البرنامج :

ضبطت نفقات برنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان لسنة 2020 في حدود 272578 ألف دينار مقابل 264373 اد سنة 2019 أي بزيادة قدرها 8205 أد وتتوزع كما يلي :

جدول عدد7:

ميزانية برنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان حسب طبيعة النفقة*

(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2018	ق م 2019		تقديرات 2020	الفارق	النسبة %
		التبويب القديم	التبويب الجديد			
نفقات التأجير	13775	14607	14607	17514,2	2907,2	17,9
نفقات التسيير	710	1226	1226	1322,8	96,8	7,9
نفقات التدخلات	50	50	50	350	300	600%
نفقات الإستثمار	206515	200490	248490	253391	4901	2%
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0	0
بقية النفقات	29662	48000	0	0	0	69%
المجموع	**221050**	**264373**	**264373**	**272578**	**8205**	**3%**

** دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد 2

توزيع مشروع ميزانية برنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان لسنة 2020 حسب طبيعة النفقة

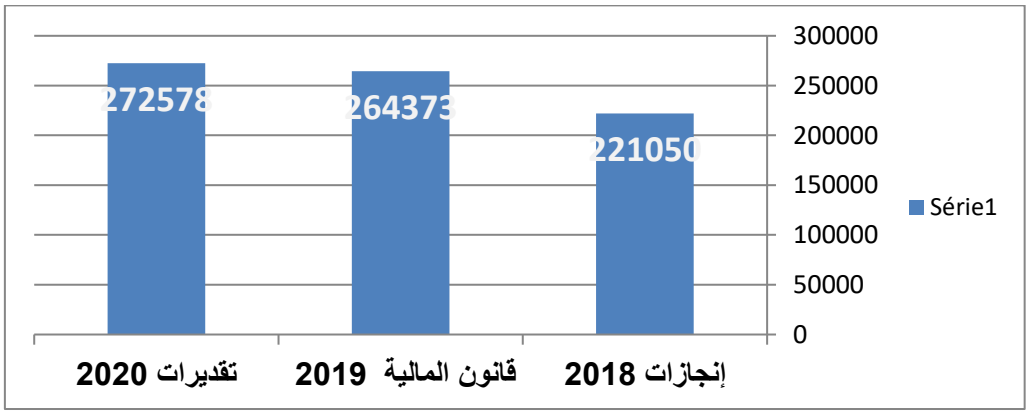

جدول عدد8:

ميزانية برنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان حسب مآل النفقة

"حسب البرامج الفرعية والأنشطة"

الوحدة: ألف دينار

بيـــــان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2018	قانون المالية 2019 (1)	تقديرات 2020 (2)	نسبة التطوّر 2020-2019	
					المبلغ (2)-(1)	النسبة (%) (2)- (1)/ (1)
البرامج الفرعية المركزية	الأنشطة المركزية					
برنامج فرعي 1 تهيئة المجال الترابي والعمراني وسياسة الإسكان	النشاط1- مراجعة الأمثلة التوجيهية للتهيئة والرصد الترابي	246	500	500	0	%0
	النشاط 2-إعداد الاستراتيجيات المستدامة للتهيئة الترابية والتنمية العمرانية	364	450	870	420	%93
	النشاط 3- الأشغال الجيوديزية	1673.3	2000	2000	0	%0
	النشاط 4 - دعم اللّامركزية عبر مساندة الجماعات المحلية لإعداد ومراجعة المخططات	959	50	180	130	%260
	النشاط 5-برنامج التدخل العمراني لوكالة التعمير لتونس الكبرى	3067	2512	2856	344	%14
	النشاط 6- توفير مساكن ومقاسم مهيّأة لفائدة الأجراء	12738	38000	38200	200	%1
	النشاط 7 -تهذيب وإدماج أحياء سكنية	60534	64000	56853	-7147	%-11
	النشاط 8 - التهذيب والتجديد العمراني	950	2000	26208	24208	%1210
	النشاط 9 - تحسين السكن	6262	6300	6300	0	%0
برنامج فرعي 1	النشاطA - عمليّات جماعية لتحسين ظروف العيش وتدخّلات استثنائية ومتأكّدة عند حصول كوارث	4365.5	3700	3700	-0	%0
	النشاطB - أشغال طبوغرافية وأشغال تقسيمات للمشاريع المندرجة ضمن البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي	363.8	130	200	70	%54
	النشاطC - إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها	26175	17500	17250	-250	% -1
	النشاطD - إنجاز مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية	91624	113000	100000	-13000	%-12
	النشاطZ- نشاط المساندة	11855	13235	16239	3004	%23

بيـــــان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2018	قانون المالية 2019 (1)	تقديرات 2020 (2)	نسبة التطوّر 2020-2019	
					المبلغ (1)-(2)	النسبة (%) (1) /(1) -(2)
مجموع البرامج الفرعية المركزية والأنشطة		221240	263377	271356	7979	%3
البرامج الفرعية الجهوية	الأنشطة الجهوية					
برنامج فرعي جهوي للتهيئة الترابية والتعمير	النشاطA متابعة إنجاز المشاريع المفوّضة	15.646	20.000	10.000	10,000-	%200-
	النشاطZ نشاط المساندة	18.000	40.000	44.030	4,030	%91-
برنامج فرعي جهوي للتهيئة الترابية والتعمير	النشاطB متابعة إنجاز المشاريع المفوّضة	0.000	10.000	35.000	25.000	%29-
	النشاطZ نشاط المساندة	10.431	25.000	23.220	1.780-	%108-
برنامج فرعي جهوي للتهيئة الترابية والتعمير	النشاطC متابعة إنجاز المشاريع المفوّضة	0.000	5.000	10.000	5,000	%50-
	النشاطZ نشاط المساندة	6.000	27.000	29.027	2,027	%93-
برنامج فرعي جهوي للتهيئة الترابية والتعمير	النشاطD متابعة إنجاز المشاريع المفوّضة	1.575	5.000	10.000	5,000	%50-
	النشاطZ نشاط المساندة	10.933	35.000	41.315	6,315	%85-
برنامج فرعي جهوي للتهيئة الترابية والتعمير	النشاطE متابعة إنجاز المشاريع المفوّضة	0.000	10.000	15.000	5,000	%67-
	النشاطZ نشاط المساندة	5.832	9.000	50.400	41,400	%18-
برنامج فرعي جهوي للتهيئة الترابية والتعمير	النشاطF متابعة إنجاز المشاريع المفوّضة	55.692	10.000	20.000	10,000	%50-
	النشاطZ نشاط المساندة	7.971	35.000	36.260	1,260	%97-
برنامج فرعي جهوي للتهيئة الترابية والتعمير	النشاطG متابعة إنجاز المشاريع المفوّضة	0.000	10.000	15.000	5,000	%67-
	النشاطZ نشاط المساندة	9.000	25.000	26.470	1,470	%94-
برنامج فرعي جهوي للتهيئة الترابية والتعمير	النشاطH متابعة إنجاز المشاريع المفوّضة	0.000	10.000	25.000	15,000	%40-
	النشاطZ نشاط المساندة	14.413	37.058	40.670	3,612	%91-
برنامج فرعي جهوي للتهيئة الترابية والتعمير	النشاطI متابعة إنجاز المشاريع المفوّضة	3.400	20.000	30.000	10,000	%67-
	النشاطZ نشاط المساندة	11.593	26.928	23.760	3,168-	%113-
برنامج فرعي جهوي للتهيئة الترابية والتعمير	النشاطJ متابعة إنجاز المشاريع المفوّضة	62.087	30.000	25.000	5.000-	%120-
	النشاطZ نشاط المساندة	19.363	25.000	24.080	0,920-	%104-
برنامج فرعي جهوي للتهيئة الترابية والتعمير	النشاطK متابعة إنجاز المشاريع المفوّضة	95.141	30.000	40.000	10.000	%75-
	النشاطZ نشاط المساندة	15.919	30.000	30.660	0,660	%98-
برنامج فرعي جهوي للتهيئة الترابية والتعمير	النشاطL متابعة إنجاز المشاريع المفوّضة	14.571	10.000	20.000	10,000	%50-
	النشاطZ نشاط المساندة	11.743	35.000	41.286	6,286	%85-
برنامج فرعي جهوي للتهيئة الترابية والتعمير	النشاطM متابعة إنجاز المشاريع المفوّضة	57.952	30.000	50.000	20,000	%60-
	النشاطZ نشاط المساندة	7.327	52.378	52.920	0,542	%99-
برنامج فرعي جهوي للتهيئة الترابية والتعمير	النشاطN متابعة إنجاز المشاريع المفوّضة	6.076	5.000	15.000	10,000	%33-
	النشاط Z نشاط المساندة	9.000	45.000	50.145	5,145	%90-
برنامج فرعي جهوي للتهيئة الترابية والتعمير	النشاطO متابعة إنجاز المشاريع المفوّضة	4.628	15.000	15.000	0,000	%100-
	النشاطZ نشاط المساندة	6.000	23.000	24.380	1,380	%94-
برنامج فرعيجهوي للتهيئة الترابية والتعمير	النشاطP متابعة إنجاز المشاريع المفوّضة	6.124	15.000	10.000	5,000-	%150-
	النشاطZ نشاط المساندة	9.000	25.000	25.434	0,434	%98-
	النشاطQ متابعة إنجاز المشاريع المفوّضة	5.964	5.000	5.000	0,000	%100-

بيـــــان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2018	قانون المالية 2019 (1)	تقديرات 2020 (2)	نسبة التطوّر 2020-2019	
					المبلغ (1)-(2)	النسبة (%) (1) /(1) -(2)
برنامج فرعي جهوي	النشاطZ نشاط المساندة	14.060	34.253	20.880	13.373-	%164-
برنامج فرعي جهوي للتهيئة الترابية والتعمير	النشاطR متابعة إنجاز المشاريع المفوّضة	0.000	5.000	15.000	10,000	%33-
	النشاطZ نشاط المساندة	9.000	27.000	28.490	1.490	%95-
برنامج فرعي جهوي للتهيئة الترابية والتعمير	النشاطS متابعة إنجاز المشاريع المفوّضة	3.649	5.000	15.000	10.000	%33-
	النشاطZ نشاط المساندة	15.884	30.000	36.720	6.720	%82-
برنامج فرعي جهوي للتهيئة الترابية والتعمير	النشاطT متابعة إنجاز المشاريع المفوّضة	0.000	5.000	20.000	15.000	%25-
	النشاطZ نشاط المساندة	9.000	22.000	22.160	0.160	%99-
برنامج فرعي جهوي للتهيئة الترابية والتعمير	النشاطU متابعة إنجاز المشاريع المفوّضة	0.000	5.000	0	5.000	%100-
	النشاطZ نشاط المساندة	6.000	25.000	28.532	3.532	%88-
برنامج فرعيجهوي للتهيئة الترابية والتعمير	النشاطV متابعة إنجاز المشاريع المفوّضة	0.000	5.000	25.000	20.000	%20-
	النشاطZ نشاط المساندة	16.257	31.574	38.825	7.251	%81-
برنامج فرعيجهوي للتهيئة الترابية والتعمير	النشاطW متابعة إنجاز المشاريع المفوّضة	2.100	5.000	5.000	0	%100-
	النشاطZ نشاط المساندة	9.000	28.000	28.130	0.130	%100-
برنامج فرعيجهوي للتهيئة الترابية والتعمير	النشاطX متابعة إنجاز المشاريع المفوّضة	23.968	10.000	0	10.000-	%100-
	النشاطZ نشاط المساندة	7.481	23.000	23.706	0.706	%97-
مجموع البرامج الفرعية الجهوية		**618**	**996**	**1222**	**225.309**	**%23**
مجموع البرنامج		**221050**	**264373**	**272578**	**8205**	**%3**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد3

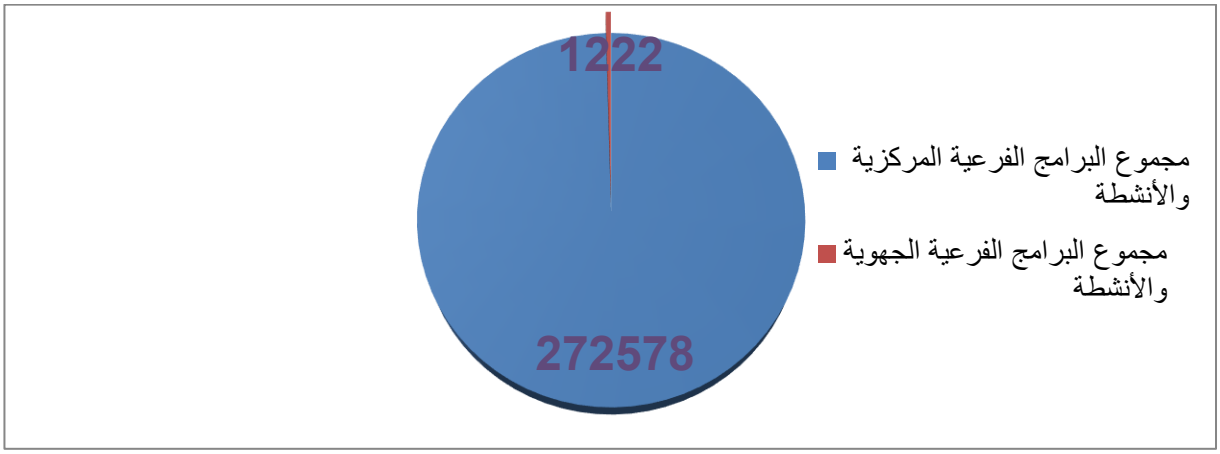

- نلاحظ أن الاعتمادات المخصصة للبرامج الفرعية للتهيئة الترابية والتعمير والإسكان شهدت تطورا خلال سنتي 2019 و2020 وذلك مقارنة بسنة 2018، ويعود ذلك إلى ارتفاع نفقات وسائل المصالح حيث كانت إلى حدود سنة 2018 تقتصر على نفقات شراء الوقود ومعاليم الجولان، إلا انه تمّ منذ سنة 2019 إضافة نفقات أخرى تتعلق بمنحة التنقل وإكساء الأعوان وصيانة وسائل النقل...
- إن التقديرات المخصصة لنشاط التهذيب والتجديد العمراني وخاصة برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال سنة 2020 مقرنة مع سنة 2019 وذلك بالنظر إلى أن انطلاقه سيكون في بداية سنة 2020.

2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2020-2022 لبرنامج التهيئة الترابية والتعمير والاسكان

جدول عدد9:

إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) لبرنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

التوزيع حسب طبيعة النفقة(اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2017	إنجازات 2018	ق م 2019		تقديرات 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022
			التبويب القديم	التبويب الجديد			
نفقات التأجير	14450	13775	14607	14607	17514,2	18215,0	18943,0
نفقات التسيير	555	710	1226	1226	1322,8	1363,0	1404,0
نفقات التدخلات	100020	50	50	50	350	370	370
نفقات الإستثمار	247974	206515	200490	248490	253391	265463	284738
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0	0	0
بقية النفقات	30241	29662	48000	0	0	0	0
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**362 855**	**221050**	**264373**	**264373**	**272578**	**285410**	**305455**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**362921**	**221063**	**264619**	**264619**	**273027**	**285468**	**305481**

***إن ميزانية البرنامج (إنجازات وتقديرات) لا تشمل الاعتمادات المتعلقة ببقية النفقات والمتمثلة في الهبات حيث لم يتمّ احتسابها ضمن ميزانيات 2020 و2021 و2022 .**

رسم بياني

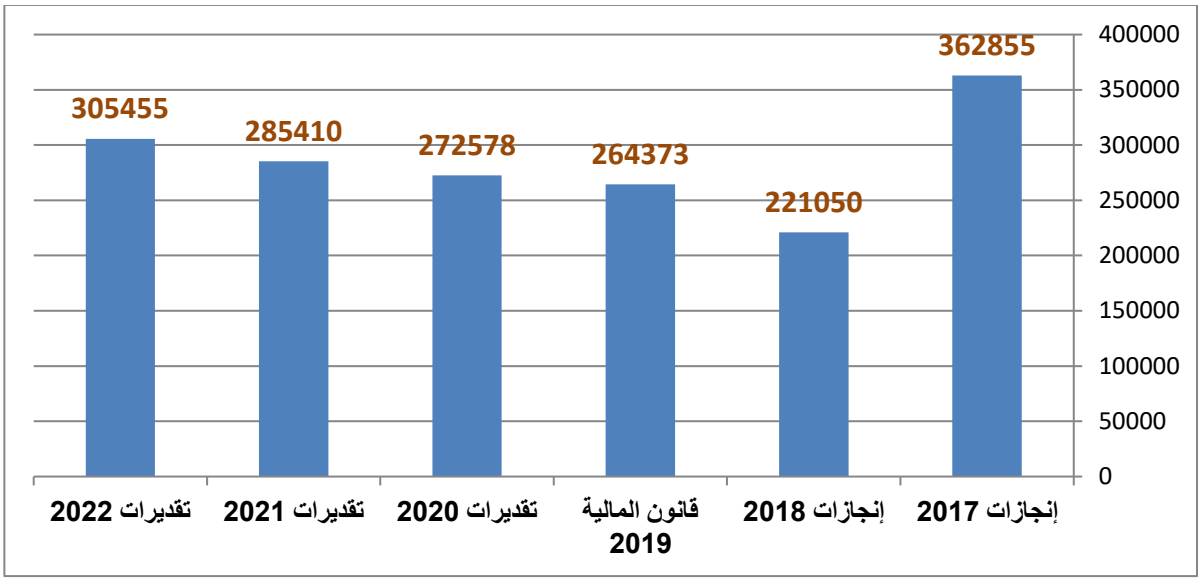

تشهد تقديرات النفقات على المدى المتوسط للبرنامج عدد 3 تطورا قدّر بـ3%بين سنتي 2019 و2020 و5% بين سنتي 2020 و2021 ويرجع ذلك بالأساس لتطوّر نفقات الاستثمارات والقروض الخارجية للمشاريع المتواصلة في مجال السكن.

* تتعلّق تقديرات الاستثمارات على الموارد العامة للميزانية والقروض الخارجية للميزانية والهبات على المدى المتوسط 2020-2022 أساسا بالمشاريع المتواصلة التالية:

- الدراسات المنجزة في مجال التهيئة الترابية،
- مشاريع تهذيب وإدماج الأحياء السكنية الجيل الأول والجيل الثاني،
- برنامج تعصير الطرقات البلدية حيث تمّ تقدير الاعتمادات المتعلّقة بتعصير الطرقات البلدية التي تندرج ضمن تهذيب الأحياء السكنية صلب ميزانية 2020، علما أنه تمّ ترسيم اعتمادات الدفع لسنوات 2016 و2017 و2018 و2019 على البرنامج عدد 1 "البنية الأساسية للطرقات"،
- المشاريع المندرجة ضمن البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي،
- برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة.

البرنامج 9: القيادة والمساندة

رئيس البرنامج السيد: حاتم عيشاوية
تاريخ توليه رئاسة البرنامج: 2019/09/13

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1 خارطة البرنامج:

يتكون برنامج القيادة والمساندة حسب طبيعة نشاط الهياكل المكونة له من ثلاثة برامج فرعية:

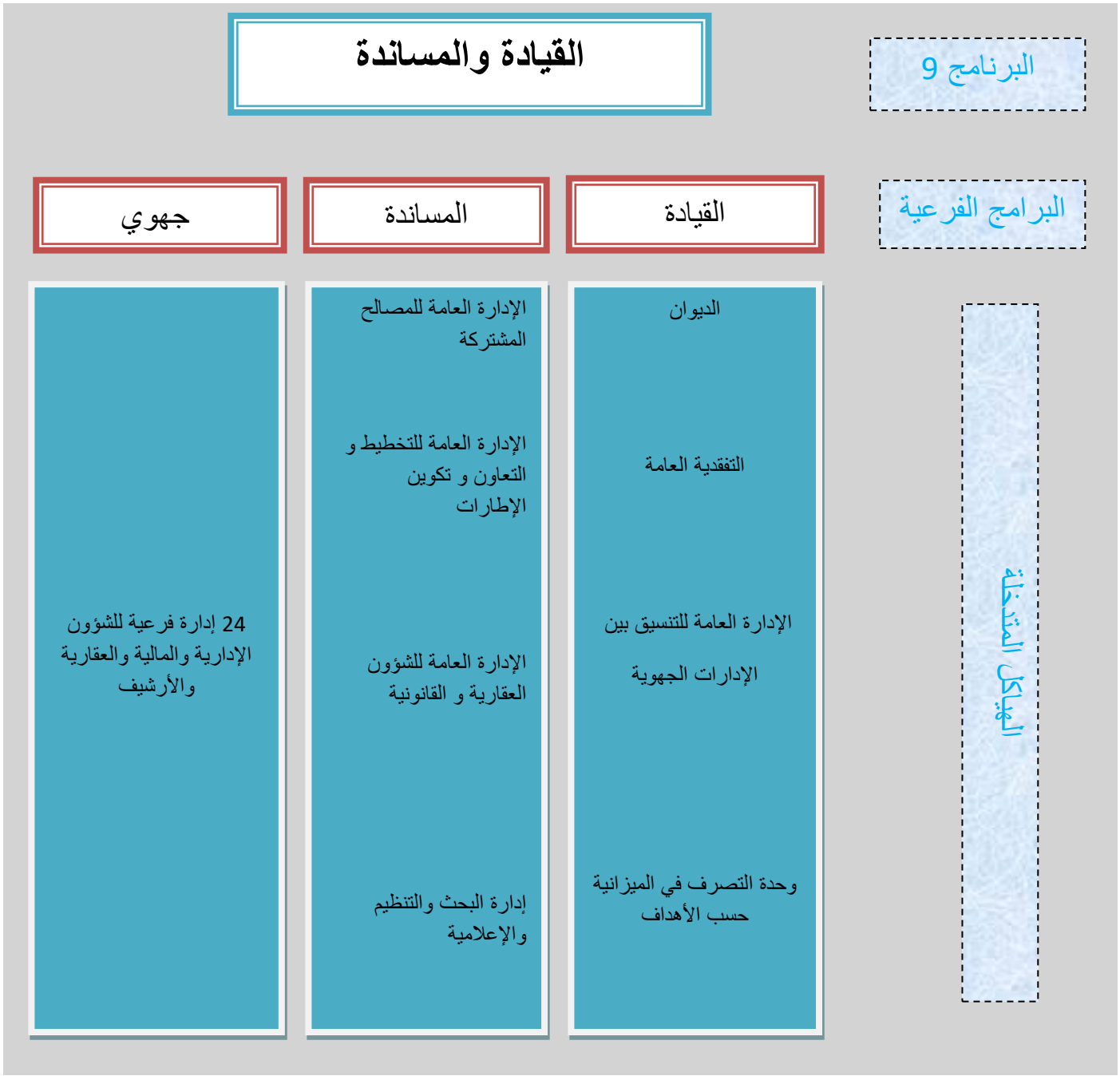

2.1التنزيل العملياتي لبرنامج 9 :

رمز البرنامج	بيان البرنامج	رمز ب ف	بيان البرنامج الفرعي	رمز و ع	بيان الوحدة العملياتية	رمز النشاط	ت ع 9	بيان النشاط
			القيادة		الإدارة العامة للتخطيط والتعاون	1	9111	التنسيق لرقابة والعلاقات الدولية
						2	9112	التدخل العمومي
						Z	911Z	نشاط المساندة
			المساندة		الإدارة العامة للمصالح	3	9223	التصرف في العقارات والتجهيزات
						4	9224	اعتمادات محالة
						Z	922Z	نشاط المساندة
			ب ف جهوي تونس		إ جهوية تونس	3	9AA3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9AAZ	نشاط المساندة
			ب ف جهوي أريانة		إ جهوية أريانة	3	9BB3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9BBZ	نشاط المساندة
			ب ف جهوي بن		إ جهوية بن عروس	3	9CC3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9CCZ	نشاط المساندة
			ب ف جهوي منوبة		إ جهوية منوبة	3	9DD3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9DDZ	نشاط المساندة
			ب ف جهوي نابل		إجهوية نابل	3	9EE3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9EEZ	نشاط المساندة
			ب ف جهوي زغوان		إ جهوية زغوان	3	9FF3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9FFZ	نشاط المساندة
			ب ف جهوي بنزرت		إ جهوية بنزرت	3	9GG3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9GGZ	نشاط المساندة
			ب ف جهوي باجة		إ جهوية باجة	3	9HH3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9HHZ	نشاط المساندة
			ب ف جهوي جندوبة		إ جهوية جندوبة	3	9II3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9IIZ	نشاط المساندة
			ب ف جهوي الكاف		إ جهوية الكاف	3	9JJ3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9JJZ	نشاط المساندة
			ب ف جهوي سليانة		إ جهوية سليانة	3	9KK3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9KKZ	نشاط المساندة
			ب ف جهوي القيروان		إ جهوية القيروان	3	9LL3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9LLZ	نشاط المساندة
			ب ف جهوي القصرين		إ جهوية القصرين	3	9MM3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9MMZ	نشاط المساندة
			ب ف جهوي سيدي		إ جهوية سيدي بوزيد	3	9NN3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9NNZ	نشاط المساندة
			ب ف جهوي سوسة		إ جهوية سوسة	3	9OO3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9OOZ	نشاط المساندة
			ب ف جهوي المنستير		إ جهوية المنستير	3	9PP3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9PPZ	نشاط المساندة
			ب ف جهوي المهدية		إ جهوية المهدية	3	9QQ3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9QQZ	نشاط المساندة
			ب ف جهوي صفاقس		إ جهوية صفاقس	3	9RR3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9RRZ	نشاط المساندة
			ب ف جهوي قفصة		إ جهوية قفصة	3	9SS3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9SSZ	نشاط المساندة
			ب ف جهوي توزر		إ جهوية توزر	3	9TT3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9TTZ	نشاط المساندة
			ب ف جهوي قبلي		إ جهوية قبلي	3	9UU3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9UUZ	نشاط المساندة
			ب ف جهوي قابس		إ جهوية قابس	3	9VV3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9VVZ	نشاط المساندة
			ب ف جهوي مدنين		إ جهوية مدنين	3	9WW3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9WWZ	نشاط المساندة
			ب ف جهوي تطاوين		إ جهوية تطاوين	3	9XX3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9XXZ	نشاط المساندة

3.1 إستراتجية البرنامج :

إن دعم مردودية قطاع التجهيز يرتبط أساسا بإرساء إدارة عصرية ترتكز على استعمال التقنيات الإعلامية الحديثة وتوفير الوسائل المادية والبشرية الضرورية وتسخيرها لخدمة المتدخلين في القطاع بغاية تحقيق الأهداف المرسومة, لذلك تم ضبط إستراتيجية برنامج "القيادة والمساندة" والمتمثلة في توفير الدعم البشري والمادي الضروري لجميع البرامج للقيام بدورها في أفضل الظروف مع ضمان التنسيق وتفعيل حوار التصرف بين مختلف الأطراف وتعصير الإدارة وتحسين علاقتها مع المتدخلين في القطاع والحرص على تقليص الفوارق المسجلة بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع وتفعيل مبدأ المساواة بين الجنسين عبر مراعاة التناصف في اسناد الامتيازات مثل التكليف بالخطط الوظيفية وتدعيم بلوغ المرأة للمواقع العليا لاتخاذ القرار إضافة إلى المشاركة في دورات التكوين والتربصات بالخارج.

تتمثل أهم الإشكاليات التي تعيق الوصول إلى الأهداف في إيقاف الانتدابات وتعدد إجراءات التسوية التي لا تراعي الاحتياجات الحقيقية للإدارة لا من ناحية الاختصاصات ولا من ناحية مواقع العمل، تزايد الدور الاجتماعي للدولة يؤثر سلبا على نجاعة وفاعلية مسار التصرف في الموارد البشرية والموازنة بين كل فئات المجتمع. بالإضافة إلى ذلك يواجه البرنامج إشكاليات متعلقة بالموارد المالية تتمثل خاصة في التقليص من اعتمادات الدفع للمهمة وما يعنيه ذلك من إخلالات مثل تجاوز الآجال التعاقدية للدفع وتناقص قدرة البرنامج على الإيفاء بالتعهدات المالية له على الأمد القصير والإضرار بالتوازنات المالية للدولة على المدى البعيد.

وتتوزع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2020 حسب الأنشطة على النحو التالي:

البرنامج	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020
	التنسيق الرقابة والعلاقات الدولية	170 أد
	التدخل العمومي	2471أد
	المساندة	34016 أد
	التصرف في العقارات والتجهيزات	3445 أد
	إعتمادات محالة	2574 أد
	المجموع	42676 أد

2-أداء البرنامج

يتكون برنامج "القيادة والمساندة" من ثلاثة برامج فرعية وتتمثل مشمولات كل برنامج فرعي فيما يلي:

- **البرنامج الفرعي 1 "القيادة"** يهدف إلى رسم الاستراتيجية العامة للمهمة والإشراف على مختلف البرامج والتنسيق بينها وتفعيل حوار التصرف كما يهتم كذلك بتحسين علاقة الإدارة مع المتدخلين في القطاع

- **البرنامج الفرعي 2 "المساندة"** يعمل على توفير الموارد البشرية والمادية الضرورية لجميع البرامج قصد مساعدتها على القيام بدورها في أحسن الظروف.

- **البرنامج الفرعي 3 "جهوي"** هو امتداد للبرنامجين الفرعيين القيادة والمساندة على المستوى الجهوي إذ يسهر على حسن توظيف الموارد البشرية والمادية المتاحة للبرامج الفرعية بالإدارات الجهوية للقيام بدورها في أحسن الظروف كما يشرف وينسق بين مختلف البرامج الجهوية للبرامج العملياتية.

2-1 الأهداف الإستراتيجية للبرنامج وتطور مؤشرات الأداء

وقد تم ضبط هدف لكل برنامج فرعي مع تحديد المؤشرات الضرورية لقياس درجة تحقيق هذه الأهداف حيث يمكن تقديمهم كما يلي:

الهدف 1.1.9:

- **تقديم الهدف: الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها.**
- **مرجع الهدف: 1.1.9**
- **مبررات إعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:** على تعدد الأنشطة التي تقوم بها هياكل البرنامج الفرعي "القيادة"، يمكن اعتماد مؤشرات تبرز أهم هذه العمليات وأكثرها تأثيرا على الوصول إلى الهدف المذكور، لذلك وقع الاختيار أولا على مؤشر يهم انتفاع المرأة بالمهمات والتربصات بالخارج لإبراز دور المرأة في وزارة التجهيز وتماشيا مع المبادئ العامة المضمنة بالقانون الأساسي للميزانية، ثانيا تم اعتماد مؤشر استهلاك اعتمادات التنمية لإبراز تقدم المشاريع الموكلة لمهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية ، أخيرا تم اختيار نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج نظرا للصبغة الأفقية لبرنامج القيادة وتأثيره المباشر على مختلف برامج المهمة وبالتالي لتحقيقها لأهدافها المرسومة.

الهدف 9-2-1

- **تقديم الهدف: نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية**

- **مرجع الهدف 9-2-1**

- **مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:** لقياس التوظيف الأمثل للموارد البشرية والمالية وتطوير الإجراءات وقع الإختيار على مؤشرات تهم:
- الموارد البشرية: حسن التصرف في المسار المهني وإسناد الحوافز مع مراعاة توزيعها بين النساء والرجال.
- الموارد المالية: تطور الأجور باعتبار التوجه الوطني للضغط على كتلة الأجور والسيطرة على الكلفة المتزايدة لها.
- تطوير الإجراءات: التكوين وحسن توزيعه على مختلف أصناف الأعوان.

الهدف 9-1-3

- **تقديم الهدف:** نجاعة الإدارة الجهوية من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية
- **مرجع الهدف: 1.3.9**

مبررات إعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف: يبين المؤشر الذي وقع اختياره للبرنامج الفرعي الجهوي تطور الموارد البشرية بالارتباط مع عدد المشاريع وبالتالي يبين قدرة الإدارة الجهوية على حسن متابعة المشاريع المناطة بعهدتها بالنجاعة المطلوبة.

جدول عدد 5

أهداف ومؤشرات البرنامج

الأهداف	مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
			2016	2017	2018		2020	2021	2022
الهدف 9-1-1	نسبة الإطارات النسائية المنتفعة بتطوير القدرات من خلال المشاركة في المهمات والتربصات بالخارج	قاعدة 100	110	113	79	81	100	100	100
	نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج	%	82	95	98	97	98	99	99
	نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفى شهر سبتمبر	%	74	65	76	83	72	73	75
	مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية	قاعدة 100	-	103	109	113	112	109	108
	عدد أيام التكوين لكل عون وحسب الجنس	يوم تكوين	1.75	1.79	2.07	3	4	5	6
	تطور كتلة الأجور	%	13.2	1.95	-7.18	16.02	25.15	0	0
الهدف 9-3-1	معدل المشاريع التي يشرف عليها كل إطار فني	معدل				3،8	3،8	3،8	3،7

التحليل:

نلاحظ من خلال قراءة في مؤشرات قيس الأداء للهدف المتعلق "بالإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتعاملين معها" أن مؤشر نسبة الإطارات النسائية المنتفعة بتطوير القدرات من خلال المشاركة في المهمات والتربصات بالخارج يشهد عدم استقرار خلال السنوات الماضية لكنه يبلغ الـ100 في معدل الثلاث سنوات الماضية ومن المتوقع استقراره في نفس القيمة في السنوات القادمة.

أما مؤشر نسبة صرف اعتمادات التنمية فيشهد تطورا مستمرا مع توقعات بتجاوز النسبة المستهدفة سنة 2019 لتصل إلى 83% ويعود هذا بالأساس إلى الانخفاض في اعتمادات الدفع المرسمة والتي لا تغطي احتياجات الوزارة مقارنة بحجم المشاريع حيث أن الاعتمادات المتوفرة سيتم صرفها على المشاريع المتواصلة وبذلك سيقع تسجيل احتياجات أكيدة لخلاص مستحقات المقاولات والمتعاملين مع الإدارة.
هذا وتسعى الإدارة إلى ترسيم الاعتمادات الضرورية للسنوات القادمة والعودة إلى النسق العادي للصرف وبلوغ نسبة 75% سنة 2022.

بالنسبة لمؤشر تحقيق الأهداف فإن النسب المحققة تعتبر جيدة وقريبة من التوقعات.
فيما يتعلق بمؤشرات قيس الأداء للهدف المتعلق بنجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية"، يمكن استنتاج أن مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية يتجاوز معيار 100 وبذلك يعتبر متجاوزا للقيمة المنشودة أي أن الإطارات النسائية في وزارة التجهيز ممثلة في الخطط الوظيفية بنسبة عالية.
أما مؤشر قيس الأداء المتعلق بأيام التكوين لكل عون حسب الجنس فقد اتسم بمخالفة الانجازات للتقديرات حيث استقر مؤشر عدد أيام التكوين للعون الواحد للسنوات الأخيرة في حدود حوالي اليومين بغض النظر عن الجنس المتكون، حيث اتسمت الاعتمادات المالية المرصودة للتكوين بضعفها مقارنة بطلبات التكوين المتزايدة من ناحية وارتفاع أسعار مكونات التكوين من ناحية أخرى، مما أدى إلى اللجوء إلى تقليص كلفة دورات التكوين عبر تخفيض عدد أيام التكوين لكل دورة والضغط على كلفة المستلزمات اللوجستية حتى يتسنى الإستجابة لتلبية أكثر ما يمكن من الطلبات.

أما فيما يتعلق بتقدم انجاز مخطط التكوين بعنوان سنة 2019 فمن المتوقع تجاوز العوائق التي تمت مواجهتها خلال السنة السابقة وبلوغ معدل 3 أيام تكوين للعون الواحد وذلك تجسيما للمخطط الطموح والاعتمادات التي تم رصدها تحت هذا العنوان.

ومن جهة أخرى قامت مصالح التكوين بالوزارة بتحديد التقديرات لهذا المؤشر بعنوان الفترة 2020-2022 على التوالي (4 و5 و6 أيام تكوين للعون الواحد) وهي توقعات تعتبر قابلة للتحقيق باعتبار سعي مصالح التكوين إلى تنويع محاور التكوين وتوفير إمكانية المشاركة لمختلف أصناف ورتب أعوان الوزارة والتركيز على المستجدات على الصعيدين الوطني والدولي ذات العلاقة بنشاط الوزارة، وذلك شريطة توفر الإعتمادات اللازمة.

أما بالنسبة لمؤشر تطور كتلة الأجور فإن الهدف منه التحكم في كتلة الأجور لتبقى في نفس سقف الإعتمادات لكن كانت الإنجازات غير مستقرة وذلك للإجراءات المتخذة للتقليص من كتلة الأجور كإقرار الزيادة في الأجور ضمن الإعتماد الجبائي ثم التخلي عنه وتجميد الإنتدابات والاقتصار على نسب محددة في برنامج الترقيات.

خلال سنة 2019، ناهز معدل عدد المشاريع التي يشرف عليها كل إطار فني بالهياكل الجهوية لوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية ما يقارب الأربعة مشاريع.

ينتظر أن يسجل مؤشر معدل عدد المشاريع التي يشرف عليها كل إطار فني إستقرارا خلال السنوات الثلاث القادمة.

2.2 أنشطة البرنامج:

لتحقيق أهداف برنامج القيادة والمساندة تم تحديد الأنشطة التالية:

1-التنسيق الرقابة والعلاقات الدولية

- المهمات ومصاريف نقل الأشخاص بالخارج
- مصاريف الاستقبالات والإقامة

2 -التدخل العمومي

- التدخلات العموميّة

3-نشاط المساندة

- الدراسات العامة
- التأجير العمومي
- الطاقة
- مصاريف النقل
- التصرّف في أسطول السيارات
- الإشهار ونشر الإعلانات
- النفقات الأخرى للتسيير العادي للمصالح
- دورات تكوينية وتربّصات
- التكوين المستمر
- تطوير واستغلال المنظومات الإعلامية وترابط الشبكات الإعلامية
- مصاريف الخطايا والتعويضات

4-التصرف في العقارات والتجهيزات

- التجهيزات الإداريّة
- اقتناء واستغلال وصيانة التجهيزات الإعلامية
- اقتناء أراضي وتصفية الوضعية العقارية للمباني
- بناءات بالإدارة المركزية

5-اعتمادات محالة

- تهيئة الإدارة الجهوية ومقرات الفرق
- صيانة المساكن الإدارية والبنايات

أما بالنسبة للأنشطة المرتبطة بالمؤشرات فهي كالآتي:

الأهداف	المؤشرات	التدخلات دون تأثير مالي	الأنشطة
	نسبة الإطارات النسائية المنتفعة بتطوير القدرات من خلال المشاركة في المهمات والتربصات بالخارج	- تمثيل الإطارات النسائية في الندوات والتربصات بالخارج - إجراء مهمات رقابية بمختلف مصالح الوزارة - برمجة إجتماعات دورية بين مختلف هياكل الوزارة	التنسيق الرقابة والعلاقات الدولية
	نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج	التنسيق بين مختلف البرامج لقيس نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج مقارنة بالتقديرات المرسومة	التدخل العمومي
	نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفي شهر سبتمبر	- المتابعة الشهرية لصرف إعتمادات التنمية - عقد جلسات دورية تحت إشراف الديوان لمتابعة مدى تقدم إنجاز المشاريع	المساندة
	مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية	الحرص على تشريك المرأة في مختلف مواقع القرار	التصرف في العقارات والتجهيزات
	تطور كتلة الأجور	- تحقيق معادلة بين الإنتدابات والأعوان المغادرين - اعداد قاعدة بيانات تشمل جميع المعلومات حول المسار المهني	المساندة
	عدد أيام التكوين لكل عون وحسب الجنس	- تحديد حاجيات الأعوان من التكوين - تنظيم دورات تكوينية لفائدة الأعوان	إعتمادات محالة
الهدف 9-3-1	معدل المشاريع التي يشرف عليها كل إطار فني	- تحديد حاجيات الإدارة الجهوية من الإطار الفني - التوزيع الأمثل للأعوان حسب المشاريع	المساندة

3. نفقات البرنامج:

1.3 ميزانية البرنامج:

- تبلغ النفقات الخاصة ببرنامج " القيادة والمساندة " وتتوزع كما يلي :

جدول عدد 7:

ميزانية برنامج " القيادة والمساندة" حسب طبيعة النفقة

(إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

	إنجازات	ق م 2019				
		التبويب القديم	التبويب الجديد			
نفقات التأجير	20291	26499	26499	27351,1	852,1	3,2%
نفقات التسيير	5670	6401	6401	6835	434	6,8%
نفقات التدخلات	2860	2471	2471	2471	0	0%
نفقات الاستثمار	2619	3790	3790	6019	2229	59%
نفقات العمليات المالية	–	–	–	–	–	–
بقية النفقات	–	–	–	–	–	–
المجموع *	31440	39161	39161	42676,1	3515	109%

*دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

رسم بياني عدد 2

توزيع مشروع ميزانية برنامج " القيادة والمساندة " لسنة 2020 حسب طبيعة النفقة

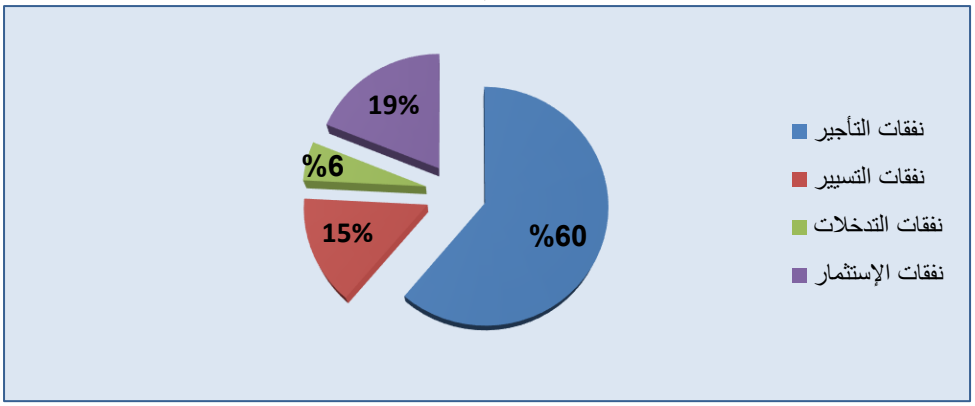

جدول عدد 8:

ميزانية برنامج " القيادة والمساندة" حسب مآل النفقة

"حسب البرامج الفرعية والأنشطة"

			قانون المالية 2019 (1)	تقديرات 2020 (2)	نسبة التطور 2019-2020	
					المبلغ (2)-(1)	النسبة (%) (2)-(1)/(1)
البرامج الفرعية المركزية	الأنشطة المركزية					
برنامج فرعي 1	1-التنسيق الرقابة والعلاقات الدولية	109 أد	155 أد	170 أد	15 أد	9.6%
	2-التدخل العمومي	2860 أد	2471 أد	2471 أد	0	0%
	3-المساندة	4909 أد	5088 أد	5949 أد	861 أد	16.9%
برنامج فرعي 2	1-التصرف في العقارات والتجهيزات	1859 أد	2790 أد	3445أد	655 أد	23.5%
	2-المساندة	18537 أد	24857 أد	25067أد	210 أد	1%
	3-إعتمادات محالة	760 أد	1000 أد	2574 أد	1574 أد	157%
مجموع البرامج الفرعية المركزية والأنشطة		29034 أد	36361 أد	39676 أد	3315 أد	9%
البرامج الفرعية الجهوية	الأنشطة الجهوية					
برنامج فرعي 1	المساندة	2406 أد	2800 أد	3000 أد	200 أد	7.1%
مجموع البرامج الفرعية الجهوية والأنشطة		2406 أد	2800 أد	3000,1 أد	200 أد	7.1%
مجموع البرنامج		**31440 أد**	**39161 أد**	**42676,1 أد**	**3515 أد**	**9%**

***دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية**

التحليل:

شهدت التوقعات فيما يخص البرنامج الفرعي الأول لبرنامج القيادة والمساندة استقرارا نسبيا بالمقارنة مع قانون المالية لسنة 2019 باستثناء نشاط المساندة الذي شهد ارتفاعا مرتبطا بالأساس بكتلة الأجور.

أما فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2 فستشهد الإعتمادات المحالة ارتفاعا ملحوضا بنسبة 405% وذلك راجع خاصة إلى تخصيص 1100 ألف دينار لاستكمال مشروع بناء مقر جديد للإدارة الجهوية بمنوبة بالإضافة لإدراج مشروع بناء مقر جديد للإدارة الجهوية بسيدي بوزيد بكلفة 2550 ألف دينار خلال سنة 2020 تنفيذا لقرارات المجلس الوزاري المخصص للنظر في الوضع التنموي بولاية سيدي بوزيد والذي أقر جملة من الإجراءات المستعجلة لفائدة الجهة المذكورة،

بالنسبة لنشاط المساندة في مختلف البرامج الفرعية فتعود نسب التطور المسجلة لتقديرات سنة 2020 إلى تطور كتلة الأجور أساسا وذلك باعتبار الزيادات العامة في الوظيفة العمومية التي تقرر صرف القسط الثاني منها في شكل ملحق خلال شهر جانفي 2020، إلى جانب الترفيع في نسب مساهمة المشغل في نظام التقاعد والحيطة الإجتماعية.

رسم بياني عدد 3

توزيع مشروع ميزانية برنامج " القيادة والمساندة " لسنة 2020

حسب البرامج الفرعية

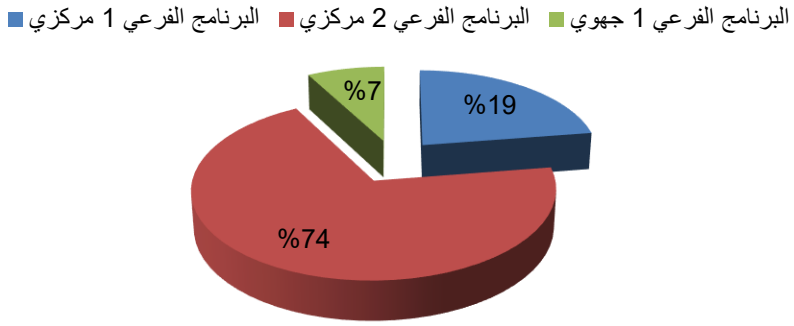

2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2020 – 2022 لبرنامج "القيادة والمساندة":

جدول عدد 9:

إطار النفقات متوسط المدى (2020 – 2022) لبرنامج "القيادة والمساندة"

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات	انجازات 2018	ق م 2019		تقديرات	تقديرات	تقديرات
			التبويب القديم	التبويب الجديد			
نفقات التأجير	21963	20291	26499	26499	27351,1	28830	30854
نفقات التسيير	6953	5670	6401	6401	6835	7205	7711
نفقات التدخلات	2979	2860	2471	2471	2471	2605	2788
نفقات الإستثمار	2131	2619	3790	3790	6019	6345	6791
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-	-	-
بقية النفقات	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	**34026**	**31440**	**39161**	**39161**	**42676,1**	**44985**	**48144**

الملاحق

برنامج
البنية الأساسية للطرقات

1- بطاقات مؤشرات قيس الأداء

لبرنامج

البنية الأساسية للطرقات

بطـاقة المـؤشـــر: تقدم انجاز المخطط المعتمد للطرقات السيارة

رمز المؤشر: 1.1.1.1
تسمية المؤشر: النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرقات السيارة
تاريخ تحيين المؤشر: أفريل 2019

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج 1 "البنية الأساسية للطرقات"
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي 1: " تطوير وصيانة البنية الأساسية للطرقات "
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغاربي
4. تعريف المؤشر: نسبة تقدم انجاز الطرقات السيارة
5. نوع المؤشر: مؤشر منتوج (Ind de produit)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية): المصالح المركزية لوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية (وحدة متابعة انجاز مشاريع الطرقات السيارة وتحرير حوزة الطرقات المهيكلة بالمدن ووحدة انجاز الطريق السيارة تونس جلمة) وشركة تونس الطرقات السيارة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): طول الطرقات السيارة المنجزة / طول الطرقات السيارة المبرمجة إلى أفق 2035
2. وحدة المؤشر: النسبة المئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- نسبة تقدم انجاز مشاريع الطرقات السيارة (قابس- مدنين، مدنين – راس الجدير، بوسالم – الحدود الجزائرية، ايصال الطريق السيارة الى مدينة الكاف، تونس – جلمة، جلمة – سيدي بوزيد –قفصة و جلمة – القصرين)
- طول الطرقات السيارة المبرمجة = 1310 كم بحلول سنة 2035.

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (المنظومة المعلوماتية لمتابعة الأداء، إستمارة، إستبيان...) : طريقة ادارية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري
6. تاريخ توفّر المؤشر: مارس 2020
7. القيمة المستهدفة للمؤشر[4](Valeur cible de l'indicateur): 72 % سنة 2022
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: هيكل غزواني

[4]**القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2019	التقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
طول الطرقات السيارة المنجزة	كم	625	662	693	719	764	815	954
نسبة تقدم انجاز الطرقات السيارة	%	47	50	52	54	58	62	72

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

طول الطرقات السيارة المبرمجة = 1310 كم. هذا الطول هو مجموع طول الطرقات السيارة في طور الاستغلال و طول الطرقات السيارة في طور الانجاز و طول الطرقات السيارة في طور الدراسة:

- طول الطرقات السيارة في طور الاستغلال = 641 كم (تونس- بوسالم 121كم ، تونس – قابس 395 كم، تونس – بنزرت 53 كم و الأقساط أعداد 5 و 6 و 7 و 9 لمشروع الطريق السيارة مدنين - راس الجدير 72 كم)،
- طول الطرقات السيارة في طور الانجاز = 104 كم (قابس – مدنين 84 كم و القسط عدد 8 لمشروع الطريق السيارة مدنين - راس الجدير 20 كم)،
- طول الطرقات السيارة في طور الدراسة = 565 كم (مشروع إيصال الطريق السيارة إلى ولايات القيروان و سيدي بوزيد و القصرين و قفصة (385 كم) و الطريق السيارة بوسالم – الحدود الجزائرية (80 كم) و مشروع إيصال الطريق السيارة إلى مدينة الكاف (100 كم).

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

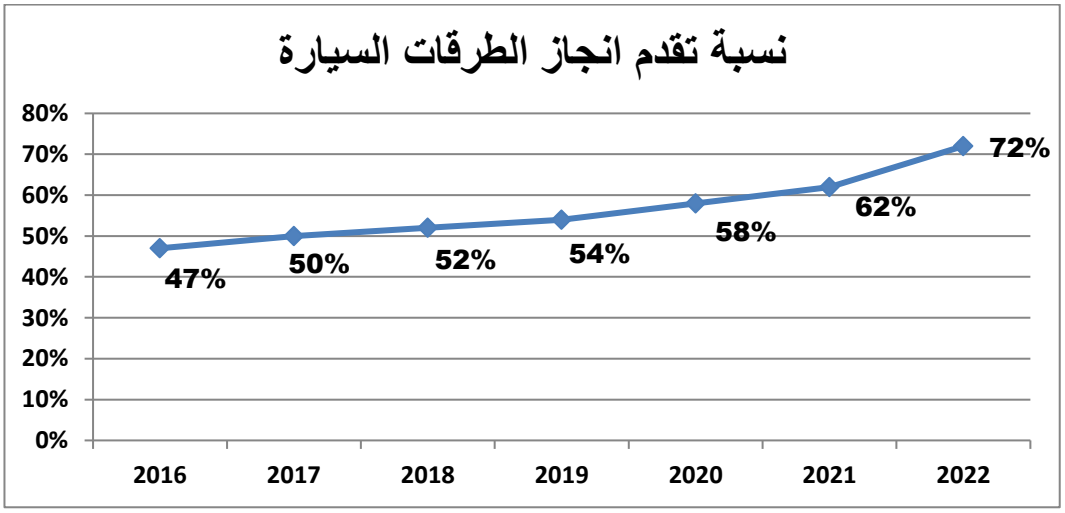

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020
المؤشر1.1.1.1	%72		%58		النشاط 1 تطوير شبكة الطرقات السيارة	84 000,0 أد
					النشاط 2 الطريق السيارة تونس جلمة	25 150,0 أد

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- تحرير حوزة مشاريع الطرقات السيارة تتطلب الكثير من الإجراءات الإدارية والقانونية الطويلة نظرا لتداخل العديد من الأطراف.
- إيجاد تمويل لإنجاز أشغال الطرقات السيارة.
- رفض بعض مالكي قطع الأراضي لإنجاز الأشغال فوق أراضيهم.
- أشغال تحويل شبكات جملة المستلزمين (الشركة التونسية للكهرباء والغاز، الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية ...) تتطلب مدة زمنية طويلة.

بطـاقة المـؤشــر: نسبة الطرقات التي يستجيب عرضها للمواصفات الفنية

رمز المؤشر: 2.1.1.1
تسمية المؤشر: نسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية
تاريخ تحيين المؤشر: ديسمبر 2018

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج 1 "البنية الأساسية للطرقات"
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي 1 " تطوير وصيانة البنية الأساسية للطرقات "
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغاربي
4. تعريف المؤشر: نسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية أي التي عرضها يساوي أو يفوق 7 أمتار وهذا يندرج ضمن استراتيجية القطاع التي تحرص على جعل البنية الأساسية تستجيب لمتطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال تطوير وتهيئة الطرقات المرقمة حتى تستجيب للموصفات الفنية من حيث عرض الطريق.
5. نوع المؤشر: مؤشر منتوج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): طول شبكة الطرقات المعبدة بعرض يساوي أو يفوق 7م إلى حد ديسمبر للسنة / الطول الجملي لشبكة الطرقات المعبدة إلى حد ديسمبر لنفس السنة
   دون اعتبار شبكة الطرقات السيارة
2. وحدة المؤشر: %
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ملف إداري
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وثائق إدارية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للجسور والطرقات
6. تاريخ توفّر المؤشر: سنوي
7. القيمة المستهدفة للمؤشر[5](Valeur cible de l'indicateur): 73,9% سنة 2022
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية 73,9 % سنة 2022

[5]**القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدّة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للجسور والطرقات

III- قراءة في نتائج المؤشر

6. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
المؤشر 2.1.1.1:نسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية	%	65,9	65,8	65,6	68,8	71,3	72,1	73,9
طول شبكة الطرقات المعبدة بعرض يساوي أو يفوق 7م إلى حد ديسمبر للسنة	كلم	10 074,5	10 183,6	10 353,1	10 921,1	11 381,1	11 589,1	11 953,1
الطول الجملي لشبكة الطرقات المعبدة إلى حد ديسمبر لنفس	كلم	15 283,7	15 468,4	15 771,6	15 871,6	15 971,6	16 071,6	16 171,6

7. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

نلاحظ أن طول شبكة الطرقات المعبدة بعرض يساوي أو يفوق 7م إلى حد ديسمبر للسنة هي في ارتفاع من سنة إلى أخرى ولكن بما أن الطول الجملي لشبكة الطرقات المعبدة إلى حد ديسمبر لنفس السنة هو كذلك في ارتفاع فإن المؤشر لم يعرف نموا خلال السنوات 2016 و2017 و2018 وذلك خاصة نتيجة ترقيم بعض المسالك الريفية إلى طرقات محلية. ويساهم في تطور هذا المؤشر العديد من مشاريع الطرقات المهيكلة وتطوير وتهيئة الطرقات المرقمة التي هي بصدد الانجاز من ذلك:

- أشغال وصلة ربط بين ط و 10 و الطريق اكس بطول 3 كلم باعتبار محولين، مضاعفة ط م 533 بين ط م 546 و قلعة الأندلس و وصلة المرفأ المالي ط م 533، محول ط و 9 – X 2، محول X 20- X 3 ، أشغال امتداد الطريق X 20 (ط ج 31 – المخرج الغربي) و كذلك أشغال الطريق X4 باعتبار محول على مستوى تقاطع الطريقين (X4-X20). هذا فيما يتعلق بطرقات توس الكبرى.
- أما داخل البلاد فيتواصل انجاز الطريق الوطنية 4 بين زغوان وسليانة ومنعرج تالة بولاية القصرين. تتواصل أشغال انجاز 8 محولات على الطريق الحزامية بصفاقس الحصة الأولى والثانية وتم اعلان طلب عروض للحصة الثالثة والرابعة. انطلقت أشغال المدخل الشمالي الجنوبي لمدينة صفاقس الجزء الأول وتم اعلان طلب العروض للجزء الثاني. كذلك انطلقت أشغال مضاعفة الطريق الجهوية 27 بين نابل وقربة الجزء الأول وتم اعلان طلب عروض للجزء الثاني بين قربة ومنزل تميم. كما انطلقت أشغال ربط تطاوين بالطريق السيارة أ1 ومضاعفة الطريق الرومانية (ط ج 117) بمدنين وبناء منشأة فنية على الطريق الجهوية 128 قربص نابل.
- يتواصل انجاز تهيئة الجزء الأول (344.6 كلم) و الجزء الثاني (361.3 كلم) من الطرقات المرقمة الممول من البنك الافريقي للتنمية وأشغال تهيئة الطريق الوطنية 16 (2*2 مسالك) بطول 21,3 كلم بقابس بتمويل من البنك الإفريقي للتنمية (PMIR) وكذلك أشغال تهيئة الطريق الجهوية رقم 118 بولاية مدنين و الطريق الوطنية رقم 20 بولاية قبلي

بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وستنطلق أشغال تهيئة الطرقات المرقمة برنامج 2018 خلال 2020 كما تم ترسيم سنة 2020 تهيئة 129,6 كلم من الطرقات

- تتواصل أشغال سد الثغرات 200 كلم من الطرقات المرقمة وسد الثغرات الطريق الوطنية رقم 19 بولاية تطاوين واتمام أشغال سد الثغرات الطريق المحلية رقم 958 بولاية قابس.

8. رسم بياني لتطور المؤشر:

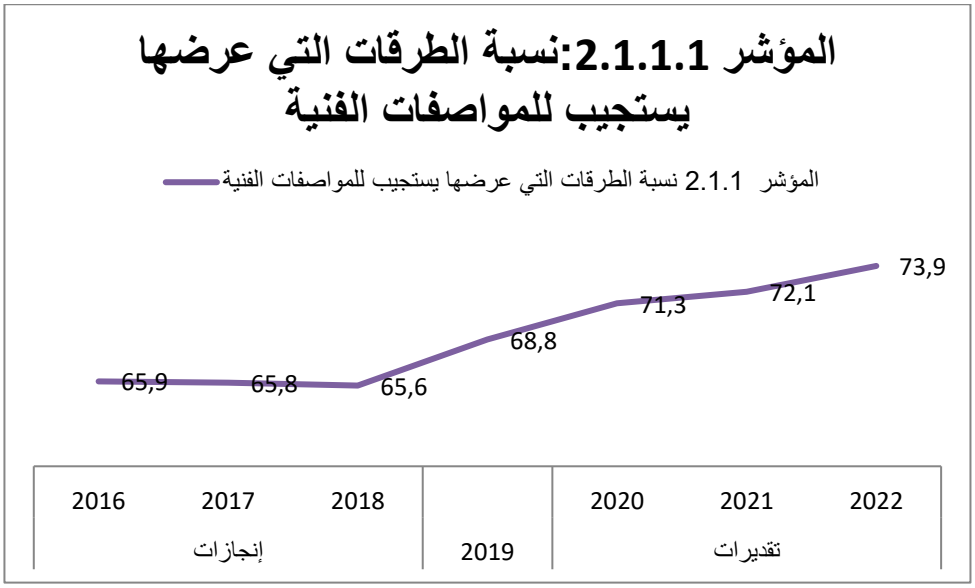

9. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020
المؤشر نسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية	%73,9	%73,9	%71,3		النشاط 4 الطرقات المهيكلة	208 800,0 أد
					النشاط 5 تهيئة و تطوير الطرقات المرقمة	132 500,0 أد

10. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- عدم وجود منظومة اعلامية لاحتساب تطور المؤشر
- تطور طول الشبكة المعبدة بترقيم طرقات جديدة يجعل نسبة تطور المؤشر تنخفض
- ارتباط برمجة وانجاز الأنشطة بتوفر التمويل الخارجي
-

بطـاقة المـؤشـــر: النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية

رمز المؤشر: 1.2.1.1

تسمية المؤشر: النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية

تاريخ تحيين المؤشر: ديسمبر 2018

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج 1 "البنية الأساسية للطرقات"
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي 1: "تطوير وصيانة البنية الأساسية للطرقات"
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين ربط التجمعات الريفية بشبكة الطرقات المرقمة
4. تعريف المؤشر: النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية
5. نوع المؤشر: مؤشر منتوج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية): المصالح المركزية لوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية والإدارات الجهوية للتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): طول المسالك الريفية المهيئة / الطول الجملي لشبكة المسالك الريفية
2. وحدة المؤشر: النسبة المئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ملف إداري
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: طريقة ادارية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري
6. تاريخ توفّر المؤشر: مارس 2020
7. القيمة المستهدفة للمؤشر[6](Valeur cible de l'indicateur): 45,7 % سنة 2022
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية 45,7 % سنة 2022
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للجسور والطرقات

[6]**القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
المؤشر 3.2.1.1 النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية	%	41,8	45,7	43,1	44,2	44,7	44,9	45,7
طول شبكة المسالك الريفية المهيئة إلى حد ديسمبر للسنة	كلم	21 767,4	24 919,4	24 711,0	25 296,0	25 589,0	25 744,0	26 194,0
الطول الجملي لشبكة المسالك الريفية إلى حد ديسمبر لنفس السنة	كلم	52 044,2	54 536,3	57 282,8	57 282,8	57 282,8	57 282,8	57 282,8

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تقوم الإدارة العامة للجسور والطرقات ببرمجة تهيئة المسالك الريفية مع اعطاء الأولوية إلى الـ14 ولاية ذات أولوية و هذه وضعية مختلف المشاريع إلى حد ديسمبر 2018:

- تهيئة 750 كلم من المسالك الريفية موزعة على 22 ولاية، تم تمويله بقرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (3)، بلغت نسبة الإنجاز 95%
- أشغال تهيئة 25 كلم مسلك جبل المغيلة لم تنطلق بعد أما تهيئة 30 كلم بمسلك جبل السمامة بولاية القصرين فبلغت نسبة الإنجاز 95 %
- تهيئة 310 كلم من المسالك الريفية موزعة على 14 ولايات ذات أولوية بلغت نسبة الإنجاز 92 %
- تهيئة 625 كلم من المسالك الريفية موزعة على 9 ولايات خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2016 بتمويل قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (4)، بلغت نسبة الإنجاز 79%
- تهيئة 151,7 كلم من المسالك الريفية بـ 6 ولايات ذات أولوية بتمويل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الافريقي للتنمية البعض منها في طور متقدم من الانجاز
- تم ترسيم سنة 2020 تهيئة تهيئة 148 من المسالك الريفية بطول 912 كلم موزعة على 22 ولاية بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية على أن ينطلق جزء أول بطول حوالي 450 كلم خلال 2020. وكذلك تم ترسيم تهيئة 8 مسالك ريفية حدودية بطول 49,350 كلم بولاية القصرين ومسالك ريفية بطول 26,9 كلم بولاية جندوبة وتعبيد 3 مسالك بطول 79,5 كلم بولاية قفصة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

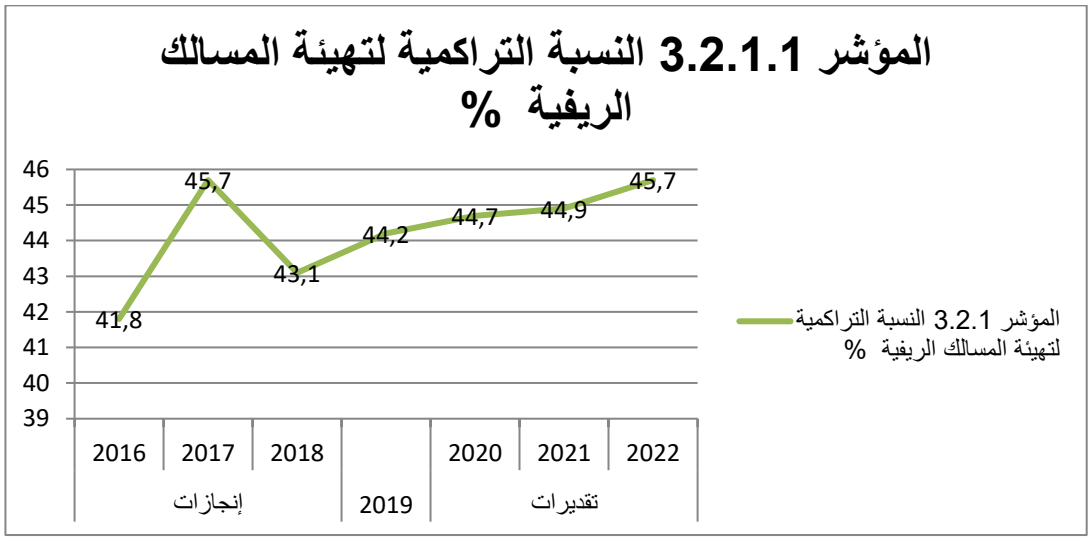

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020
3.2.1.1	%45,7	%45,7	%44,7		تهيئة المسالك الريفية	50 000 أ د
					تعبيد المسالك الريفية	9 000 أ د

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- البحث عن تمويل

- طول اجراءات ابرام الصفقات (دراسات وأشغال) باعتبار التنسيق مع الولايات لتحديد المسالك التي يتم برمجتها للدراسة

- تنوع المتدخلين عند إنجاز المسالك حيث يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار المسالك التي يتم تهيئتها في إطار البرامج السنوية لتنمية والتنمية المندمجة التي تشرف عليها الإدارات الجهوية للتجهيز لفائدة المجالس الجهوية للولايات.

- ترقيم المسالك الريفية إلى درجة طرقات محلية مما يؤثر على طول الشبكة المهيئة

بطاقة مؤشر: مؤشر جودة شبكة الطرقات المرقمة في الجهات

رمز المؤشر: 1.3.1.1
تسمية المؤشر: مؤشر جودة شبكة الطرقات المرقمة

تاريخ تحيين المؤشر: افريل 2019

IV- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج 1 "البنية الأساسية للطرقات"
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي 1 " تطوير وصيانة البنية الأساسية للطرقات " و24 برنامج فرعي جهوي.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المحافظة على جودة الطرقات
4. تعريف المؤشر: الصيانة العادية والدورية للطرقات المرقمة للمحافظة على المعبد وتوابعه (ما عدى الطرقات التي هي بصدد الأشغال) التي هي في حالة حسنة والعناية بالتجهيزات الموجودة لتأمين سهولة استعمال الطريق بشكل مريح وآمن.
5. نوع المؤشر: مؤشر منتوج (Ind de produit)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية): المصالح المركزية لوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية والإدارات الجهوية للتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية.

V- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**

$$\text{مؤشر الجودة} = \frac{(\text{ط.ح.ح} \times 100) + (\text{ط.ح.م} \times 50) + (\text{ط.ح.س} \times 10)}{\text{ط..ش.ط.م}}$$

مصطلحات:

ط.ح.ح : طرقات في حالة حسنة : لا تظهر بها أي عيوب (تشققات – تجزعات...)،
ط.ح.م : طرقات في حالة متوسطة : تظهر بها عيوب سطحية و جزئية (بأماكن محدودة) و لا تشمل هيكل الطريق (الطبقات السفلية)، كما تمت بها عدة تدخلات لإصلاح الحفر.
ط.ح.س: طرقات في حالة سيئة: تظهر بها عيوب عامة من ذلك التشققات العميقة، التجزعات، الإعوجاجات و التخددات ، الخ...

م.ج.ط.م: مؤشر جودة الطرقات المرقمة
ط.ش.ط.م: طول شبكة الطرقات المعبدة
ط.ش.ط.غ.م: طول شبكة الطرقات غير المعبدة

2. وحدة المؤشر: النسبة المئوية

3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ملف إداري

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: طريقة ادارية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري
6. تاريخ توفّر المؤشر: أفريل 2019
7. القيمة المستهدفة للمؤشر[7](Valeur cible de l'indicateur): 72 % سنة 2022
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة استغلال وصيانة الطرقات (محمد القاسمي)

VI- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2019	التقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
معدل جودة شبكة الطرقات المرقمة من جملة كامل الشبكة	%	59,1	62,8	63,2	66,5	69,4	72,6	75,7
الطول المعبد لشبكة الطرقات المرقمة	كلم	15691	16031	16334	16434	16534	16634	16734
الطول المعبد المعني بالمؤشر	كلم	14957	14982	15163	15263	15363	15463	15563
الطول في حالة حسنة	كلم	5688	6210	6427	7127	7827	8527	9227
الطول في حالة متوسطة	كلم	5565	5805	5725	5525	5325	5125	4925
الطول في حالة سيئة	كلم	3704	2967	3011	2611	2211	1811	1411
الطول غير المعبد لشبكة الطرقات المرقمة	كلم	3855	3673	3380	3305	3230	3155	3080

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

العمل على تقليص أجزاء الطرقات التي تكون في حالة سيئة وذلك بإعطائها الأولوية في البرمجة والتدخل السريع بإصلاحها وكذلك التفكير ووضع البرامج في إنجاز الطرقات التي تكون في حالة متوسطة وذلك من أجل الضغط على كلفة الإصلاح والعمل على الترفيع في الإعتمادات المخصّصة لصيانة واستغلال الطرقات للحصول على شبكة في حالة حسنة وذات جودة عالية تؤمّن سهولة إستعمال الطريق بشكل مريح وآمن.

التغيير التدريجي من المرور بتقنيات التغليف السطحي (بطبقة واحدة أو طبقتين) إلى التغليف بإستعمال الخرسانة الإسفلتية خاصة وأن الطرقات المعبدة بهذه المادة تعادل النصف.

[7] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

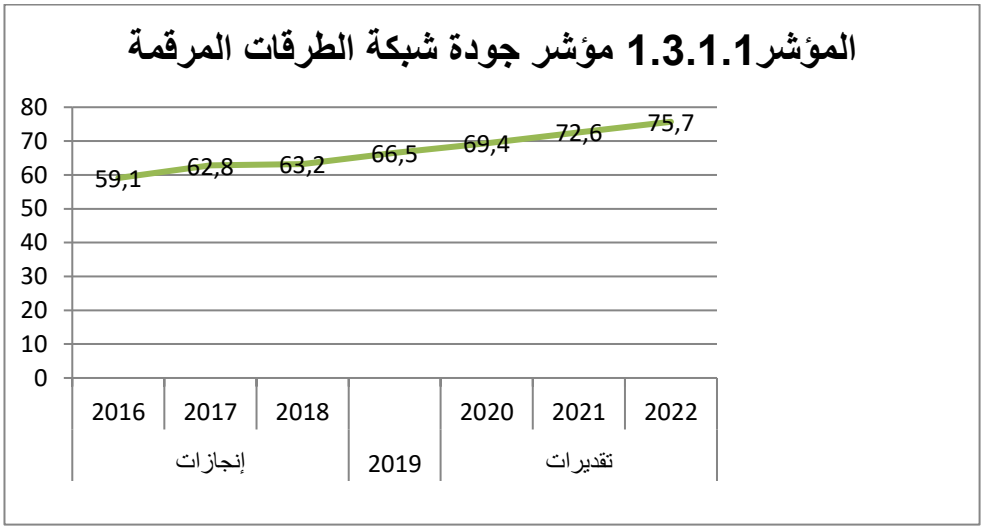

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020
المؤشر 1.3.1.1	%75,7	%75,7	%69,4		النشاط C استغلال وصيانة الطرقات المرقمة	127 890 أ د
					النشاط E تهيئة السلامة المرورية وإصلاح أضرار الفيضانات	47 000 أد

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- عدم القدرة الكافية لتحمل أعباء الأشغال لدى الشركات.
- محدودية عدد الشركات المؤهلة للقيام ببعض الأشغال الخصوصية المتعلقة بصيانة الطرقات.
- عدم التنسيق مع المستلزمين العموميين عند قيامهم بالأشغال الخاصة بهم.
- عدم إحترام الحمولة القانونية من قبل ناقلي البضائع.

لذا يجب:

- إعتماد عقود صيانة لعدة سنوات مع الشركات الخاصة ومزيد ترشيد العمل مع المقاولات المتعاقد معها ضمن البرنامج الوطني التحفيزي للشباب أصحاب الشهائد العليا لبعث مقاولات صغرى في مجال الصيانة العادية للطرقات
- الإسراع بتركيز بنك معلومات للطرقات يساعد على البرمجة وتسهيل معرفة المعطيات المتعلقة بصيانة الطرقات
- توجيه دور الإدارة نحو المراقبة، التنسيق والتدخل السريع في الحالات الطارئة،
- ترشيد إقتناء المعدات الجديدة وحسن صيانتها،
- مراجعة النصوص القانونية وعقود الإستغلال الوقتي مع المستلزمين العموميين،
- تكثيف المراقبة لحاملات الوزن الثقيل.

برنامج

حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت المفوضة

1- بطاقات مؤشرات قيس الأداء

لبرنامج

حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت المفوضة

بطـاقة المـؤشـــر: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي

1. رمز المؤشر: 1.1.1.2
2. تسمية المؤشر :النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي
3. تاريخ تحيين المؤشر: جويلية 2019.
4. التواتر : سنوي

I.الخصائص العامة للمؤشر:

5. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي و التحكم في المنشآت.
6. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: حماية المناطق العمرانية من الفيضانات.
7. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : التحكم في مياه السيلان على مشارف التجمعات السكنية و ضمان وظيفية المنشآت المنجزة
8. تعريف المؤشر : النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي لحماية المدن والتجمعات السكنية من الفيضانات التي تم قبولها وقتيا.
9. نوع المؤشر : منتوج.
10. طبيعة المؤشر: جودة.
11. التفريعات : يتم التدخل بكامل ولايات الجمهورية.

II.التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: العدد الجملي للمشاريع التي تم إنجازها و قبولها بصفة وقتية إلى حدود تاريخ تحيين المؤشر مقارنة بالعدد الجملي للمشاريع المبرمجة بالمخطط الإستراتيجي إلى غاية 2020
2. وحدة المؤشر: نسبة (%)
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر الاستلام الوقتي للمشاريع
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية : الحصول على الوثيقة مباشرة من رئيس المشروع
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر الاستلام الوقتي للمشاريع المسلمة من طرف رؤساء المشاريع
6. تاريخ توفر المؤشر : نهاية السنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 100%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : جودة نصري (كاهية مدير)

III.قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
المؤشر 1.1.1.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي	%	91	97	98	96	98	100	-

2. تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

- بالنسبة لسنة 2019 من المتوقع أن تنخفض نسبة المؤشر إلى 96 % حيث أنه هناك بعض المشاريع التي يتوقع عدم التمكن من الانتهاء من إنجازها خلال هذه السنة نظرا لوجود بعض الإشكاليات التي تشهدها هذه المشاريع و المتمثلة أساسا في تحويل مختلف شبكات المستلزمين العموميين في الوقت المناسب.
- اما بالنسبة لسنة 2021 من المتوقع أن يتم إستكمال إنجاز كل المشاريع المبرمجة بالمخطط الإستراتيجي و ستعمل الإدارة على تحيين هذا المؤشر قبل موفى سنة 2021 مع العلم أن الإدارة قامت بإعلان طلب عروض خلال شهر جويلية 2019 لتحيين الدراسة الإستراتيجية التي ستشمل كامل تراب الجمهورية.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

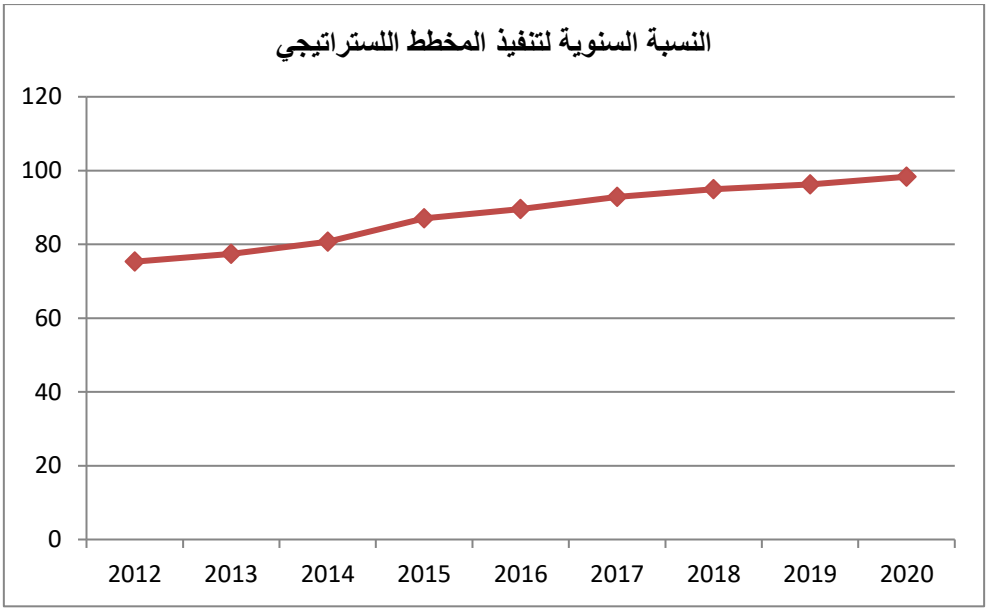

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تحيين الدراسة الإستراتيجية إلى أفق سنة 2050
- الإعتماد على مكاتب دراسات لمراقبة أشغال المشاريع
- حل الإشكاليت التي تعترض مسار المشروع بشكل جزئي (مراسلة مصالح المستلزمين العموميين ومصالح السلطات الجهوية المعنية بالمشروع).

5. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

- عدم التمكن في بعض الأحيان من فض الإشكالات التي تعترض إنجاز المشروع (تحويل مختلف الشبكات وتحرير مسار المشروع)
- التعدي على حرمة الملك العمومي للمياه عن طريق البناء الفوضوي بالاساس مما يعقد عملية القيام بالاشغال
- غياب منظومة معلوماتية بمصالح الدراسات والأشغال بالإدارة

بطـاقة المـؤشـــر: النسبة السنوية لجهر منشآت الحماية

1. رمز المؤشر: 2.1.1.2
2. تسمية المؤشر : النسبة السنوية لجهر منشآت الحماية
3. تاريخ تحيين المؤشر : جويلية 2019.

I.الخصائص العامة للمؤشر:

4. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي و التحكم في المنشآت.
5. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: حماية المناطق العمرانية من الفيضانات .
6. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : التحكم في مياه السيلان على مشارف التجمعات السكنية و ضمان وظيفية المنشآت المنجزة.
7. تعريف المؤشر : طول القنوات ومجاري المياه التي يتم جهرها و تنظيفها سنويا مقارنة بالطول الجملي لمنشآت الحماية المنجزة (دون الأخذ بعين الاعتبار عدد التمرير لتنظيف المنشآت) .
8. نوع المؤشر : منتوج.
9. طبيعة المؤشر: جودة.
10. التفريعات : يتم التدخل بكامل ولايات الجمهورية.

II.التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: طول المنشآت التي يتم جهرها وتنظيفها بمختلف الولايات سنويا على الطول الجملي لمنشآت الحماية المنجزة إلى تاريخ تحيين المؤشر.
2. وحدة المؤشر:النسبة %
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: طول المنشآت التي يتم جهرها و تنظيفها بمختلف الولايات
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية : تقوم مصلحة الصيانات بتسجيل المعطيات في قاعدة معلومات بصفة شهرية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المسؤول عن مصلحة الصيانة
6. تاريخ توفر المؤشر : شهريا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 100%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : شكري الخليفي (كاهية مدير)

III.قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
مؤشر 2.1.1.2: النسبة السنوية لجهر المنشآت منجزة للحماية من الفيضانات	%	83	88	94	98	95	96	97

2. تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

--يتم تحديد تقديرات الانجازات الخاصة بهذا المؤشر حسب قيمة التواترات السنوية للأمطار وحسب الأولويات والحالة التي تكون عليها المنشآت ذلك أنه أحيانا يتم التدخل بصفة متكررة لجهر وتنظيف العديد من المنشآت. ويعود هذا التطور إلى تزايد عدد المشاريع سنويا إضافة إلى تقادم المنشآت المنجزة، كما يرتبط هذا المؤشر ارتباطا هاما بكمية الامطار المسجلة سنويا.

سيشهد هذا المؤشر تطورا نسبيا خلال الفترة الممتدة بين سنة 2020 و2022 غير أنه من المتوقع أن يعرف إرتفاعا ملحوظا بنسبة 98% خلال سنة 2019 ويعود ذلك إلى التدخلات الإضافية التي قامت بها مصالح الإدارة في بعض الأودية نظرا للتهاطلات الإستثنائية التي شهدتها بعض المناطق من البلاد وكميات الأتربة والاوحال الناجمة عن ذلك.

3. رسم بياني لتطور للمؤشر:

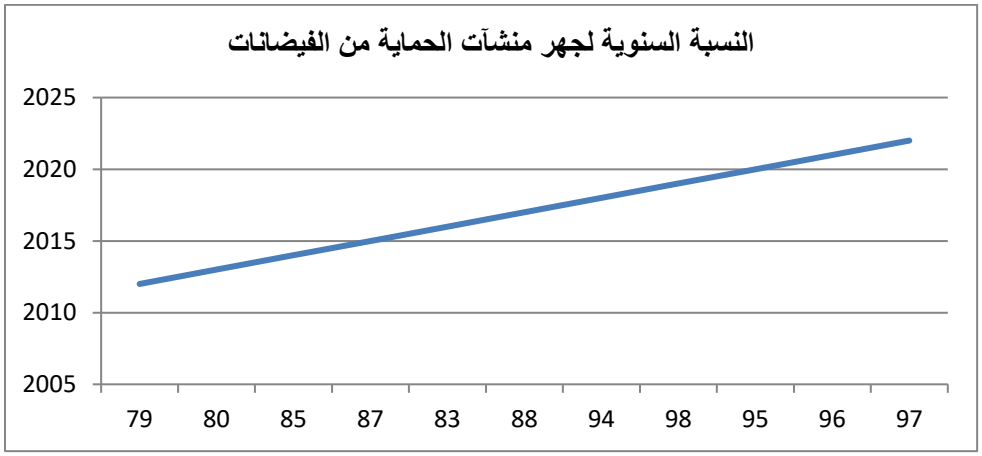

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- صيانة وتدعيم الأليات اللازمة لجهر وتنظيف المنشآت

- التدخل لجهر وصيانة كل المنشآت عن طريق المقاولات

5.تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- محدودية الاعتمادات التي يتم تخصيصها للصيانة.
- القاء الفواضل بجميع انواعها من طرف المواطنين والمصانع.
- انسياب كميات كبيرة من المياه المستعملة نتيجة الربط العشوائي مما يعرقل احيانا القيام بالاشغال اللازمة.
- المؤشر لا يأخذ بعين الإعتبار جميع أنواع منشآت الحماية (أحواض تجميع المياه، الحواجز الترابية)
- غياب منظومة معلوماتية بمصلحة الصيانة بالإدارة

بطـاقة المـؤشـــر:النسبة التراكمية لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري

رمز المؤشر: 1.2.2.2.

تسمية المؤشر : النسبة التراكمية لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري .

تاريخ تحيين المؤشر : ماي 2019.

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي و التحكم في المنشآت
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: حماية الشريط الساحلي و إحكام إنجاز المنشآت المينائية.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : المحافظة على الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي والتحكم في انجاز المنشآت تعريف المؤشر : هو النسبة التراكمية لانجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري المبرمجة في الفترة الممتدة من 2015-2020.
4. نوع المؤشر : منتوج.
5. طبيعة المؤشر: جودة.
6. التفريعات: يتم التدخل بكامل الشريط الساحلي.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: جمع النسب السنوية للشريط الساحلي الذي تمت حمايته من الانجراف البحري مقارنة بالطول الجملي للشريط الساحلي المعني بالحماية في الفترة الممتدة من 2015-2020.
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مشاريع حماية الشريط الساحلي التي بصدد الانجاز والتي تم تسلمها وقتيا (طول الشريط الساحلي) خلال السنة المعنية.
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: بالتنسيق مع رؤساء المشاريع.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية.
6. تاريخ توفر المؤشر : شهر مارس من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر : 100 % في 2021
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : ناهد الكلاعي

ملاحظة

نظرا للمسؤوليات المتداخلة بين الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية ووكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي والتي تتجلى في:

1. تقوم الوكالة بإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي خلافا لما جاء بالنصوص القانونية المذكورة أعلاه والتي تفوض لمصالح وزارة التجهيز إنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي،
2. تواصل الإدارة العامة للمصالح الجوية إعداد دراسات استعجالية لحماية أجزاء من الشريط الساحلي مهددة بالانجراف البحري وقيامها بالأشغال الضرورية.

ويترتب على ذلك:

3. عدم التدخل السريع للوكالة على إثر العواصف وتعرض بعض المناطق لانجراف بحري حاد،
4. وجود أجزاء من الشريط الساحلي تشهد مظاهر انجراف حادة لم تقع برمجة حمايتها من أي طرف.

بالتالي فإن الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية اقترحت تغيير استراتيجيتها في مجال حماية الشريط الساحلي من خلال:

1. تفعيل ما جاء بالفصل 27 من القانون عدد 73 لسنة 1995 مؤرخ في 24 جويلية 1995 :
   - إحالة إنجاز المشاريع لفائدة وزارة التجهيز.
   - رصد الإعتمادات الضرورية للمشاريع المبرمجة ضمن ميزانية وزارة التجهيز.
2. توضيح التضارب في المسؤوليات بنص قانوني:
   - تكليف الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية ببرمجة وإنجاز دراسات وأشغال مشاريع حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري بما في ذلك البرنامج الوطني لحماية الشريط الساحلي.

إلا أنه لم يتم الأخذ بعين الاعتبار مقترح الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية إلى حد الآن وبالتالي تم تنقيح القيمة المستهدفة للمؤشر بتخفيضها وقد تم اعتماد طول جملي يقدر بـ 15.95 كم منذ سنة 2018 عوضا عن 30.1 كم. بالنسبة لسنة 2017 تم اعتماد طول جملي يقدر بـ 12.5 كم ويعود هذا الترفيع في القيمة المستهدفة إلى ظهور مشاريع استعجالية جديدة لم تكن مبرمجة وتمت برمجتها (كرنيش بنزرت: 2.5 كم ، قمرت: 0.30 كم، كاب الزبيب:0.5 كم)

وفي حال تمت المصادقة على المقترح سنقوم بتعديل القيمة المستهدفة للمؤشر بما يتماشى والمهام الموكلة للإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية.

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

هدف 2.2.2: محافظة على الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي والتحكم في انجاز المنشآت	الوحدة	إنجازات			توقعات	تقديرات		
		2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022

طول الجملي للشريط الساحلي المبرمج للحماية	كم	15.95						
لول الشريط الساحلي المبرمج للحماية	كم	3.1	5.1	6.7	11.5	14.4	15.95	
مؤشر3.2.2.2: نسبة التراكمية لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري	%	19.4	32.0	42	71.9	90.7	100	

2. تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

يتم برمجة المشاريع على أساس المناطق الأكثر عرضة للانجراف البحري.

3. **رسم بياني لتطور للمؤشر**:

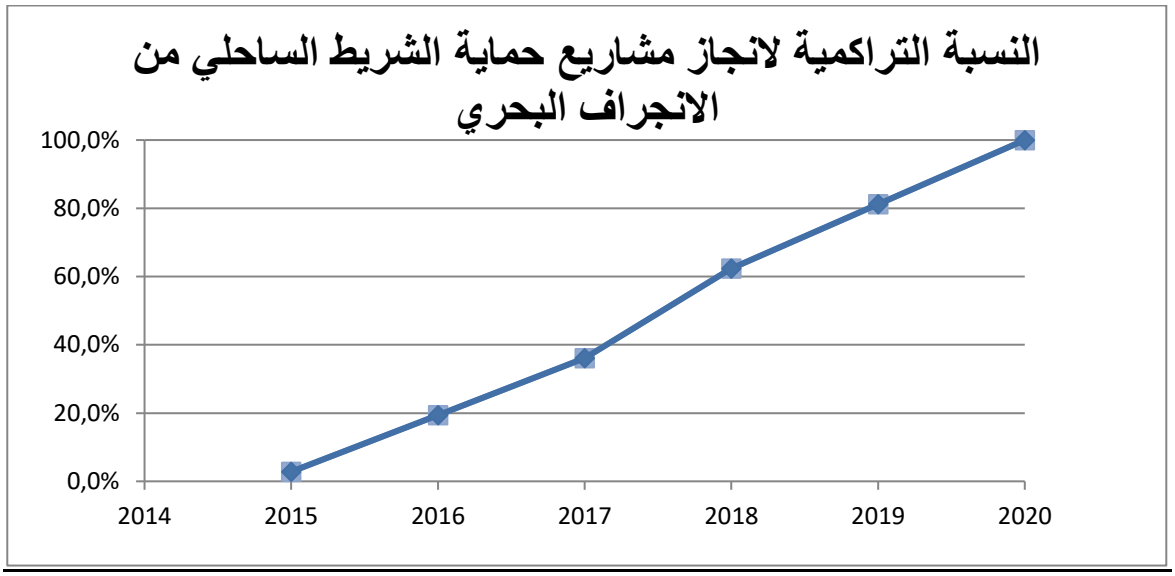

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- حماية أجزاء من الشريط الساحلي من الانجراف البحري (بنزرت، المهدية، جرجيس، جبنيانة، طبرقة، القسط الثالث من جرف المنستير ....)

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- التداخل في أدوار كل من وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي والإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية.

- عدد محدود للمقاولات ومكاتب الدراسات المختصة في ميدان الأشغال البحرية.

- نقص في المعطيات الأساسية.

بطـاقة المـؤشـــر: مستوى الأداء الفني لانجاز المشاريع البحرية المفوضة

رمز المؤشر: 2.2.2.2.

تسمية المؤشر : مستوى الأداء الفني لانجاز المشاريع البحرية المفوضة .

تاريخ تحيين المؤشر : ماي 2019.

II. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: حماية الشريط الساحلي و تطوير المنشآت المينائية.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : المحافظة على الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي والتحكم في انجاز المنشآت
4. تعريف المؤشر : هو نسبة تطوير نجاعة إحكام إنجاز المشاريع المينائية مع احترام الأجال ومبالغ الصفقات وضمان جودة الأشغال.
5. نوع المؤشر : منتوج.
6. طبيعة المؤشر: جودة.
7. التفريعات : يتم التدخل بكامل المواني البحرية.

III. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر:

يعتمد عند احتساب المؤشر المشاريع المنجزة في السنة المعنية:

- 35٪: عدم تجاوز الآجال التعاقدية (دون احتساب الطقس العاصف والطقس السيئ).
  (المشروع الذي يتم استلامه في الآجال يسند له 35/35)
- 35٪: عدم تجاوز التكلفة الأولية.
- 30٪: جودة التنفيذ وفق تصاميم ملف طلب العروض وبدون تحفظات من صاحب المشروع أو مستغل الميناء.

2. وحدة المؤشر: نسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المشاريع المتسلمة وقتيا في السنة المعنية :
   - مذكرة احتساب الآجال، كشف حساب نهائي، مراسلات مع صاحب المشروع ومستغل الميناء، تقارير تقدم الأشغال...
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: بالتنسيق مع رؤساء المشاريع والإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك بوزارة الفلاحة .
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية.
6. تاريخ توفر المؤشر : عند الاستلام الوقتي للأشغال
7. القيمة المستهدفة للمؤشر : 100 % في 2025
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : عمر السعيداني

IV. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

الهدف 2.2.2: المحافظة على الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي والتحكم في انجاز المنشآت	الوحدة	إنجازات			2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
المؤشر2.2.2.2: مستوى الأداء الفني لانجاز المشاريع البحرية المفوضة	%	-	-	-	60	65	65	70

2. تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

إن تنفيذ المخطط المديري يمتد على الفترة 2010-2025 .
نلاحظ نسبة التقدم 0 في السنوات 2010-2012 باعتبارها سنوات تمت فيها الدراسات اللازمة للمشاريع الأولى واستؤنف فيها مشروعي و" حماية ميناء الهوارية من الترسبات الرملية".
وقد تم استلام مشروع"توسيع ميناء الصيد البحري بغار الملح" سنة 2013 .
كما تم استلام مشروع" حماية ميناء الهوارية من الترسبات الرملية" سنة 2014 ومشروع أشغال تهيئة ميناء غار الملح.
وقد تأجل استلام 3 مشاريع إلى سنة 2016 بدلا من سنة 2015 نظرا لوجود زيادة في الكميات وبالتالي تم تمديد المدة التعاقدية (أشغال توسيع ميناء جرجيس، أشغال اصلاح الأرصفة العائمة بميناء أجيم، أشغال توسعة وتهيئة ميناء الشابة)

- تم انتهاء 3 مشاريع سنة 2017 وهي كالأتي:

1. أشغال توسعة ميناء الكتف
2. أشغال تهيئة وترميم ميناء الشابة
3. مشروع توسيع ميناء بنزرت.

من المنتظر انتهاء أشغال:

- 03 مشروع في سنة 2019 وهي:

1. أشغال حماية ميناء قابس
2. أشغال إنجاز ميناء سيدي منصور
3. أشغال إنجاز ميناء سيدي يوسف

- 02 مشاريع في سنة 2020 وهي:

1. أشغال توسيع ميناء طبلبة
2. أشغال إعادة تهيئة ميناء قلعة الأندلس

3. رسم بياني لتطور للمؤشر:

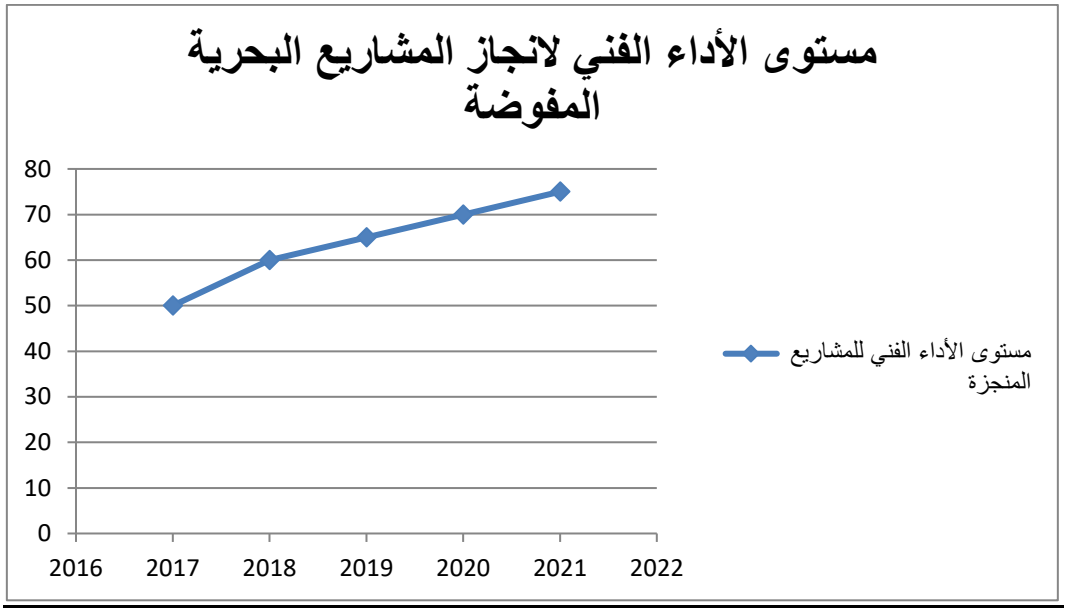

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

انجاز المشاريع المبرمجة ضمن المخطط المديري طبقا لما تم برمجته من قبل صاحب المشروع (وزارة الفلاحة):

- دراسات
- أشغال

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- عدم توفر النصوص القانونية التي تنظم العلاقة بين صاحب المشروع وصاحب المشروع المفوض.
- عدد محدود للمقاولات ومكاتب الدراسات المختصة في ميدان الأشغال البحرية.
- نقص في المعطيات الأساسية.

بطـاقة المـؤشـــر: النجاعة الطاقية للبنايات

رمز المؤشر1.3.2.2 :

تسمية المؤشر : النجاعة الطاقية للبنايات.

تاريخ تحيين المؤشر : ماي 2019

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: حماية الشريط الساحلي و إحكام إنجاز المنشآت
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تعزيز البناء المستدام.
4. تعريف المؤشر : النجاعة الطاقية للبناية: معدل استهلاك الطاقة(التدفئة والتبريد).
5. نوع المؤشر : مؤشر منتوج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.
7. التفريعات : الإدارة المركزية/الجهوية

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : معدل نسبة الاستهلاك الطاقي لكل مشروع في طور الدراسة.
2. وحدة المؤشر: kwh/م2/السنة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : التصنيف الطاقي للمشروع من خلال برنامج CLIP .
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية : وثيقة معدة من طرف مصممي المشروع مصادق عليها من قبل المراقب الفني و يتم التثبت منها من الادارة.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : مصدر إداري(اللجنة الفنية للبنايات المدنية).
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر مارس الموالي للسنة المعنية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر(valeur cible de l'indicateur) : 77_kwh/م2/السنة
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : مدير الدراسات المعمارية والفنية

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**:

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المؤشر: 2-2-3-1: النجاعة الطاقية للبنايات	kwh/م^2/السنة	80	78	78	77	76	75	75

2. تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

- الاستهلاك الطاقي للبنايات خلال االفترة الممتدة من 2016 الى 2018 لايتجاوز 80 kwh/م2/السنة، حيث أن التصنيف الطاقي يساوي أو يقل عن 3.
- بالنسبة لسنة 2019 من المتوقع ان تبلغ قيمة المؤشر 77 kwh/م2/السنة.
- سيتم العمل على تحسين النجاعة الطاقية للبنايات خلال الثلاث سنوات القادمة .

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

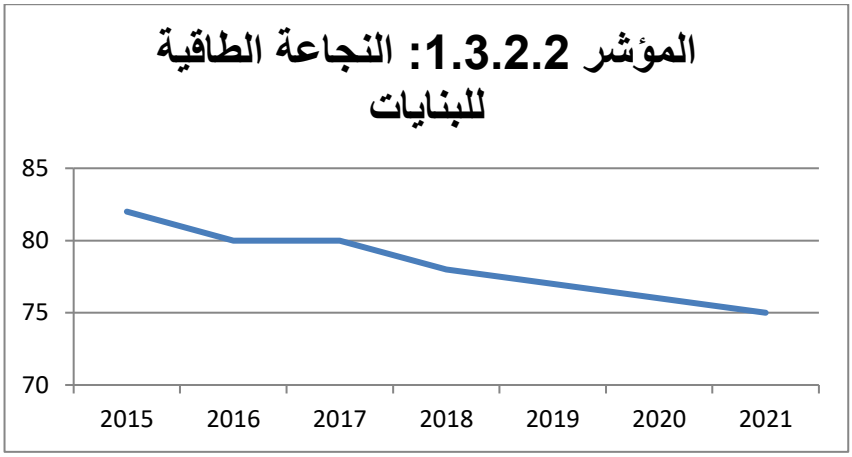

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

* انجاز بنايات مقتصدة للطاقة وصديقة للبيئة.

* تعزيز قدرات التدخل للإدارة العامة للبنايات المدنية في مجال البناء المستدام بهدف تطوير القدرات الفنية للمتدخلين في تصميم وانجاز البنايات المستدامة

5. تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر : مرتبط بمدى توفر الإمكانيات البشرية.

* ضعف الإطار التشريعي والترتيبي في مجال النجاعة الطاقية للبنايات.

* محدودية مجال تطبيق التقنين الحراري في المباني.

* ضعف التحسيس والتوعية لأهمية الإمكانيات المتاحة من الاقتصاد في الطاقة واستعمال المواد الايكولوجية.

* عدم الاستغلال الامثل للمواد الايكولوجية المتوفرة في السوق المحلية.

بطـاقة المـؤشـــر: :نسبة استهلاك الاعتمادات المفوضة

رمز المؤشر1.4.2.2

تسمية المؤشر : نسبة استهلاك الاعتمادات المفوضة.

تاريخ تحيين المؤشر : ماي 2019

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي
2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي الجهوي
3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : احكام المشاريع المفوضة بالجهات.
4- تعريف المؤشر: استهلاك الاعتمادات المفوضة من قبل الادارات الجهوية لانجاز المشاريع المفوضة.
5- نوع المؤشر : مؤشر منتوج.
6- طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.
7- التفريعات : الإدارة الجهوية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر : الاعتمادات المفوضة المنجزة/ الاعتمادات المفوضة.
2- وحدة المؤشر: نسبة
3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : عدد للمشاريع المعلنة والمتضمنة للنوع الاجتماعي في طور الدراسة
4- طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية : وثيقة مستخرجة من منظومة "أدب".
5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : منظومة "أدب".
6- تاريخ توفر المؤشر: شهر مارس الموالي للسنة المعنية
7- القيمة المستهدفة للمؤشر(valeur cible de l'indicateur) : 100%
8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : مدير الدراسات المعمارية والفنية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المؤشر 1.4.2.2: نسبة استهلاك الاعتمادات المفوضة	%	-	-	-	-	90	95	99

2- تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

نسجل غياب معطيات عن قيمة المؤشر خلال االفترة الممتدة من 2016 الى 2019.

- سيتم العمل على تحسين نسبة استهلاك الاعتمادات المفوضة خلال الثلاث سنوات القادمة .

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

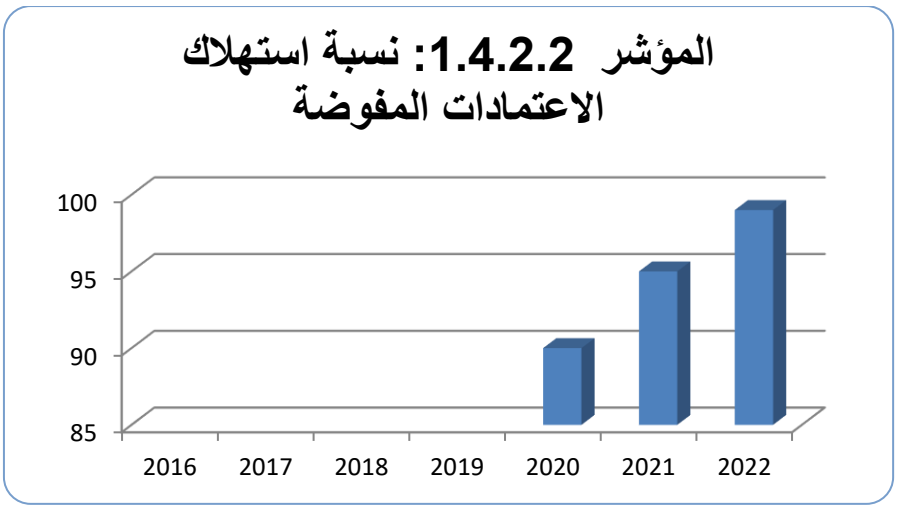

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- نجاز المشاريع المفوضة الخاصة بالبنايات المدنية
- انجاز مشاريع الصيانة وتركيز علامات الملك العمومي البحري
- نشاط مساندة (وسائل مصالح)

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر : مرتبط بمدى توفر الإمكانيات البشرية

2- بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين

في برنامج حماية المناطق العمرانية والشريط والساحلي والتحكم في المنشآت المفوضة

بطاقة منشأة عدد 1: شركة الدّراسات وتهيئة السّواحل الشّمالية لمدينة صفاقس

I. التعريف

1. النشاط الرئيسي: تهيئة وتنمية منطقة مشروع تبرورة / البعث العقاري
2. ترتيب المنشأة:شركة خفية الإسم ذات مساهمات عمومية تأسست بمقتضى محضر اجتماع الجمعية العامة التأسيسية بتاريخ 21 ماي 1985
3. مرجع الإحداث:لا يوجد
4. مرجع التنظيم الإداري والمالي: لا يوجد
5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والمنشآة/المؤسسة:لا يوجد

II. إطار القدرة على الآداء

1. الإستراتيجية العامة:

أحدثت شركة الدّراسات وتهيئة السّواحل الشّمالية لمدينة صفاقس المكلفة بمشروع تبرورة في ماي 1985 وهي شركة خفية الاسم ذات مساهمات عمومية يسيرها مجلس إدارة على رأسه رئيس مدير عام وتنضوي تحت إشراف وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية.

بعد الإنتهاء من الأشغال المتعلقة بإزالة التلوث وردم بمنطقة مشروع تبرورة (المرحلة الأولى)، وهو ما مكّن من توفير أراضي صالحة للتعمير تبلغ مساحتها 420 هكتارا، أصبح من الضروري التصرّف في المنطقة وحمايتها وذلك بالقيام بالعديد من الأشغال على المدى القصير والمتوسّط والطّويل التي تخص إعداد المرحلة الثانية المخصصة للتعمير والتهيئة والمراقبة البيئية وصيانة وحراسة حوزة منطقة تدخل مشروع تبرورة، في انتظار بلورة المرحلة الثانية المتعلقة بالتهيئة والتعمير وتسويق الأراضي.

من أهم نقاط إستراتيجية الشركة نذكر:

- إنجاز كل الدّراسات الفنية والإقتصادية والقانونية والمالية اللازمة للتهيئة السياحية والفندقية والعقارية لمنطقة السّواحل الشّمالية لمدنية صفاقس،
- إنجاز كل الأشغال اللازمة لإحياء وتقسيم وتهيئة الأراضي بالمنطقة،
- إنجاز كل البناءات والمنشآت الداخلة في نطاق التجهيزات العامة للمنطقة: مراكز تجارية، تهيئة مناطق خضراء، ملاعب، التجهيزات الترفيهية والمرفئية،
- إعداد وضبط كل الأمثلة والبرامج المتعلقة بأشغال جميع هذه الإنجازات في المستقبل والنهوض بالمنطقة بعد تجهيزها،
- إعداد وإنجاز كل العمليات اللازمة لتحقيق البرامج المذكورة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة وكذلك الحصول على كل الإمتيازات والتراخيص الإدارية اللازمة،
- إقتناء وتقسيم تهيئة وبيع الأراضي المقسّمة المعدّة لإنجاز مشاريع التعمير في إطار حوزة تبرورة وغيرها،

- المساهمة في رأس مال كل الشركات التي لديها أهداف مماثلة أو ذات صلة بصفة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق المساهمة العينية والنقدية وشراء سندات وحقوق بالشركات والإندماج وتأسيس شركات جديدة وبكل الوسائل القانونية الأخرى،
- وبصفة عامة القيام بكل العمليات الصناعية والتجارية والمالية والعقارية والغير العقارية المرتبطة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالأهداف المذكورة أعلاه والتي من شأنها أن تساعد على تطور الشركة.

2. أهم الأولويات وتحديد المساهمات في أهداف البرنامج:

- يساهم برنامج المتابعة البيئية في تحقيق ديمومة المشروع خاصة وأنّ منطقة مشروع تبرورة كانت تحوي معامل .N.P.K التي خلّفت نفايات في محيطها المباشر وفي البحر،
- يساهم برنامج الحراسة في السهر على سلامة الوضعية العقارية لكامل المنطقة (بناء عشوائي، إشغال وقتي، ...).
- يساهم برنامج غراسة وصيانة المنتزه الحضري في بعث منطقة جالبة للإستثمار،

علما وأنّ الأهداف المذكورة ذات صبغة نوعية وليست كمية ولا يمكن بذلك قيسها.

3. **تقديم أنشطة البرامج:**

الأهداف	المؤشرات	الأنشطة
1	متابعة نوعية المياه والرسوبيات	- تقوم الشركة سنويا بجملة من التحاليل الفيزيوكيميائية والمعادن الثقيلة لمكونات النّظام البيئي، - ولمتابعة تطوّر نوعية المياه والرسوبيات، تمّ إعداد تقرير تقييمي من طرف الشركة يشتمل على نتائج كلّ التحاليل المنجزة منذ نهاية الأشغال إلى اليوم، - وعلى إثر هذه النتائج، سيتمّ مواصلة إجراء هذه التحاليل والتدقيق في نتائجها لأخذ التدابير اللازمة في الغرض خصوصا بالنسبة إلى المياه التي يقع ضخها وصرفها في اتجاه البحر.
2	دراسة نجاعة منظومة عزل لكوم الفوسفوجيبس	- تقوم الشركة بمتابعة مدى نجاعة منظومة عزل كوم الفوسفوجيبس، - وبناءا على النتائج المتحصل عليها سيتم التعمق في هذه الدراسة وذلك باستعمال الوسائل والتقنيات التكنلوجية الحديثة للتثبت من نجاعة هاته المنظومة ومكوناتها.
3	أشغال صيانة المعدّات التابعة لمنظومة الضخّ	- تقوم الشركة بأشغال العناية وصيانة كل المعدات التابعة لمنظومة الضخ ومنظومة تصريف سيلان مياه الأمطار لكوم الفسفوجيبس وكذلك منظومة ضخ مياه الري للمنتزه المستقبلي لمنطقة تبرورة.
4	صيانة قنوات تصريف مياه الأمطار لمنطقة تبرورة	تقوم الشركة سنويا بعدّة حملات تنظيف لقنالات تصريف مياه الأمطار بمنطقة تبرورة وأبرزها حملات التنظيف الميكانيكي الشاملة وذلك استعدادا لمواسم الأمطار.
5	صيانة قنوات تصريف مياه السيلان لكوم الفوسفوجيبس	- تقوم الشركة سنويا بصيانة يدوية وميكانيكية لقنوات منظومة تصريف مياه السيلان لكوم الفوسفوجيبس الممتدة على طول 3000 متر وقد تم ازالة كل الرسوبيات العالقة بالقنوات.
6	متابعة الإشعاعات بالمنطقة	تم قبل وأثناء مرحلة الأشغال وبعدها بمتابعة الإشعاعات بمنطقة تبرورة بالتعاون مع المركز الوطني للحماية من الأشعة واستصدار شهادة في خلو المنطقة من خطر الإشعاعات ويتمّ حاليا متابعة الإشعاعات بالمنتزه الحضري المتمركز فوق كوم الفوسفوجيبس بعد عزله.
7	الإعتناء بالغراسات	- تتمثل أهم الأشغال فيما يلي: ✓ التحمير والتحويض للغراسات الموجودة على مستوى المسطح السفلي، نباتات الفيكيس الموجودة على إمتداد الجدران العازل، ... ✓ إزالة الأعشاب الطفيلية (Kochia) بمنحدرات المنتزه التي من شأنها تعرقل التدخلات المطلوبة خاصة السقي،

		✓ القيام بعملية صيانة الطوابي بالمنحدرات لحماية أدين الأرض من الإنجراف المائي وذلك بالحرث العميق "50 صم" بواسطة الجرار، ✓ العناية بمصطلحات المنتزه بالحرث.
8	دراسة تقييم وتطور النظام الايكولوجي للمنتزه	بينت بعض الحفريات لبعض الأشجار المغروسة على مستوى منحدرات المنتزه أن نمو جذور بعض الأشجار بلغ عمق بين 1.50م و1.70م وفي بعض الحالات يبعد حوالي 20 و25 صم عن طبقة الفوسفوجيبس،
9	حراسة منطقة مشروع تبرورة	يتمّ دوريا إبرام صفقة إطارية بخصوص حراسة حوزة مشروع تبرورة للحفاظ على الرصيد العقاري (ملك دولة خاص بعد صدور أمري المراجعة والإخراج من الملك العمومي البحري لسنتي 2010 و2013).

III. الميزانية

تقديم عام لتقديرات ميزانية المنشآة / المؤسسة العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية للسنة المالية 2020:

- ميزانية الإستثمار أو / التجهيز (ميزانية الدولة): 1100 أد

بطاقة منشأة عدد 2: شركة الدراسات و النهوض بتونس الجنوبية

I- التعريف

1 النشاط الرئيسي: تهيئة و تنمية بحيرة تونس الجنوبية / التّهيئة التّرابيّة و البعث العقاري
2 ترتيب المنشأة: صنف ج
3 مرجع الإحداث: المجلس الوزاري المضيّق المنعقد بتاريخ 16 فيفري 1990
4 مرجع التنظيم الإداري و المالي: ضبط الهيكل التّنظيمي للشركة بمقتضى الأمر عدد 2807 لسنة 2001 المؤرخ في 6 ديسمبر 2001
5 تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والمنشآة/المؤسسة: لا يوجد
6 إطار القدرة على الآداء

II- الإستراتيجية العامة:

شهدت بحيرة تونس الجنوبية إثر إنجاز اشغال تطهير البحيرة واستصلاح ضفافها تحسن وتطور واضح في المنظومة الإيكولوجية والحالة البيئية و الصحية بصفة عامة بالمنطقة، حيث تم تسجيل تحسن واضح في عدة مؤشرات بيئية على غرار نوعية و جودة مياه البحيرة، و نوعية الأحياء المائية بالبحيرة عددًا و كمًا و تطور كمي و كيفي في منظومة الأسماك مما خول لأكثر من 50 بحار بمزاولة نشاط الصيد البحري بالبحيرة، و يعزى هذا النجاح على الصعيدين الوطني و الإقليمي للخبرة الواسعة التي حصلت للشّركة و التجربة المتميّزة في هذا المجال.

من أهم نقاط إستراتيجية الشركة نذكر:

- في مجال تطهير واستصلاح المسطّحات المائيّة

- القيام بإجراءات الدّعوة للمنافسة لإنجاز الاشغال والبحث عن التّمويلات الضّروريّة لتنفيذ عدة مشاريع صيانة المنشآت المدنية ببحيرة تونس الجنوبية

- السهر على المحافظة على نوعية وجودة المكونات الإيولوجية لبحيرة تونس الجنوبية

- الإشراف على تنفيذ الأشغال وتأمين الإنجاز في أحسن الظّروف.

- إعداد مخطّطات التّصرّف والمتابعة في مرحلة ما بعد إنجاز مشاريع التّطهير والتصرف في المنطقة الرطبة والمصنفة محمية طبيعية ذات أهمية عالمية

- التّهيئة التّرابيّة و البعث العقاري :

شرعت الشّركة منذ سنوات في إعداد مثال التّهيئة التّفصيلي لضفاف البحيرة الجنوبيّة وميناء تونس داخل دائرو التّدخّل العقاري المحدثة لفائدتها في الغرض. ولأن تمّ وضع الجزء الأكبر من الأراضي المتواجدة بهذه المنطقة على ذمّة مشروع باب المتوسّط لشركة سما دبي، فقد تبقّت مساحة حوالي 127 هك من أراضي الدّولة الخاصّة خارج هذا المشروع ومشمولة بدائرة التّدخّل

العقاري المذكورة آنفا. وتسعى الشّركة حاليّا لاستغلال هذه الأراضي بتهيئتها وتسويقها ومن المنتظر عرض هذا المشروع على أنظار جلسة عمل وزاريّة.

ونظرا لأنّ شركة الدّراسات والنّهوض بتونس الجنوبيّة متحصّلة منذ تاريخ 21 جويلية 2015 على قرار ترخيص في ممارسة مهنة باعث عقاري من قبل وزارة التّجهيز والإسكان والتّهيئة التّرابيّة فإنّ بإمكانها القيام بمشاريع عمرانيّة وعقاريّة وتوسيع نشاطها في هذا المجال وذلك لتطوير مواردها المالية ولدعم مجهود الدولة في مجال بعث المشاريع والإستثمار

في إطار تطوير المشاريع المستقبلية للشركة وفي انتظار البت في إمكانية إستغلال الأراضي المحاذية وفي إطار تطبيق التوجه الحكومي إلى تشريك الخواص في بعث المشاريع الإستثمارية أو الشراكة بين القطاع العام والخاص يقترح في هذا المجال النظر في إمكانية إنجاز بعض المشاريع بالشراكة مع الخواص لتدعيم موارد الشركة ولتخفيف العبء المالي عليها مع مراعات مصالح الشركة.

وتبعا لما سبق فإن المهام والمشمولات المستقبليّة لشركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية تعتبر إستراتيجية بالأساس ومن شأنها ترسيخ إستراتيجيّة الدّولة في مجال تطهير وإستصلاح المواقع الحساسة وتأهيلها على المستوى العمراني والبيئي.

III- الميزانية

تقديم عام لتقديرات ميزانية المنشآة / المؤسسة العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية للسنة المالية 2020:

- ميزانية الإستثمار أو / التجهيز (ميزانية الدولة): 250 أد

- جدول توزيع الأعوان حسب الصنف و الجنس

	الإطارات		التسيير		التنفيذ		المجموع
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
المالي	0	0	0	1	0	0	1
الإداري	0	0	2	1	1	4	8
الفني	1	2	0	0	0	0	3
المجموع	3		4		5		12

بطاقة منشأة عدد 3: شركة الدراسات وتهيئة سبخة بن غياضة بالمهدية

I. التعريف

1. النشاط الرئيسي:

- القيام بكل الدراسات الفنية والاقتصادية والقانونية والمالية اللازمة لتهيئة منطقة المشروع/نشاط البعث العقاري.

2. ترتيب المنشأة:

- في انتظار ترتيبها من طرف رئاسة الحكومة.

3. مرجع الإحداث:

- الجلسة العامة التأسيسية بتاريخ 22 مارس 2018. وذلك تبعا لـ:

- المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 05 ماي 2015 الذي أقرّ تكوين شركة تتولى وضع تصور شامل حول المشروع والقيام بالدراسات المستوجبة في الغرض.
- اللجنة العليا للمشاريع الكبرى برئاسة الحكومة بتاريخ 10 و15 سبتمبر 2015 التي أذنت بإحداث شركة دراسات تتولى وضع تصورات للمشروع ومكوناته كبداية على أن يتم لاحقا البحث عن مستثمر أو مستثمرين لتمويل المشروع.
- موافقة وحدة متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية بتاريخ 8 جوان 2017 على إحداث شركة الدراسات وتهيئة سبخة بن غياضة بالمهدية في شكل "شركة خفية الاسم" يشارك في رأس مالها بعض المنشآت والمؤسسات العمومية ذات النشاط المرتبط أو المماثل حيث يمكّن هذا الشكل القانوني في مرحلة لاحقة من دخول مستثمر في رأس مال الشركة في صورة إثمار الدراسات.

4. مرجع التنظيم الإداري والمالي:

5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والمنشأة/ المؤسسة (إذا وجد): لا يوجد

II – إطار القدرة على الأداء

الإستراتيجية العامة:/1

1- إعداد الدراسات الفنية اللازمة لتحديد فرضيات التهيئة الممكنة بالتنسيق مع كافة المتدخلين العموميين،
2- -التنسيق مع الدولة من خلال سلطة الإشراف بخصوص كافة المسائل المتعلقة بفرضيات تهيئة أرض المشروع والآليات المقترحة لاستغلالها،
3- إ عداد وضبط كل الأمثلة والبرامج المتعلقة بتهيئة سبخة بن غياضة بما يستجيب لخصوصية الموقع،
4- إعداد وإنجاز كل العمليات اللازمة لتحقيق البرامج المذكورة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة وكذلك الحصول على كل الامتيازات والتراخيص الإدارية اللاّزمة.
5- - القيام بالدراسات اللازمة لتهذيب النسيج العمراني الكائن بمحيط أرض المشروع للنهوض بالمنطقة،
6- - المحافظة على المنشآت المائية والبحرية ومتابعة جودة مياه المسطح المائي،
7- - البحث عن مستثمرين خواص لتنفيذ المشروع وايجاد صيغة شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص،
8- -السعي لدى المنظمات والهياكل الدولية لإيجاد المساعدات المالية اللازمة لتمويل دراسات المشروع في نطاق التعاون الدولي مع هذه المؤسسات الدولية وذلك في نطاق ما تسمح به القوانين الجاري بها العمل وبعد المصادقة عليها من الجهات المعنية،
9- - القيام بكل المهام المتعلقة بتطوير نشاط الشركة او التي تعهد اليها في نطاق مشمولاتها.

10- - اتخاذ كافة الإجراءات والقيام بكل الأعمال التي من شأنها تيسير تنفيذ المهام الموكلة إلى الشركة.
11- - نشاط البعث العقاري.
12- - وبصفة عامّة القيام بكلّ العمليّات الصّناعيّة والتّجاريّة والماليّة والعقارية والغير العقارية المرتبطة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالأهداف المذكورة أعلاه والّتي من شأنها أن تساعد على تطوّر الشّركة.

2.الوضعية العقارية

تبلغ مساحة منطقة سبخة 142 هكتارا موزعة كما يلي:

- مساحة الحوض 26 هكتارا.
- مساحة الطرقات الموجودة 11.5 هكتارا.
- مساحة الشبكة الحديدية 1.35 هكتارا.
- مساحة الملك العمومي البرّي 4.19 هكتارا.
- مساحة ارتفاقات الملك العمومي البحري 10.65 هكتارا
- مساحة البنايات الموجودة 1.2 هكتارا.

وإذا استثنينا مساحة الطرقات الضرورية فان المساحة الصافية المخصصة لتركيز مختلف المشاريع ستكون في حدود 86 هكتارا.

- **التّهيئة التّرابيّة والبعث العقاري:**

في جلسة 5 أفريل 2017 قضت المحكمة العقارية بالمهدية بتسجيل كامل المساحة لفائدة الدولة باستثناء الأجزاء موضوع الاعتراضات التي أفردتها بمطالب تسجيل مسحية فردية وواصلت النظر فيها ثم أصدرت:

- أحكاما لفائدة الخواص في مساحة تقدّر بـ حوالي 4 هكتارا.

حوالي 3,5 هكتارا في طور التقاضي.

الشركة في طور اعداد الوسيلة التقنية القانونية الناجعة التي تكون في نفس الوقت ذات بعد تخطيطي وتنفيذي وتمكن من السيطرة على جميع العقارات الكائنة في حوزة المشروع (المقترح: إحداث دائرة تدخّل عقاري على معنى الفصل 30 وما بعده في مجلة التهيئة الترابية والتعمير، لفائدة الدولة)

13- الميزانية

تقديم عام لتقديرات ميزانية المنشآة / المؤسسة العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية للسنة المالية 2020:

- **ميزانية الإستثمار أو / التجهيز (ميزانية الدولة): 250 أد**

- **جدول توزيع الأعوان حسب الصنف والجنس**

	الإطارات		التسيير		التنفيذ		المجموع
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
المالي	1	0	0	0	0	0	1
الإداري	0	0	1	0	1		2
الفني	1	1	0	1	0	1	4
المجموع	**3**		**2**		**2**		**7**

برنامج

التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

1- بطاقات مؤشرات قيس الأداء

لبرنامج

التهيئة الترابية والتعمير والاسكان

بطاقة المؤشـــر: نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي

رمز المؤشر 1.1.1.3

تسمية المؤشر: نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي

تاريخ تحيين المؤشر: شهر جانفي

IV- الخصائص العامة للمؤشر

8. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان
9. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان
10. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بالتهيئة الترابية ودعم الجماعات المحلية والفاعلين العموميين لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستديمة
11. تعريف المؤشر: يتمثل في احتساب معدل عدد دراسات التهيئة الترابية المنجزة التي تغطي الولايات والمجموعات العمرانية والمناطق الحساسة مقارنة بعدد الولايات والتجمعات العمرانية والمناطق الحساسة.
12. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)
13. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،
14. التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية)

V- التفاصيل الفنية للمؤشر

10. طريقة احتساب المؤشر=$\left(\frac{\text{الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية}}{\text{عدد المجموعات العمرانية}} + \frac{\text{الأمثلة التوجيهية المناطقة المنجزة الحساسة}}{\text{الأمثلة لتوجيهية المناطقا الحساسة}}\right) x\ 100$

$\frac{\text{الأمثلة التوجيهية لتهية وتنمية الولايات}}{\text{عدد الولايات}}$

11. وحدة المؤشر: نسبة
12. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قائمة قائمة الدراسات المنجزة كل سنة.
13. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (قوائم...)
14. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:الإدارة العامة للتهيئة الترابية.
15. تاريخ توفّر المؤشر: شهر ديسمبر
16. القيمة المستهدفة للمؤشر[8](Valeur cible de l'indicateur): 85% سنة 2022
17. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية: 85% سنة 2022
18. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مجدي فريحي

[8]**القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

VI- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي	نسبة	-	-	-	60%	70%	80%	85%

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بالنسبة لدراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية الولايات تم انجاز نسبة 75 % وسيتم الإنتهاء من انجاز 14 ولاية داخلية أي 100 % موفى 2021.

بالنسبة لمراجعة دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة التجمعات العمرانية التي انجزت قبل سنة 2010 تم الشروع في انجاز نسبة 60% وسيتم الإنتهاء من انجاز جميع الدراسات التي تم برمجتها بالمخطط الخماسي خلال سنة 2022.

بالنسبة لمراجعة دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة المناطق الحساسة التي انجزت قبل سنة 2010 تم الشروع في انجاز نسبة 40% وسيتم الإنتهاء من انجاز جميع الدراسات التي تم برمجتها بالمخطط الخماسي خلال سنة 2022.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

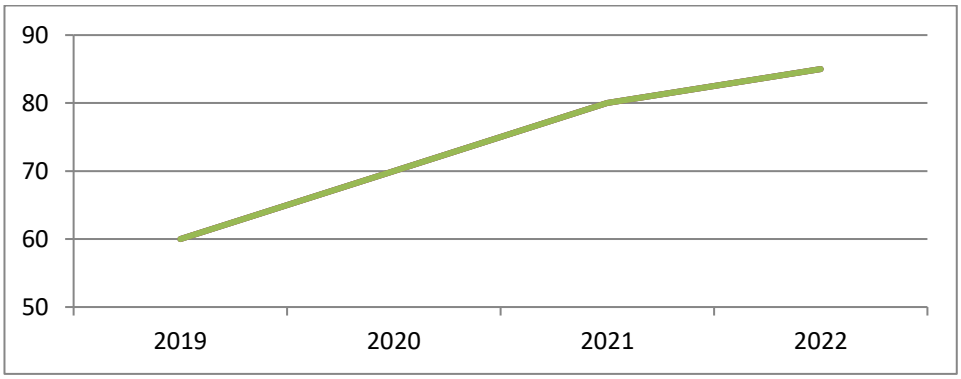

4-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020
نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي	% 85	%85	70 %	-تمثيل الإدارة العامة والوزارة في لجان قطاعية وفرق عمل لإبداء الرأي ودراسة مشاريع في مجال النقل والصناعة والبنية الأساسية....	-دراسات تهيئة ترابية	593.5 ألف دينار

				-حضور ملتقيات وندوات وطنية ودولية، -زيارات ميدانية في إطار إبداء الرأي حول مشاريع تنموية، المشاركة في إعداد المخططات التنموية الجهوية والوطنية		

5 - تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- عزوف مكاتب الدراسات على المشاركة في طلب العروض وتراجع عدد مكاتب الدراسات الوطنية المختصة في مجال التهيئة الترابية.

بطاقة المؤشر: نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية

رمز المؤشر: 1.2.1.3
تسمية المؤشر :نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية
تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2019

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

2. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم التخطيط العمراني الاستراتيجي والمستدام والتحكّم في التوسّعات العمرانية
3. تعريف المؤشر: نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية ويقصد بذلك معرفة مدى الالتزام والتقيد بمضمون ومقتضيات استراتيجيات التنمية العمرانية عند إعداد أمثلة التهيئة العمرانية وسيتم، في مرحلة أولى، إعتماد معايير خاصة ببرمجة التجهيزات بمختلف أنواعها والفضاءات الخضراء.

وحرصا على تكريس مبدإ الاستدامة في مجال التخطيط العمراني سيتم احتساب نسبة المناطق المخصصة للتجهيزات ونسبة الفضاءات الخضراء (المناطق الخضراء) المخصصة ضمن أمثلة التهيئة (أمثلة التهيئة العمرانية وأمثلة التهيئة التفصيلية) المصادق عليها.

4. نوع المؤشر: مؤشر منتوج (Ind de produit)
5. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)
6. التفريعات حسب البرامج الفرعية (الجهوية): حسب المعطيات المضمنة بالبطاقة البيانية لأمثلة التهيئة العمرانية

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): نسبة مساحة المناطق الخضراء والمناطق المخصصة للتجهيزات المدرجة في أمثلة التهيئة التي تمت المصادقة عليها مقارنة بالمساحة الجملية لها.

2. وحدة المؤشر: نسبة % (نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية)
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: البطاقة البيانية لأمثلة التهيئة العمرانية: المساحة المخصصة للتجهيزات وللمناطق الخضراء،

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

تقارير يتم إعدادها من طرف من طرف وحدات التصرف حسب الأهداف المحدثة بإدارة التعمير والمكلفة بمتابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية حسب الجهات وعددها 4 (الشمال الشرقي، الشمال الغربي والوسط الغربي، الوسط الشرقي، الجنوب).
إعداد الإحصائيات حسب أمثلة التهيئة حسب الولاية والبلدية وعلى المستوى الوطني

5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

وحدات التصرف حسب الأهداف المحدثة بإدارة التعمير والمكلفة بمتابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية، الإدارات الجهوية للتجهيز والبلديات.

6. تاريخ توفّر المؤشر: شهر مارس من السنة الموالية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) لسنة 2019: 25%

8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية

III- - قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	إنجازات	توقعات	تقديرات		
		2018	2019	2020	2021	2022
نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية	**نسبة %**	28.5%	%25	%30	%30	% 30

2. تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

باعتبار أن المؤشر المتعلق بنسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية هو مؤشر جديد فانه لم يتم اعتماده في السنوات الفارطة، الا أنه من المتوقع تسجيل نسبة 25 % بالنسبة لسنة 2019 ونسبة 30 % لسنة 2020.

3.رسم بياني لتطور المؤشر:

4.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020
المؤشر: نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية	%30		%30	- تقديم المساعدة الفنية للجماعات المحلية - التأطير والتكوين لفائدة مصالح التهيئة العمراني بالإدارات الجهوية للتجهيز	- إعداد الاستراتيجيات المستدامة للتهيئة الترابية والتنمية العمرانية - الأشغال الجيوديزية - دعم اللّامركزية عبر مساندة الجماعات المحلية لإعداد ومراجعة المخططات وإعداد المسوحات الطبوغرافية	1265 2000 180

5 - تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- إن بلوغ القيمة المستهدفة للمؤشر مرتبط ارتباط وثيقا برغبة الجماعات المحلية المعنية في مواصلة الدراسات الجارية وتغطية هذه التجمعات السكنية بأمثلة تهيئة عمرانية من جهة وبمختلف الأطراف المتدخلة في مختلف مراحل المصادقة على هذه الدراسات من جهة أخرى.
- محدودية الإمكانيات البشرية والمادية لدى مصالح التهيئة العمرانية بالإدارات الجهوية للتجهيز والبلديات المعنية، بالرغم من حرص إدارة التعمير على تقديم الدعم الفني للبلديات المعنية لإعداد دراسات المراجعة التي تعهد إلى مكاتب دراسات خاصة وتوفير الوثائق الخرائطية المحينة واللازمة لإنجاز هذه الدراسات في الإبان

بطاقة المؤشر: نسبة استهلاك الأراضي الفلاحية

رمز المؤشر: 2.2.1.3

تسمية المؤشر : نسبة استهلاك الأراضي الفلاحية

تاريخ تحيين المؤشر : ماي 2019

I - الخصائص العامة للمؤشر

1-البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

2-البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

3-الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم التخطيط العمراني الاستراتيجي والمستدام والتحكّم في التوسّعات العمرانية

4-تعريف المؤشر: نسبة الأراضي الفلاحية المدمجة بالمناطق العمرانية بأمثلة التهيئة

5-نوع المؤشر: مؤشر منتوج (Ind de produit)

6-طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)

7-التفريعات: حسب الجهات

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1-طريقة احتساب المؤشر (Formule): نسبة الأراضي الفلاحية المدمجة بالمناطق العمرانية بأمثلة التهيئة (أمثلة التهيئة العمرانية وأمثلة التهيئة التفصيلية) المصادق عليها

2-وحدة المؤشر: نسبة %

3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات حول مساحة مناطق التوسع بأمثلة التهيئة العمرانية المصادق عليها للبلديات ومساحة الأراضي الفلاحية التي تم تغيير صبغتها لتصبح قابلة للتعمير

4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- تقارير يتم إعدادها من طرف وحدات التصرف حسب الأهداف المحدثة بإدارة التعمير والمكلفة بمتابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية حسب الجهات وعددها 4 (الشمال الشرقي، الشمال الغربي والوسط الغربي، الوسط الشرقي، الجنوب).
- إعداد الإحصائيات حسب الولاية والبلديات وعلى المستوى الوطني

5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وحدات التصرف حسب الأهداف المحدثة بإدارة التعمير والمكلفة بمتابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية،الإدارات الجهوية للتجهيز والبلديات.

6- تاريخ توفّر المؤشر: موفي شهر مارس من السنة الموالية

7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 9.5% لسنة 2022

8- القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	إنجازات	توقعات	تقديرات		
		2018	2019	2020	2021	2022
نسبة استهلاك الأراضي الفلاحية	هك	9.57%	9.5 %	10 %	9.5 %	% 9.5

2- تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

باعتبار أن المؤشر المتعلق بمساحة الأراضي الفلاحية المستهلكة هو مؤشر جديد فانه لم يتم اعتماده في السنوات الفارطة، الا أنه من المتوقع تسجيل نسبة تقدر بـ 9.5 % بالنسبة لسنة 2019 و 10 % بالنسبة لسنة 2020.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

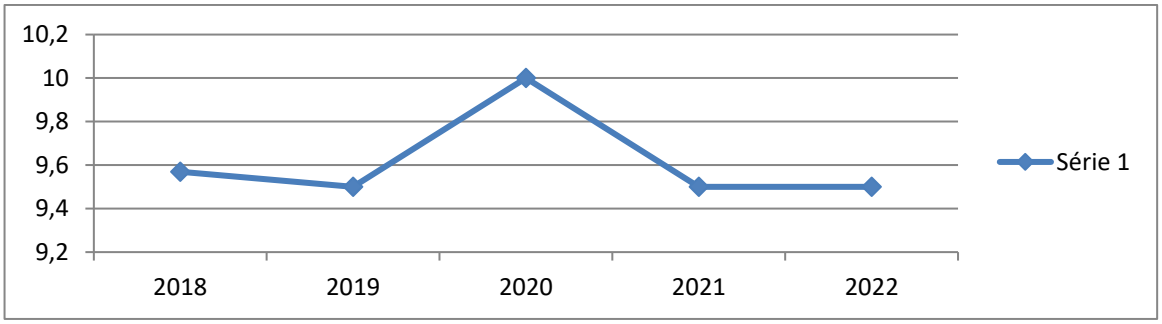

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020
المؤشر: نسبة استهلاك الأراضي الفلاحية	%10		%10	- المشاركة في لجنة حصر التجمعات السكنية ومعاينة التوسعات العمرانية على الأراضي الفلاحية - لجنة تغيير الصبغة للاراضي الفلاحية المشتركة مع ممثلين عن جل الوزارات وخاصة وزارة الفلاحة والداخلية وأملاك الدولة - اعداد احصاءيات دورية للتقسيمات (بجميع انواعها: سكنية تجارية....) - تقديم المساعدة الفنية للجماعات المحلية - التأطير والتكوين لفائدة مصالح التهيئة العمراني بالإدارات الجهوية للتجهيز	- إعداد الاستراتيجيات المستدامة للتهيئة الترابية والتنمية العمرانية	50

5- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- إن بلوغ القيمة المستهدفة للمؤشر مرتبط ارتباط وثيقا برغبة الجماعات المحلية المعنية في مواصلة الدراسات الجارية وتغطية هذه التجمعات السكنية بأمثلة تهيئة عمرانية من جهة وبمختلف الأطراف المتدخلة في مختلف مراحل المصادقة على هذه الدراسات من جهة أخرى.
- محدودية الإمكانيات البشرية والمادية لدى مصالح التهيئة العمرانية بالإدارات الجهوية للتجهيز والبلديات المعنية، بالرغم من حرص إدارة التعمير على تقديم الدعم الفني للبلديات المعنية لإعداد دراسات المراجعة التي تعهد إلى مكاتب دراسات خاصة وتوفير الوثائق الخرائطية المحينة واللازمة لإنجاز هذه الدراسات في الإبان.

بطـاقة المـؤشـــر: عدد المساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيأة

رمز المؤشر 1.3.1.3:

تسمية المؤشر: عدد المساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيأة

تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2018

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بالسكن الاجتماعي والميسر وتهذيب وإدماج الأحياء السكنية
4. تعريف المؤشر: يتمثل في عدد المساكن المنجزة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي وبرنامج المسكن الأول وفي إطار اقتناء مساكن ومقاسم اجتماعية ممولة من الصندوق الوطني للنهوض بالسكن.
5. نوع المؤشر: مؤشر منتوج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نتائج
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية: مركزي وجهوي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر مجموع المساكن الاجتماعية والمساكن الميسرة المنجزة مع مجموع المقاسم المهيئة.

2- وحدة المؤشر: عدد

3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: برامج المتدخلين العموميين والخواص في مجال السكن وطلبات المواطنين الراغبين في اقتناء مسكن او مقسم.

4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قائمات وتقارير اللجان الجهوية المكلفة بجرد وتحديد الحاجيات السكنية، برامج المتدخلين العموميين والخواص في مجال السكن والمعطيات المقدمة من بنك الاسكان.

5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:_وحدة انجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي، الإدارة العامة للإسكان، بنك الإسكان، البنك المركزي، الولايات والإدارات الجهوية للتجهيز والمؤسسات الراجعة بالنظر للوزارة.

6- تاريخ توفّر المؤشر: يتم تحيين المعطيات بصفة دورية

7- القيمة المستهدفة للمؤشر: انجاز 30 ألف مسكن ومقسم الى موفى سنة 2022

8- القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية: 30 ألف مسكن ومقسم الى موفى سنة 2022

9- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة قمر بنحمادي الشابي عن الإدارة العامة للإسكان والسيدة هناء الزواغي عن وحدة انجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2019	التقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
عدد المساكن المنجزة والمقاسم المهيّأة في إطار الفوبرولوس	عدد	1277	1638	1556	1000	1100	1200	1200
عدد المساكن المنجزة والمقاسم المهيّأة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي		748	748	1745	6689	1968	1231	1000
عدد المساكن المموّلة في إطار المسكن الأول		0	0	0	500	500	500	500
مجموع المساكن الاجتماعية والمساكن الميسّرة المنجزة		2025	2386	3301	8189	3568	2931	2700

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بالنسبة للفوبرولوس: من المتوقع تمويل اقتناء 1000 مسكن جاهز منجز من قبل باعثيين عقاريين وتمويل اقتناء 100 مقسم مهيأ وذلك حتى موفي سنة 2019.

أما بخصوص التقديرات لسنوات 2020-2022 فإنه من المتوقع تسجيل طلبات إضافية على مساكن الممولة عن طريق الفوبرولوس وعن طريق برنامج المسكن الأول وكذلك الطلبات على اقتناء مقاسم مهيّأة.

- بالنسبة للبرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي: سيتم سنة 2019 إتمام انجاز 6689 مسكن اجتماعي منها 4288 مسكن اجتماعي منجز عن طريق الباعثين العقاريين الخواص و1371 مسكنا عن طريق الباعثين العقاريين العموميين و1000مسكن في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة، ومن المتوقع ان يتم الانتهاء من انجاز 1968 مسكن اجتماعي سنة 2020 موزعة كما يلي:

599 مسكن ومقسم اجتماعي منجز من قبل الباعثين العقاريين العموميين و369 مسكن منجز من طرف الباعثين العقاريين الخواص و1000 مسكن في إطار إزالة المساكن البدائية.

ومن المتوقع سنة 2021 انتهاء أشغال انجاز 1231 مسكنا ومقسما اجتماعيا منها 231 مسكنا ومقسما عن طريق الباعثين العقاريين العموميين و1000 مسكنا في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية، كما سيتم سنة 2022 انجاز 1000 مسكن.

رسم بياني لتطور المؤشر:

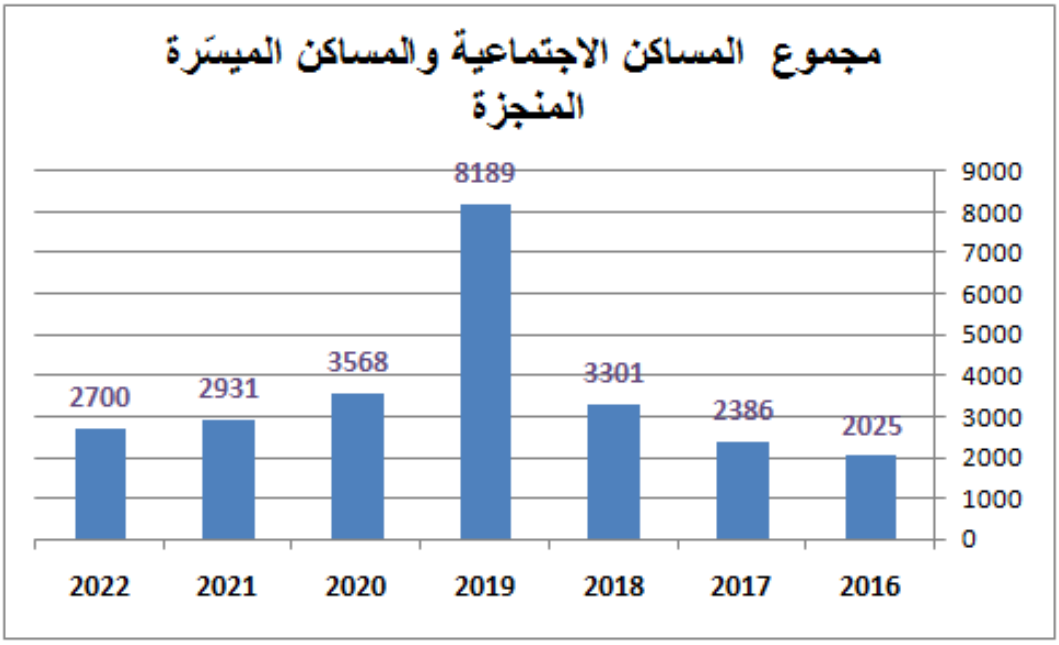

3.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر :

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة سنة 2020
المؤشر: عدد المساكن الاجتماعية والمساكن الميسرة المنجزة والمقاسم المهيئة	انجاز 30 ألف مسكن ومقسم إلى موفى 2021	25000 مسكن ومقسم	3568	1- تقديم قائمات المنتفعين عن طريق لجنة ببنك الإسكان -توفير التمويل الذاتي للراغبين في الإنتفاع بمساكن عن طريق البنك المركزي. - تقديم قائمات المنتفعين للجنة الاستشارية الجهوية لتحسين السكن. - انجاز اشغال طوبوغرافية مختلفة (تشخيص قطعة ارض، تحديد مساحة، امثلة قطاعية، بحث عقاري، اختبار، مشروع تقسيم او تجزئة ارضي او عمودي) - انجاز اشغال تجزئة وتقسيمات ارضية او عمودية. - انجاز مطالب تسجيل عقاري اختياري. - توفير امثلة هندسية. - اعداد محاضر انجاز. - القيام بالمعاينات الفنية للمساكن وبالابحاث الاجتماعية للعائلات المرشحة للانتفاع بالبرنامج من طرف فريق عمل منبثق عن اللجنة الجهوية. - ضبط قائمات الفئات الاجتماعية من طرف اللجنة الجهوية وذلك اثر ترتيبها وفق المقاييس المنصوص عليها بمقتضى الامر	1- توفير مساكن ومقاسم مهيّأة لفائدة الأجراء. أشغال طوبوغرافية وأشغال تقسيمات للمشاريع المندرجة ضمن البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي	38740 200 17250

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة سنة 2020
				عدد 1224 لسنة 2012 ودراسة الاعتراضات. المصادقة على القائمات النهائية وإحالتها إلى لجنة قيادة البرنامج للاعلام. - إبرام عقد الرهن العقاري وسند الدين من طرف بنك الاسكان. - إبرام عقد الانتفاع بالمسكن من طرف المجلس الجهوي. قيام فريق العمل المحدث لدى اللجنة الجهوية بالتثبت من صحة الوثائق المصاحبة لملفات المترشحين وإجراء الابحاث اللازمة في شانها مع المصالح الإدارية الجهوية المعنية. - تتولى اللجنة الجهوية القيام بـ: * إعداد القائمات الاولية حسب كل معتمدية وترتيبها وفق المقاييس المنصوص عليها بالأمر عدد 1224 لسنة 2012 استنادا لتطبيقة إعلامية ثم التداول بشانها والمصادقة عليها. * تعليق القائمات الاولية بمقر الولاية والمعتمدية لقبول الاعتراضات واحالتها الى لجنة قيادة البرنامج للاعلام مصحوبة بمبلغ المنحة ومبلغ الدين الذان يتم تحديدهما حسب كلفة المسكن او المقسم وصنف دخل العائلة. * تتولى لجنة القيادة المصادقة على مبلغ المنحة ومبلغ الدين بالنسبة لكل منتفع. * ابرام عقود الانتفاع من طرف: الباعث العقاري العمومي في صورة انجاز المشاريع من قبله. المجلس الجهوي في صورة انجاز المشاريع من طرف الباعثين العقاريين الخواص.	- إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها - إنجاز مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية	102000

4- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلّقة بالمؤشر:

- محدودية الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لمتابعة مشاريع السكن الاجتماعي في كل الولايات،
- عدم امكانية احتساب جميع المشاريع السكنية المنجزة من طرف الباعثين العقاريين العموميين والخواص
- ارتفاع كلفة المساكن وتوجه الباعثين العقاريين الخواص نحو إنتاج المساكن الرفيعة،
- تقلص الرصيد العقاري من الأراضي الصالحة للبناء خاصة بالمناطق التي تشهد ضغطا عمرانيا كبيرا،
- تقلص إنجاز المقاسم الاجتماعية المهيّأة من قبل الباعثين العقاريين العموميين والخواص.

بطـاقة المـؤشـــر: النسبة التراكمية لتهذيب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية

رمز المؤشر : 2.3.1.3

تسمية المؤشر:النسبة التراكمية لتهذيب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية

تاريخ تحيين المؤشر: أوت 2019

I- الخصائص العامة للمؤشر

1 .البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

2.البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تهيئة المجال الترابي والعمراني وسياسة الإسكان

3.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بالسكن الاجتماعي والميسر وتهذيب وإدماج الأحياء السكنية

4 . تعريف المؤشر: نسبة الأحياء السكنية الفوضوية التي تم تهذيبها سنويا مقارنة مع مجموع الأحياء المبرمجة.

5 .نوع المؤشر:مؤشر نتائج (ind de résultats)

6.طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،

7. التفريعات حسب البرامج الفرعية (الجهوية)

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1 .طريقة احتساب المؤشر العدد التراكمي للأحياء السكنية التي يتم تهذيبها سنويا / العدد الجملي للأحياء المبرمجة.

2 .وحدة المؤشر:: نسبة مائوية

3 .المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وكالة التهذيب والتجديد العمراني.

4 .طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (قوائم...)

5 .مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وكالة التهذيب والتجديد العمراني.

6 .تاريخ توفّر المؤشر :شهر ديسمبر

7 .القيمة المستهدفة للمؤشر[9](تهذيب كل الأحياء المبرمجة) 100 % سنة 2022

8 .القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية :100%

9 .المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: منية بحريني الخميري - الإدارة العامة للإسكان

III - قراءة في نتائج المؤشر

1سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

[9]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	إنجازات				توقعات	تقديرات		
		2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية 155 (الجيل الأول)	نسبة	67	74	82	83	93	100	100
النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية 146 (الجيل الثاني)	نسبة	-	-	-	-	3	13	40
المجموع	نسبة	67	74	82	82	*54	60	70

***ملاحظة : انخفاض مجموع النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية من 82 %سنة 2019 إلى 54 % سنة 2020 تعود إلى بلوغ البرنامج الأول نسبة 93% من الأشغال وانطلاق البرنامج الثاني في مرحلة الدراسات بنسبة 3%.**

رسم بياني لتطور المؤشر:

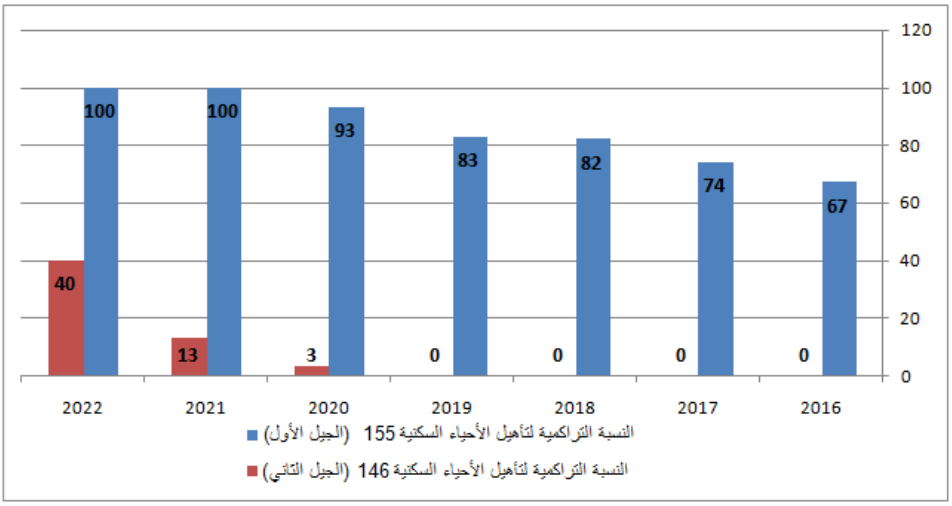

2-تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بعد تسجيل نسق مرضي لإنجاز تهذيب الأحياء السكنية في جزئه الأول حيث تم إلى موفى شهر أوت 2019 إنجاز ما يلي:

- انتهت أشغال البنية الأساسية بـ 120 حي من 155حي.

- انتهت أشغال تحسين سكن بـ 86 حي من 102 حي مبرمج بها مكونة تحسين السكن.

- انتهاء 61 مشروع تجهيزات جماعية من جملة 129 مشروع مبرمج.

تمت المصادقة بمخطط التنمية على إنجاز الجزء الثاني الذي يخص حوالي 146 حي بكلفة 635 م.د.، حيث سينطلق البرنامج خلال سنة 2020 ويتواصل على مدى 5 سنوات، وبالتالي سيتم احتساب وتحديد قيمة المؤشر لكل برنامج حتى يتسنى لنا متابعته ومراقبته.

فبالإضافة إلى البرامج الوطنية المذكورة، فإن وزارة الشؤون المحلية والبيئة تشرف على عدّة برامج أخرى لتهذيب الأحياء الشعبية نخصّ بالذكر منها البرنامج الخصوصي لتهذيب الأحياء الشعبية للحد من التفاوت الجهوي الذي يتمثل في تهذيب 220 حي بكلفة تناهز 225 مليون دينار. تتولى وكالة التهذيب والتجديد العمراني إنجاز جزءا منه يتمثل في تهذيب 146 حي بقيمة 153 مليون دينار.

5- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات لإعتمادات للأنشطة لسنة 2020
المؤشر 2.3.1.3 النسبة التراكمية لتهذيب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية	%100	100%	%54	-متابعة تقدم انجاز المشاريع من قبل اللجنة الوطنية لقيادة البرنامج	-تهذيب وإدماج أحياء سكنية	58853

6- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

صعوبة في توفير الاعتمادات لتهذيب الأحياء العشوائية، خاصة وأن الدولة هي التي تتحمل كامل الكلفة دون مساهمة المواطن.

- ندرة الأراضي الدولية المخصصة من قبل الجهات لتنفيذ مكونة التجهيزات الجماعية.

- تقلص الأراضي الصالحة للبناء التي تتماشى مع القدرة الشرائية للمواطن، مما ينجر عنه تنامي ظاهرة التوسع العمراني العشوائي وارتفاع عدد الأحياء الفوضوية.

بطاقة المؤشر: نسبة الدراسات المنجزة على النطاق الجهوي

رمز المؤشر:1.1.2.3
تسمية المؤشر: نسبة الدراسات المنجزة
تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2019

I- الخصائص العامة للمؤشر

3- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان
4- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تهيئة المجال الترابي والعمراني وسياسة الإسكان
5- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحقيق النجاعة في انجاز المشاريع المفوضة
6- تعريف المؤشر: نسبة الدراسات المنجزة والمتعلّقة بإعداد الدراسات ومتابعة ومراقبة أشغال إزالة المساكن البدائية وإعداد وتهيئة التقسيمات لمشاريع بناء مساكن اجتماعية في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي
7- نوع المؤشر: مؤشر نتائج.

8- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

9- التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية): حسب الجهات

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الدراسات المنجزة سنويا / عدد الدراسات المبرمجة في السنة
2. الوحدة: النسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: عدد الدراسات المبرمجة وعدد الدراسات المنجزة سنويا.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير تقييم عروض الدراسات المنجزة والمصادق عليها سنويا – قائمة الدراسات المبرمجة من طرف الإدارات الجهوية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الإدارات الجهوية للتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية
6. تاريخ توفير المؤشر: يتم تحيين المعطيات بصفة دورية خلال شهر ديسمبر
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: بلوغ نسبة 71% موفى سنة 2022
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية: بلوغ نسبة 71 % موفى سنة 2022
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: ثريا بن جمور

III-قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	إنجازات			2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
إعداد الدراسات والمتابعة والمراقبة الفنية لأشغال إزالة المساكن بدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها	نسبة	-	-	-	79%	28%	28%	56%
إعداد الدراسات العمرانية (أشغال طوبوغرافية + أشغال التقسيم) لمشاريع بناء مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية		-	-	-	86%	81%	80%	86%
المجموع		-	-	-	82%	55%	54%	71%

2. تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغ مجموع الدراسات المبرمجة من طرف الإدارات الجهوية خلال سنة 2019 والمتعلقة بالدراسة والمتابعة والمراقبة الفنية لأشغال إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها 185 دراسة من المتوقع أن ينجز منها 147 دراسة أي بنسبة قدرها 79%، وسيرتفع عدد الدراسات المتوقعة خلال سنة 2020 ليصل إلى 207 دراسة.

كما بلغ عدد الدراسات العمرانية (أشغال طوبوغرافية + أشغال التقسيم (لمشاريع بناء مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية خلال سنة 2019 7 دراسات سينجز منها 6 دراسات أي بنسبة قدرها 86%، وسيرتفع عدد الدراسات خلال سنة 2020 إلى 27 دراسة من المتوقع أن ينجز منها 22 دراسة أي بنسبة قدرها 82%.

ونلاحظ أن نسبة الإنجاز المتعلّقة بعنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها من المتوقع أن تنخفض خلال سنتي 2020 و2021 و2022 مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك إلى أن الدراسات المتعلّقة بالمتابعة والمراقبة الفنية للأشغال يرتبط إنجازها بإنجاز الأشغال.

3. رسم بياني:

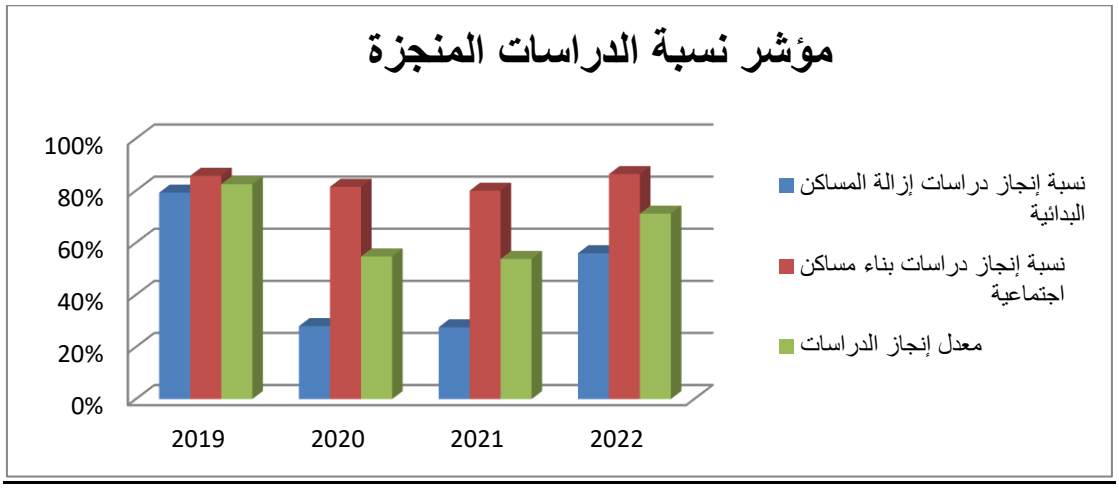

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020
نسبة الدراسات المنجزة	71 % سنة 2022			- إجراء المعاينات - برمجة الدراسات والمراقبة الفنية - الإعلان عن طلبات العروض - فتح وتقييم العروض - عرض نتائج تقييم العروض على أنظار وحدة السكن الاجتماعي لإبداء الرأي الفني والمالي - إسناد الاستشارة - المتابعة الفنية - خلاص المزودين	- متابعة إنجاز المشاريع المفوضة	430

5. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

- إمكانية تجاوز آجال انجاز الدراسة لمدة سنة وهو ما ينجر عنه صعوبة في احتساب المؤشر.
- نقص في الموارد البشرية المكلفة بمتابعة الدراسات المنجزة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي.

برنامج
القيادة والمساندة

بطاقات مؤشرات قيس الأداء

لبرنامج

القيادة والمساندة

بطاقــة المـؤشــر: نسبة تحقيق الأهداف لمختلف البرامج

رمز المؤشر: 9-1-1- 2

تسمية المؤشر: نسبة تحقيق الأهداف لمختلف البرامج .

تاريخ تحيين المؤشر: شهر جوان من كل سنة.

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج 9 :القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي 1: القيادة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها.
4. تعريف المؤشر :قيس نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج مقارنة بالتقديرات المرسومة.
5. نوع المؤشر : نتيجة
6. طبيعة المؤشر: جودة
7. تفريعات المؤشر: وطني

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: معدل نسب الإنجازات مقارنة بتقديرات كافة المؤشرات.
2. وحدة القيس: النسبة المائوية (%)
3. المعطيات الأساسية إحتساب المؤشر: معطيات ذات طابع إداري
4. طريقة تجميع البيانات الأساسية لإحتساب المؤشر: التقرير السنوي للقدرة على الأداء.
5. مصدر البيانات الأساسية لإحتساب المؤشر: إحصائيات ذات صبغة إدارية
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر جوان من كل سنة.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: العمل على تحقيق نسبة 99 % في حدود سنة 2022.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : الإدارة العامة للتخطيط والتعاون وتكوين الإطارات.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	إنجازات			توقعات	تقديرات		
		2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المؤشر 2.1.1.9: نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج	%	82	95	98	97	98	99	99

2. تحليل ومناقشة نتائج انجازات المؤشر:

قدرت التوقعات الخاصة بهذا المؤشر بعنوان سنة 2018 بـ 96 % وهي منخفضة مقارنة بالإنجازات التي كانت في حدود 98 % وتعود هذه النسبة المرتفعة أساسا بإعطاء الأولوية في ميزانية التنمية لسنة 2018 للمشاريع المتواصلة والمدرجة بمخطط التنمية 2016-2020. وبالرجوع لنسب تحقيق أهداف مختلف البرامج (رسم بياني رقم 1) يمكن تفسير هذه النتيجة كما يلي:

- حقق كل من البرنامج 1 "البنية الأساسية للطرقات" والبرنامج 9 "القيادة و المساندة" أهدافهم بنسب أعلى من المعدل و هي على التوالي 103 %و 114 % و 101 % وهي نسب تتجاوز معدل نسب الإنجاز مقارنة بتقديرات كافة المؤشرات.
- في حين حقق البرنامج 3 "التهيئة الترابية والتعمير والإسكان " 86 %من أهدافه وهي نسبة أقل من المعدل. وترجع هذه النسبة بالأساس إلى تحقيق الهدف 2 بالنسبة للبرنامج الفرعي المحافظة على الشريط الساحلي و إحكام إنجاز المنشآت الميناائية أقل نسبة و هي 72% و تفسر هذه النسبة لعدة أسباب نذكر منها
- تأخر الإنطلاق في بعض المشاريع لعدم استكمال الدراسات اللازمة سنة 2018.
- كان من المتوقع حماية 4.8 كلم من الشريط الساحلي إلا أنه تمت حماية 1.6 كلم سنة 2018
- عدم استلام مشروعين (أشغال حماية مدينة قابس وأشغال إنجاز ميناء سيدي منصور) وإيقاف أشغالها لاختلاف مع المجتمع المدني على بعض التفاصيل.

بالنسبة للبرنامج 3 تلك النسبة تفسر أولا بضعف نسب المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية (36%) و يمكن تفسيرها بعدم قدرة الجماعات المحلية على التحكم في مجالها الترابي و السيطرة على النمو العمراني من ناحية و عدم قدرة المصالح الجهوية المكلفة بالتعمير التابعة للوزارة على مساعدة الجماعات المحلية و الإحاطة بها بسبب النقص في الإطارات المختصة و الإمكانيات اللازمة من جهة أخرى، و ثانيا بضعف عدد المساكن الإجتماعية و المساكن الميسرة المنجزة بالنسبة للتقديرات حيث قدرت بحوالي 14792 لم يتم انجاز سوى 3301 منها و يرجع ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- عزوف مشاركة المقاولات في طلبات العروض في بعض الجهات،
- تراجع إقبال الباعثين العقاريين على إنجاز مساكن اجتماعية عن طريق الفوبرولوس وذلك لعدم إستجابة المنظومة التشريعية للتغييرات الإقتصادية والإجتماعية ولغلاء الأسعار
- تأخير في تحديد قائمات المنتفعين بالمساكن والمقاسم الإجتماعية من قبل اللجان الجهوية المحدثة على مستوى كل ولاية.

رسم بياني : نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج لسنة 2020

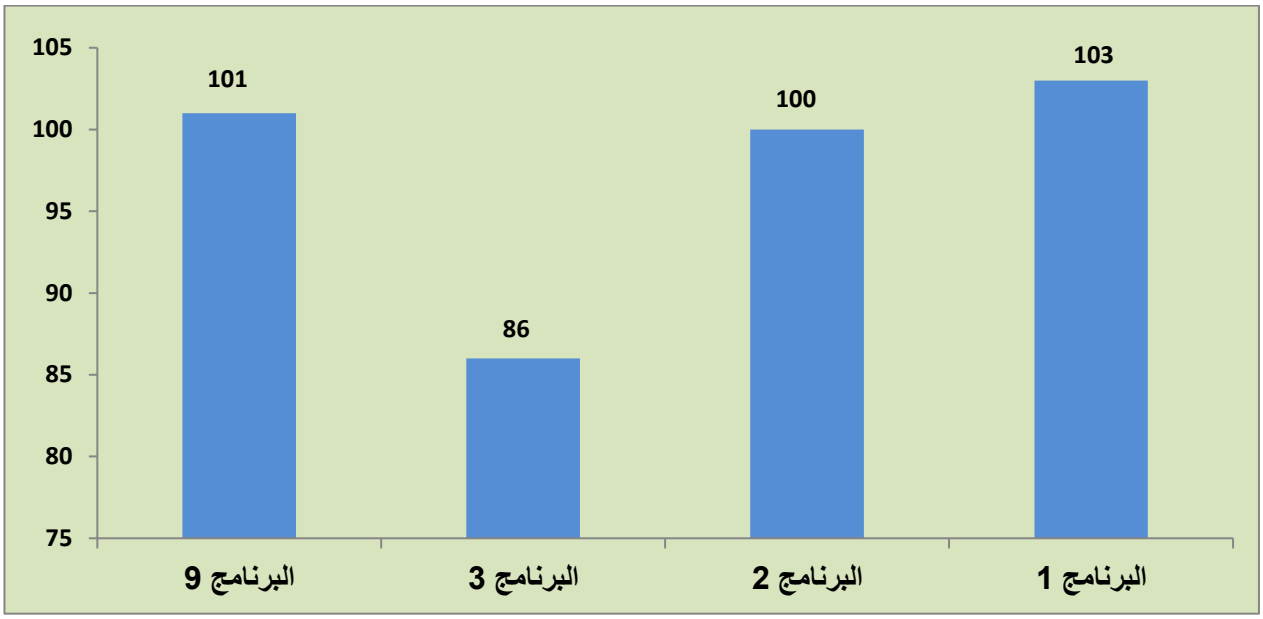

3. **رسم بياني لتطور المؤشر :**

رسم بياني لتطور نسبة تحقيق الأهداف لمختلف برامج المهمة خلال الفترة 2016- 2022

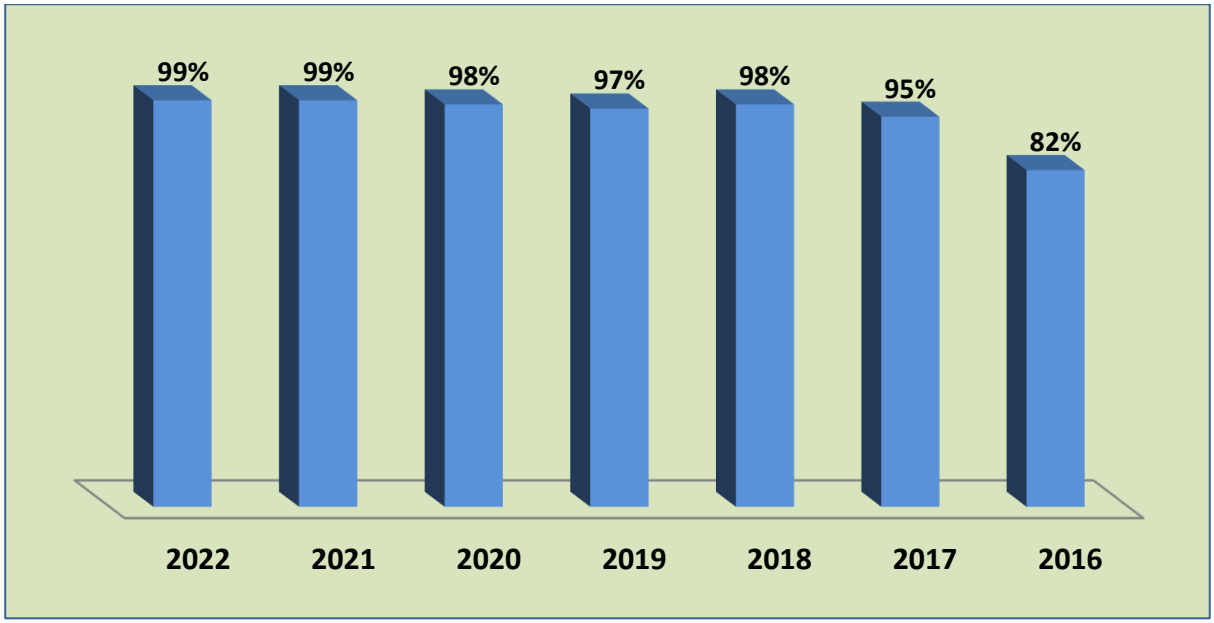

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

* التركيز في إعداد الميزانية على المشاريع المدرجة بمخطط التنمية 2016-2020 والأولوية المطلقة للمشاريع التي بصدد الإنجاز والمشاريع والبرامج المنبثقة عن المجالس الوزارية.

* حسن تطبيق أحكام الأمر الحكومي عدد 394 لسنة 2017 والمؤرخ في 29 مارس 2017 المتعلق بإحداث إطار موحد لتقييم وإدارة الإستثمارات العمومية.

* يعتمد المؤشر على إحتساب معدل تحقيق كافة الأهداف لإنجازاتها مقارنة بالتوقعات المأمولة وتمكن هذه الطريقة من تحديد الهدف الذي عرف أقل نسبة إنجاز مقارنة بالتوقعات المرسومة ثم تحديد المؤشر المسؤول عن هاته النتائج وبالتالي يتم العمل إمّا على معالجة الصعوبات المتعلقة بالمؤشر المعني والتي تمكن من معالجة النقص في تحقيق الأهداف أو إعتبار المؤشر غير مجدي والعمل على تغييره بمؤشر ذو فعالية.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

* مؤشر نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج يعتمد في طريقة إحتسابه على معدل نسب الإنجازات مقارنة بتقديرات كافة المؤشرات، هذه الطريقة لا تعكس بدقة نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج لأن وزن البرامج بقطاع التجهيز وكذلك نوعية مشاريع مختلف البرامج مختلفة (من حيث الآجال ومن حيث العراقيل والإشكاليات التي يمكن أن تعترضها).

بطاقــة المـؤشــر: نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفى شهر سبتمبر

رمز المؤشر: 3.1.1.9

تسمية المؤشر: نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفى شهر سبتمبر.

تاريخ تحيين المؤشر: شهر سبتمبر من كل سنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج 9 " القيادة والمساندة "

2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي1 " القيادة "

3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها.

4. تعريف المؤشر: تأمين صرف اعتمادات الدفع بنسق تصاعدي يعادل النسبة المقدرة.

5. نوع المؤشر: نتيجة

6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة

7. التفريعات: المصالح المركزية والجهوية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: نفقات التنمية المأمور بصرفها/اعتمادات التنمية المرسمة ضمن الموارد العامة للميزانية والموارد الخارجية الموظفة

2. وحدة المؤشر: النسبة المائوية (%)

3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: معطيات ذات طابع إداري

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الاعتماد على قاعدة بيانات نظام أدب ونظام سياد.

5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: إحصائيات ذات صبغة إدارية.

6. تاريخ توفر المؤشر: شهر سبتمبر.

7. القيمة المستهدفة للمؤشر: بلوغ نسبة 75 % في موفى 2020.

8. المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية: الإدارة العامة للمصالح المشتركة (إدارة الشؤون المالية)

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

المؤشر3.1.1.9: نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفى شهر سبتمبر	الوحدة	الإنجازات			توقعات	التقديرات		
		2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفى شهر سبتمبر	%	74	65	76	83	72	73	75
نفقات التنمية المأمور بصرفها	م د	662	926	1067	830	936	1114	1247
اعتمادات التنمية المرسمة ضمن الموارد العامة للميزانية والموارد الخارجية الموظفة	م د	894	1421	1400	1000	1300	1526	1663

2. تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

قدرت نسبة استهلاك الاعتمادات في موفى شهر سبتمبر من سنة 2018 نسبة 65% و يرجع ذلك أساسا إلى حجم الإستثمارات المنجزة سنة 2018 مقارنة بالسنوات الأخيرة حيث أن ما تم صرفه سنة 2018 تجاوز بكثير ما تم صرفه سنتي 2016 و 2017 وهذا يعود إلى الحجم الهائل للمشاريع الجديدة و إلى إعادة تشغيل العديد من المشاريع المعطلة بفضل المساعي المبذولة لحل الإشكالية العالقة نذكر منها خاصة تلك المرتبطة بالوضعيات العقارية و كذلك المتابعة المستمرة لإنجاز المشاريع و عقد الجلسات الدورية للحث على مزيد الرفع من نسق صرف الاعتمادات والحرص على تذليل الصعوبات العقارية والمالية وتلك المرتبطة بالإجراءات والمقاولة.

ينتظر من توقعات 2019 أن تتجاوز النسبة 83 % و يعود هذا بأساس إلى الإنخفاض في اعتمادات الدفع المرسمة و اللتي لا تغطي احتياجات الوزارة مقارنة بحجم المشاريع حيث أن الإعتمادات المتوفرة سيقع صرفها على المشاريع المتواصلة و بذلك سيقع تسجيل احتياجات أكيدة لخلاص مستحقات المقاولات و المتعاملين مع الإدارة.

كما تسعى الوزارة مع مصالح وزارة المالية لترسيم اعتمادات الدفع الضرورية للسنوات القادمة و العودة إلى النسق العادي للصرف و بلوغ نسبة 75 % سنة 2020.

3. رسم بياني لتطور للمؤشر:

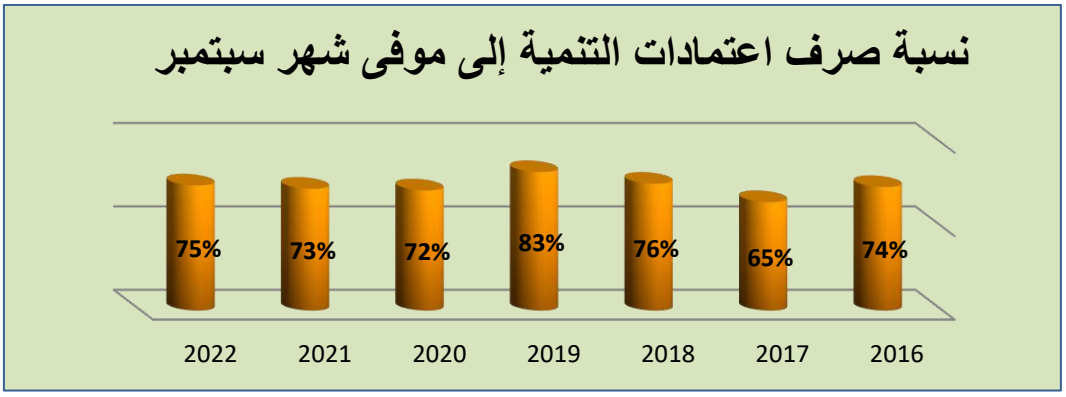

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- عقد اجتماعات دورية لرؤساء البرامج والبرامج الفرعية والمديرين الجهويين لمتابعة تنفيذ ميزانية التنمية
- مباشرة زيارات ميدانية لتذليل مختلف الصعوبات التي قد تعيق نسق الإنجاز
- متابعة مستمرة لإنجاز المشاريع
- الحرص على توفير الإعتمادات الضرورية لجملة المشاريع المبرمجة
- تحيين النصوص الترتيبية المتعلقة بالمشاكل العقارية في إطار تفعيل قانون الانتزاع الجديد
- إستباق التصفية العقارية ومتابعة الإجراءات والتقليص منها.
- توفير رصيد عقاري والتقليص من إجراءات تغيير الصبغة
- الحصول على التراخيص الضرورية والتنسيق مع المتدخلين العموميين قبل الإعلان عن طلب العروض
- توفير الإعتمادات الضرورية مسبقا والتسريع في خلاص المقاولات
- مراجعة منظومة وآلية إحالة الإعتمادات إلى الجهات والتصرف فيها بغية تقليص الآجال وإرساء مرونة في التصرف
- تفعيل المنظومة الوطنية لمتابعة المشاريع العمومية

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- طول الإجراءات الإدارية في المسائل العقارية والمالية.
- تأخر إنجاز الأشغال لظروف طارئة وقاهرة خارجة عن نطاق الإدارة.
- تعطل المشاريع نتيجة المشاكل العقارية أو مشاكل المقاولة.
- تطور نسق صرف اعتمادات التنمية يعود للهياكل المكلفة بتنفيذ المشاريع
- حجم الإعتمادات المرسمة لها تأثير مباشر على المؤشر سواء بالزيادة أو بالنقصان.

بطاقــة المـؤشــر: تطور كتلة الأجور

رمز المؤشر:1.1.2.9

تسمية المؤشر: تطور كتلة الأجور.

تاريخ تحيين المؤشر: شهر فيفري من كل سنة

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج 9 "القيادة والمساندة"
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي 2 "المساندة"
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية
4. تعريف المؤشر: المتابعة سنوية لتطور حجم اعتمادات التأجير
5. نوع المؤشر: منتوج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نتائج
7. التفريعات: المصالح المركزية والجهوية للتجهيز

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1- طريقة احتساب المؤشر: (اعتمادات التأجير المستهلكة لسنة (n) - اعتمادات التأجير لسنة (n-1)/ اعتمادات التأجير المستهلكة لسنة (n-1))*100

2- وحدة المؤشر: النسبة

3- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: معطيات ذات مصدر إداري

4- طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: إحصائيات ذات مصدر إداري

5- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : منظومات "إنصاف" و"أدب" و" أمد" والمنظومة الداخلية لمتابعة تأجير الأعوان

6- تاريخ توفر المؤشر: شهر فيفري.

7- القيمة المستهدفة للمؤشر: يهدف هذا المؤشر إلى التحكم في نسبة تطور كتلة الأجور من خلال الحفاظ على نفس حجم كتلة الأجور.

8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للمصالح المشتركة (إدارة الشؤون المالية).

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			إنجازات	التقديرات		
		2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
كتلة الأجور	أ د	86.446	88.135	81.810	87.873	110.794	110.794	110.794
نسبة تطور كتلة الأجور	%	13.22	1.95	-7.18	16.02	16.72	0	0

2. تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

يهدف المؤشر إلى التحكم في استقرار نسبة تطور كتلة الأجور ولكن في قراءة للجدول أعلاه نلاحظ عدم استقرار في هذه النسبة من سنة إلى أخرى والتي تفسر بعدم استقرار المناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلاد خلال تلك السنوات و ما يتبعه من قرارات كان لها تأثير مباشر على كتلة الأجور كالمغادرة الإختيارية، التقاعد الإستثنائي، الإعتماد الجبائي...

- **سنة 2017**

تقدر نسبة تطور كتلة الأجور بـ1.95 % ترجع لعدة عوامل وهي:

*عامل التأجيلEFFET REPORT: هو تأثير الزيادات في الأجور بعنوان السنة المنقضية على ميزانية السنة الجارية. و قد سجلنا سنة 2017 نسبة تقدر بـ4.09 %.

عامل التأثير الحالي: تأثير الزيادات في الأجور خلال السنة الحالية على الميزانية بعنوان نفس السنة. لم يؤثر هذا العامل على تطور كتلة الأجور سنة 2017 لأنه تم صرف الزيادات في الأجور في شكل اعتماد جبائي.

*عامل التعويضEFFET NORIA: الفارق المسجل بين كلفة الأجور المسندة للأعوان المؤجرين الجدد (نقلة بين الوزارات, إنتدابات, إستئناف العمل إثر نهاية إلحاق) وما كان سيتقاضاه الأعوان المغادرين (الإحالة على التقاعد, الإحالة على عدم المباشرة, إلحاق) بعنوان نفس السنة، ويكون هذا العامل عادة سلبي.

وقد سجلنا سنة 2017 نسبة تقدر بـ3.06- % ويفسر ذلك من خلال عدم إقرار إنتدابات خلال السنة باستثناء انتدابات الآلية 16 في حين سجلنا مغادرة حوالي 400 عون من مختلف الأصناف و الرتب.

* عامل التدرج والترقية والإدماج والتكليف بالخطط الوظيفية EFFET GLISSEMENT: يحوصل هذا العامل مدى تأثير التدرج والترقية والإدماج والتكليف بالخطط الوظيفية على مجمل حجم الأجور. حيث سجلنا سنة 2017 نسبة تقدر بـ 0.93 %.

- **سنة 2018:**

تقدر نسبة تطور كتلة الأجور بـ7.79- % ترجع لعدة عوامل وهي:

*عامل التأجيلEFFET REPORT: هو تأثير الزيادات في الأجور بعنوان السنة المنقضية على ميزانية السنة الجارية حيث لم يؤثر هذا العامل على تطور كتلة الأجور سنة 2018 لأنه تم صرف الزيادات في الأجور في شكل اعتماد جبائي.

عامل التأثير الحالي: تأثير الزيادات في الأجور خلال السنة الحالية على الميزانية بعنوان نفس السنة و لم يؤثر هذا العامل على تطور كتلة الأجور سنة 2018 لأنه تم صرف الزيادات في الأجور في شكل اعتماد جبائي.

*عامل التعويضEFFET NORIA: الفارق المسجل بين كلفة الأجور المسندة للأعوان المؤجرين الجدد (نقلة بين الوزارات, إنتدابات, إستئناف العمل إثر نهاية إلحاق) وما كان سيتقاضاه الأعوان المغادرين (الإحالة على التقاعد, الإحالة على عدم المباشرة, إلحاق) بعنوان نفس السنة، ويكون هذا العامل عادة سلبي.

وقد سجلنا سنة 2018 نسبة تقدر بـ-7.79 % ويفسر ذلك من خلال:

- عدم إقرار إنتدابات خلال سنة 2018.
- مقابل مغادرة حوالي 513 عون للأسباب التالية:

✓ 179 عون من أجل الإحالة على التقاعد الإستثنائي

✓ 216 عون تقاعد من أجل بلوغ السن القانونية

✓ 27 عون الإنقطاع النهائي عن العمل (الوفاة، الإستقالة، تعليق العقد، العزل)

✓ 41 عون من أجل الأعمال المنهكة و المخلة بالصحة

✓ 50 عون في إطار المغادرة الإختيارية.

* عامل التدرج والترقية والإدماج والتكليف بالخطط الوظيفية EFFET GLISSEMENT: يحوصل هذا العامل مدى تأثير التدرج والترقية والإدماج والتكليف بالخطط الوظيفية على مجمل حجم الأجور. حيث سجلنا سنة 2018 نسبة ضئيلة تقدر بـ 0.62 %.

- **سنة 2019:**

نسبة تطور تقدر بـ16.02 % ترجع بالأساس إلى التخلي عن الإعتماد الجبائي و إلى إقرار الزيادة في الأجور بمفعول رجعي بالإضافة إلى تقديرات مرتبات الأعوان اللذين سيستأنفون عملهم إثر نهاية الإلحاق.

- **سنة 2020:**

نسبة تطور تقدر بـ 16.72% ترجع بالأساس إلى تأثير الزيادة في الأجور بعنوان سنتي 2019 و 2020 كذلك إلى الزيادة في نسب مساهمات المشغل بعنوان التقاعد بالإضافة إلى تقديرات مرتبات الأعوان اللذين سيستأنفون عملهم إثر نهاية الإلحاق.

3. رسم بياني لتطور للمؤشر:

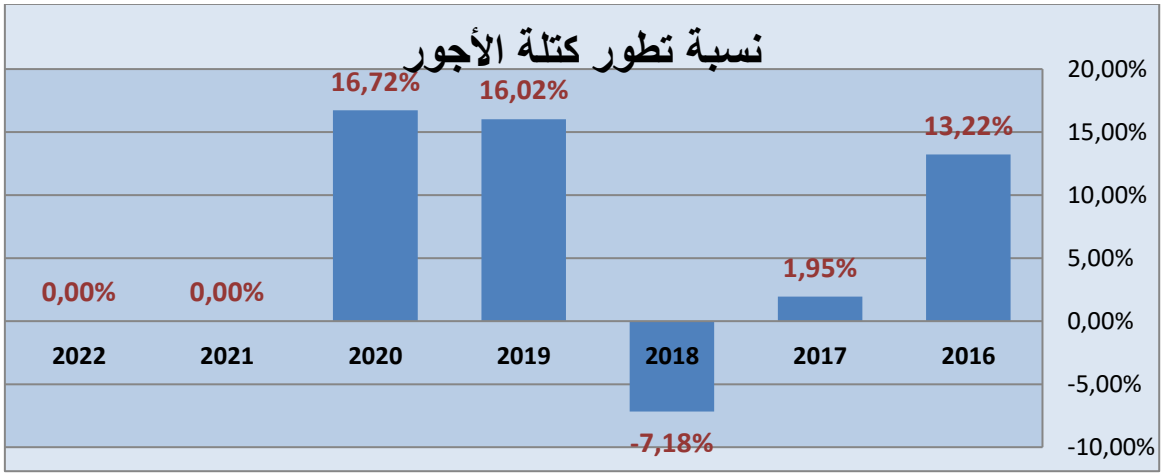

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

من أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق الهدف من مؤشر تطور كتلة الأجور هي :

- تحقيق معادلة بين الانتدابات والأعوان المغادرين حسب الشغورات المسجلة مع مراعاة التطابق بين الخطط والمؤهلات المطلوبة.
- إعداد قاعدة معطيات تشمل جميع المعلومات حول المسار المهني للعون مما يسهل عملية إعداد المؤشر على الوجه المطلوب.
- فتح مناظرات ترقية وإعداد حلقات تكوينية لفائدة الأعوان للحفاظ على نسبة تأطير عالية.
- تطبيق الأمر عدد 1143 لسنة 2016 و المتعلق بإعادة توظيف الأعوان لسد الشغورات و تغطية الحاجات المتأكدة.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم توفر قاعدة معطيات شاملة و دقيقة
- عدم توفر قانون إطار
- تتسم المعطيات المدرجة بمنظومة " إنصاف " أحيانا بعدم الوضوح
- الحرص على المصادقة على القرارات في الأبان
- عدم تحقيق المعادلة بين الإجراءات المتخذة و حاجيات الإدارة.

بطـاقـــة المـؤشـــر: معدل المشاريع التي يشرف عليها كل إطار فني

رمز المؤشر:2.1.3.9

تسمية المؤشر : معدل المشاريع التي يشرف عليها كل إطار فني

تاريخ تحيين المؤشر : شهر جوان من السنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج 9 : القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي 3: الجهوي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: نجاعة الإدارة الجهوية من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية.
4. تعريف المؤشر:
5. نوع المؤشر : مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. تفريعات المؤشر: المصالح الجهوية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر: (العدد الجملي للمشاريع بالإدارات الجهوية / عدد الإطارات الفنية بالإدارات الجهوية (أ1+أ2)
- وحدة المؤشر: معدل
- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: قاعدة بيانات إدارية خاصة بعدد المشاريع بكل إدارة جهوية / قاعدة بيانات إدارية خاصة بعدد الإطارات الفنية بكل إدارة جهوية.
- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: قاعدة بيانات.
- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : إحصائيات ذات صبغة إدارية.
- تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر من السنة.
- القيمة المستهدفة للمؤشر: التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية.
- المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية: الإدارة الفرعية للشؤون العامة بالإدارة العامة للمصالح المشتركة بالتنسيق مع كل من إدارة الشؤون الإدارية والإدارة العامة للتنسيق بين المصالح الجهوية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

المؤشر : 2.1.3.9	الوحدة	الإنجازات			2019	التقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
العدد الجملي للمشاريع بالإدارات الجهوية (1)	عدد	-	-	-	3913	4108	4313	4528
عدد الإطارات الفنية بالإدارات الجهوية (2)	عدد	-	-	-	1010	1078	1135	1209
المؤشر (1)/(2)	معدل	-	-	-	3،8	3،8	3،8	3،7

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

خلال سنة 2019، بلغ معدل عدد المشاريع التي يشرف عليها كل إطار فني بالهياكل الجهوية لوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية ما يقارب الأربعة مشاريع.

- ينتظر أن يسجل مؤشر معدل عدد المشاريع التي يشرف عليها كل إطار فني إستقرارا خلال السنوات الثلاث القادمة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

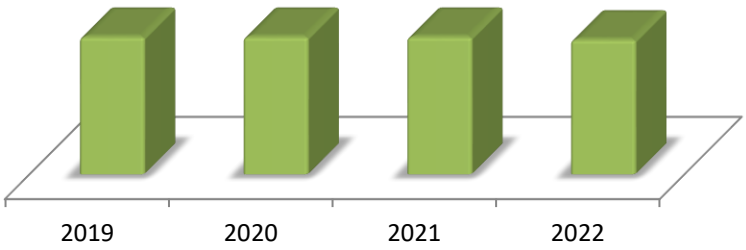

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- المخطط الخاص بالمشاريع المبرمجة للمرحلة القادمة،
- الإنتدابات المقترحة،
- الترقيات المبرمجة.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- غياب مقاييس معتمدة في هذا الإطار،
- صعوبة تحديد القيمة المنشودة للمؤشر،
- غياب الإنتدابات.

بطاقات مؤشرات قيس الأداء المراعية للمساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وبين كافة فئات المجتمع

البرنامج الأول:

البنية الأساسية للطرقات

بطـاقة المـؤشـــر: نسبة مخصصات نفقات استثمار البرنـامج 1 لفائدة النساء الريفيات

رمز المؤشر 2.2.1.1:

تسمية المؤشر: نسبة مخصصات نفقات الاستثمار البرنامج 1 لفائدة النساء الريفيات

تاريخ تحيين المؤشر:ديسمبر 2018

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج 1 "البنية التحتية للطرقات"

2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي 1:" تطوير وصيانة البنية التحتية للطرقات "

3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين وصول النساء والرجال من المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرقات المرقمة

4- تعريف المؤشر: تتبع استفادة النساء الريفيات من نفقات استثمار البرنامج 1 فيما يتعلق بنشاط تهيئة المسالك الريفية

5- نوع المؤشر: مؤشر منتوج (Ind de produit)

6- طبيعة المؤشر: مؤشر موارد

7- التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر (Formule):

اعتمادات النشاط 8 تهيئة المسالك الريفية المخصصة للنساء الريفيات

اعتمادات الدفع نفقات الاستثمار المخصصة للبرنامج 1 البنية التحتية للطرقات

اعتمادات النشاط 8 تهيئة المسالك الريفية المخصصة للنساء الريفيات = (اعتمادات الدفع المخصصة للنشاط 8 تهيئة المسالك الريفية / العدد الجملي لسكان الريف²)* العدد الجملي للنساء الريفيات

2- وحدة المؤشر: نسبة %

3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

اعتمادات دفع: نفقات الاستثمار (موارد عامة للميزانية وموارد قروض خارجية موظفة)

اعتمادات دفع: نفقات النشاط 8 "تهيئة المسالك الريفية"

التعداد الأساسي للسكان الريفيين إناث هو 1786272 امرأة سنة 2014

التعداد العام للسكان و السكنى لسنة 2014 مع اعتبار نسبة نمو ديمغرافي 1,03%

4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (وثائق إدارية)

5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

وثائق الميزانية وموقع المعهد الوطني للاحصاء

6- تاريخ توفّر المؤشر: ديسمبر من السنة N

7- القيمة المستهدفة للمؤشر[10](Valeur cible de l'indicateur): 3,4% سنة 2022

8- القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية 3,4%

9- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للجسور والطرقات

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2019	التقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
اعتمادات الدفع المخصصة للنشاط 8 تهيئة المسالك الريفية	أ د	194 462	173 897	104 394	35 500	56 000	90 000	73 200
اعتمادات الدفع المخصصة للبرنامج 1 البنية التحتية للطرقات	أ د	843 729	1 069 186	1 191 835	624 500	873 400	1 002 000	1 076 371
العدد الجملي لسكان الريف	عدد	3 618 488	3 655 758	3 693 413	3 731 455	3 769 889	3 808 719	3 847 948
العدد الجملي للنساء الريفيات	عدد	1 823 259	1 842 038	1 861 011	1 880 180	1 899 545	1 919 111	1 938 878
اعتمادات النشاط 8 تهيئة المسالك الريفية المخصصة للنساء الريفيات	أ د	97 984	87 622	52 602	17 887	28 217	45 349	36 884
المؤشر 2.2.1 نسبة مخصصات نفقات الاستثمار البرنامج 1 لفائدة النساء الريفيات	%	%11,6	%8,2	%4,4	%2,9	%3,2	%4,5	%3,4

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يوضح المؤشر النسبة المأوية من اعتمادات نفقات استثمار البرنامج 1 التي تستفيد منها النساء الريفيات باعتبار ارتباط نفقات نشاط تهيئة المسالك الريفية بتسهيل الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية وكذلك سوق الشغل. مما يمكن من

[10] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

مساعدتها للحصول على فرص متكافئة بينها وبين الرجل في مختلف هذه المجالات. وتعتبر سنة 2016 سنة استثنائية حيث شهدت انطلاق حوالي 965 كم من المسالك الريفية الى جانب 750 كم انطلقت سنة 2015 مما يفسر ارتفاع نسبة المخصصات بين سنتي التصرف 2016و 2017 لذلك تعتبر نسبة 3,4% من مخصصات الإستثمار البرنامج 1 . لفائدة النساء الريفيات هي النسبة العادية وسوف يعمل البرنامج 1 على المحافظة عليها. وتجدر الاشارة إلى أن هذا المؤشر يتماشى مع المؤشر 5 ج1 من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر"نسبة البلدان التي لديها نظم لتخصيص وتتبع المخصصات العامة المرصودة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة".

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

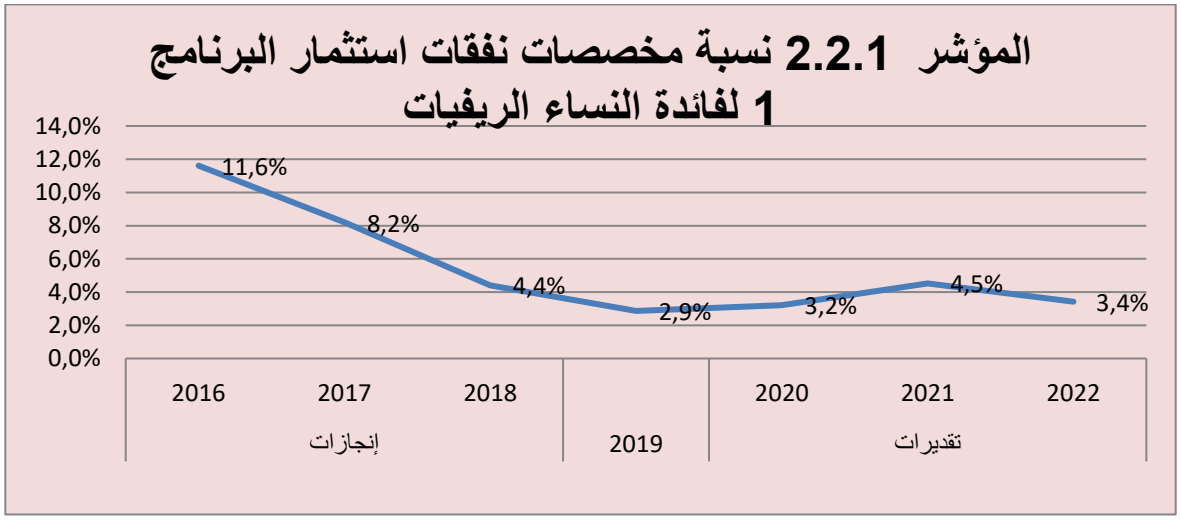

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020
المؤشر 2.2.1.1 تتبع نسبة مخصصات نفقات استثمار البرنامج 1 لفائدة النساء الريفيات	%3,4	%3,4	%3,2	-	النشاط 8 تهيئة المسالك الريفية	56 000 أد

5- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- نقص في البيانات والمعلومات المصنفة حسب الجنس لدى الهيئات المختصة (المعهد الوطني للاحصاء ...) لإجراء تحليلات واقعية لتباينات مبدأ تكافئ الفرص والمساواة؛
- عدم تجاوب المسؤولين أحيانا مع مفهوم مبدأ تكافئ الفرص والمساواة وعدم إدراك أهميته في التخطيط من أجل النمو الاقتصادي؛
- المشاريع التي يعنى بها هذا المؤشر هي ذاتها المشاريع التي يعنى بها المؤشر 1.2.1

البرنامج الثاني:

حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

بطـاقة المـؤشـــر: : العدد التراكمي للدراسات المعلنة والمتضمنة للنوع الاجتماعي

رمز المؤشر : 2.3.2.2

تسمية المؤشر : العدد التراكمي للدراسات المعلنة والمتضمنة للنوع الاجتماعي.

تاريخ تحيين المؤشر : ماي 2019

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي

2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: حماية الشريط الساحلي و إحكام إنجاز المنشآت

3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تعزيز البناء المستدام.

4- تعريف المؤشر: العدد التراكمي للدراسات المعلنة والمتضمنة للنوع الاجتماعي.

5- نوع المؤشر : مؤشر منتوج.

6- طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.

7- التفريعات : الإدارة المركزية/الجهوية

II- الخصائص الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر : عدد الدراسات المعلنة والمتضمنة للنوع الاجتماعي في طور الإنجاز.

2- وحدة المؤشر: عدد

3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : عدد للدراسات المعلنة والمتضمنة للنوع الاجتماعي في طور الإنجاز

4- طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية : وثيقة معدة من طرف مصممي المشروع مصادق عليها من قبل المراقب الفني ويتم التثبت منها من الادارة.

5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : مصدر إداري.

6- تاريخ توفر المؤشر: شهر مارس الموالي للسنة المعنية

7- القيمة المستهدفة للمؤشر(valeur cible de l'indicateur) : 15

8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : مدير الدراسات المعمارية والفنية

I- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات				توقعات	تقديرات		
		2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المؤشر 2.3.2.2: العدد التراكمي للدراسات المراعية للنوع الاجتماعي	عدد	-	-	-	-	15	20	25

2- تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

- نسجل غياب معطيات عن قيمة المؤشر خلال االفترة الممتدة من 2016 الى 2019.
- سيتم العمل على الترفيع في عدد الدراسات المراعية للنوع الإجتماعي والحرص على تطبيقها على أرض الواقع.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

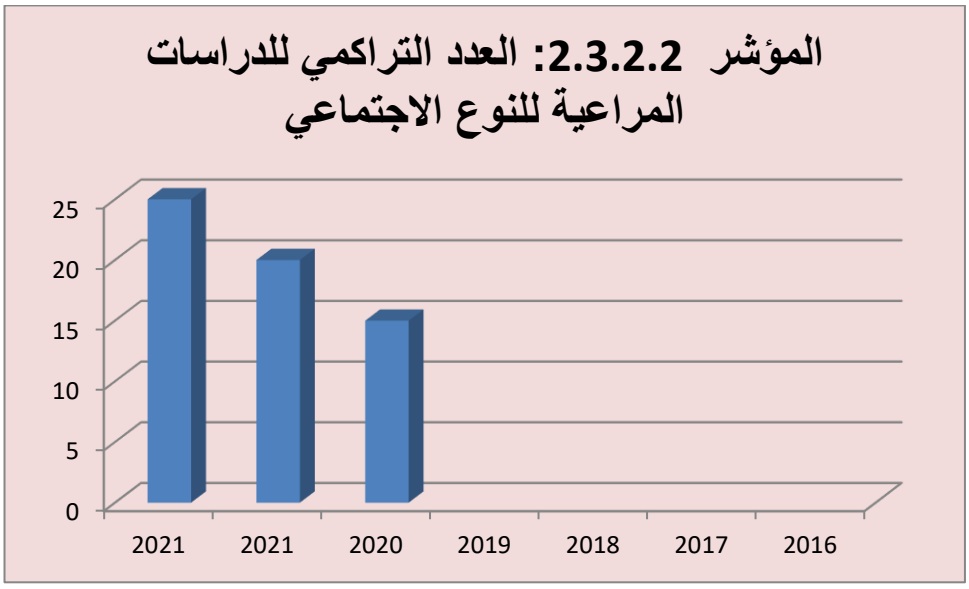

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

* انجاز دراسات مشاريع البنايات المدنية متضمنة للنوع الاجتماعي.

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر :

مرتبط بمدى توفر الإمكانيات البشرية

البرنامج الثالث:

التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

بطاقة المؤشر: النسبة التراكميّة للنساء المنتفعات بسكن اجتماعي أو مقسم اجتماعي (سيتم اعتماده ابتداء من 2021)

رمز المؤشر: 3.3.1.3

اسم المؤشر: النسبة التراكميّة للنساء المنتفعات بسكن اجتماعي أو مقسم اجتماعي

تاريخ تحيين المؤشر: ديسمبر 2019

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تهيئة المجال الترابي والعمراني وسياسة الإسكان
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بالسكن الاجتماعي والسكن الميسّر وتأهيل وتهذيب الأحياء السكنية
4. تعريف المؤشر: النسبة التراكمية للنساء اللاتي انتفعن عبر الملكية بمسكن اجتماعي أو مقسم اجتماعي في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي سواء عبر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة على عين المكان أو في مناطق أخرى أو توسعتها أو من خلال بناء مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية.
5. نوع المؤشر: منتوج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نتائج
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية) : حسب الجهات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر: العدد التراكمي للنساء اللاتي انتفعن بمساكن اجتماعية ومقاسم اجتماعية خلال السنة / العدد التراكمي الجملي للمنتفعين بالمساكن والمقاسم الاجتماعية سنويا.

2- الوحدة: نسبة

3- نوع المعطيات الأساسية: مطالب النساء الراغبات في الحصول على مسكن أو مقسم مهيّأ في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي أو المعاينات التي تقو بها فرق العمل المتفرّعة عن اللجان الجهوية.

4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة معلوماتية لمتابعة البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي

5- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: القائمات النهائية للمنتفعين المصادق عليها من طرف اللجان الجهوية

6- تاريخ توفير المؤشر: يتم تحيين المعطيات بصفة دورية.

7- القيمة المستهدفة للمؤشر: بلوغ نسبة ..... إلى موفى 2022

8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة هناء الزواغي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	إنجازات			2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمسكن اجتماعي عبر إزالة المساكن البدائية وإعادة بنائها على عين المكان أو في مناطق أخرى أو توسعتها	نسبة							
النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمسكن اجتماعي أو مقسم اجتماعي عبر بناء مساكن وتهيئة مقاسم								
النسبة التراكمية الجملية للنساء المنتفعات بمساكن اجتماعية أومقاسم اجتماعية								

2- تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

3- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021
النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمسكن أو مقسم اجتماعي				- -	- إعداد دراسة حول الحاجيات السكنية تتضمن إحصائيات يتم توزيعها حسب الجنس	200

4- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

البرنامج التاسع

القيادة والمساندة

بطـاقة المـؤشـــر: نسبة الإطارات النسائية المنتفعة بتطوير القدرات من خلال المشاركة في المأموريات والتربصات بالخارج

رمزالمؤشر: 1.1.1.9:

تسمية المؤشر : نسبة الإطارات النسائية المنتفعة بتطوير القدرات من خلال المشاركة في المأموريات والتربصات بالخارج

تاريخ تحيين المؤشر: شهر جوان

I- الخصائص العامة للمؤشر

- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج 9 : القيادة والمساندة
- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي 1: القيادة
- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: مزيد تطوير القدرات والكفاءات النسائية.
- تعريف المؤشر: نسبة الإطارات النسائية المنتفعة بتربص أو مأمورية بالخارج على النسبة الجملية للإطارات النسائية
- نوع المؤشر : منتوج
- طبيعة المؤشر: نجاعة
- تفريعات **المؤشر**: المصالح المركزية والجهوية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر: (عدد الإطارات النسائية المنتفعة بتربص او مأمورية بالخارج/ العدد الجملي للمنتفعين بتربص أو مأمورية بالخارج) /نسبة الإطارات النسائية بالوزارة.
- وحدة المؤشر: مؤشر سقف 100
- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: منظومة رشاد / قاعدة بيانات الخاصة بالمهمات بالمأموريات والتربصات بالخارج
- طريقة تجميع المعطيات الأساسيةلإحتساب المؤشر:قاعدة بيانات.
- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : إحصائيات ذات صبغة إدارية./منظومة رشاد
- تاريخ توفر المؤشر: شهر جوان.
- القيمة المستهدفة للمؤشر: تحقيق المساواة في تشريك الاطارات النسائية في التربصات والمأموريات بالخارج لمزيد تطوير القدرات والكفاءات النسائية
- المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية: الإدارة العامة للمصالح المشتركة (منظومة إنصاف+ منظومة رشاد)

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر9-1-1-1	الوحدة	الإنجازات				توقعات	التقديرات		
		2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد الإطارات النسائية المنتفعة بتربص أو مأمورية بالخارج	عدد	49	42	28	25	28	26	24
العدد الجملي للمنتفعين بتربص ومهمة بالخارج	عدد	144	116	109	61	84	74	65
النسبة الجملية لعدد الإطارات النسائية المنتفعة بمأمورية أو تربص بالخارج (1)	%	34	36	26	41	33	35	36
نسبة الإطارات النسائية بالوزارة (2)	%	31	32	33	32	33	35	36
مؤشر مشاركة المرأة في التربصات والمأموريات بالخارج	قاعدة 100	110	113	79	128	100	100	100

2- تحليل ومناقشة نتائج انجازات وتقديرات المؤشر:

- شهد العدد الجملي للمنتفعين بتربص أو مأمورية بالخارج منحا تنازليا خلال السنوات 2016،2017 و 2018 حيث مر من 144 منتفع سنة 2016 إلى 109 منتفع سنة 2018 أي بتقلص بلغ نسبة 19.44 بالمائة سنة 2017 و6.03 بالمائة سنة 2018 . في المقابل كان تقلص عدد النساء المنتفعات بهذا الإجراء أكثر حدة خاصة سنة 2018 حيث بلغت نسبة التراجع33.33 بالمائة خاصة وذلك رغم ارتفاع نسبة الإطارات النسائية بالوزارة خلال نفس السنة.

- تقلص العدد الجملي للمأموريات والتربصات بالخارج يعود أساسا إلى ارتفاع نسبة ونسق استهلاك الاعتمادات المبرمجة وخاصة كلفة السكن والنقل الدولي بالنسبة للوجهات الإفريقية والأسياوية وتدهور سعر صرف الدينار التونسي وذلك في ظل الاستقرار النسبي لحجم الاعتمادات المرصودة.

- شهدت النسبة الجملية لعدد الإطارات النسائية المنتفعات بتربص أو مأمورية بالخارج مقارنة بالعدد الجملي للتربصات والمأموريات خلال السنوات 2016، 2017 و 2018 عدم استقرار حيث رغم ارتفاعها خلال سنة 2017 مقارنة بالسنة التي تسبقها (36 بالمائة مقابل 34 بالمائة) إلا أنها سجلت انخفاضا ملحوظا خلال سنة 2018 أين بلغت 26 بالمائة فقط.

- عدم استقرار النسبة الجملية للإطارات النسائية المنتفعة بمأمورية او تربص بالخارج كان له تأثير مباشر على مؤشر مشاركة المرأة الذي رغم تسجيله لمعدل ايجابي خلال سنتي 2016 و2017 (110 و 113) إلا أنه شهد انخفاظا ملحوظا

خلال سنة 2018 حيث بلغ 79. وهو ما يفيد بأن الإطارات النسائية لم تحظى خلال السنة المذكورة بمبدأ المساواة في الانتفاع بالإجراء المعني مقارنة بالسنتين السابقتين.

- من خلال قراءة مؤشر نسبة الإطارات النسائية المنتفعة بتطوير القدرات في المشاركة في المهمات والتربصات بالخارج نلاحظ عدم استقرار خلال السنة الأخيرة. فرغم تسجيله لارتفاع طفيف خلال سنة 2017 (+3 نقاط) إلا أنه شهد انخفاضا حادا خلال سنة 2018(- 34 نقطة).وهذا وقد سجل المؤشر المذكور معدلا مقبولا خلال السنوات المعنية حيث بلغ 101.وهو معدل مرضي يعكس تحقيق مبدأ المساواة خلال كامل الفترة لكن لم يشهد استقرار بكل سنة على حدة.

- من المتوقع أن يواصل العدد الجملي للمنتفعين بمأمورية أو تربص بالخارج المنحى التنازلي خلال سنة 2019 ليبلغ 61 منتفعا من بينهم 25 إطارا نسائيا وهو ما يؤشر على ارتفاع النسبة للجملية لعدد الإطارات النسائية المنتفعة بمأمورية أو تربص بالخارج التي من المتوقع أن تبلغ 41 بالمائة وبالتالي ارتفاع مؤشر المشاركة إلى 128.

- خلال السنوات 2020، 2021 و 2022 من المتوقع أن يواصل العدد الجملي للمنتفعين بالمأموريات والتربصات بالخارج في الانخفاض بمعدل سنوي يقدر ب 12 بالمائة وهو ما يفضي أساسا إلى انخفاض عدد الإطارات النسائية المنتفعة بهذا الإجراء.

- يتجه في هذا الإطار العمل على المحافظة على معدل مؤشر مشاركة المرأة في التربصات والمأموريات بالخارج وفي حدود 100 ضمانا لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة خاصة في ظل ارتفاع نسبة الإطارات النسائية بالوزارة خلال الثلاث سنوات القادمة.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

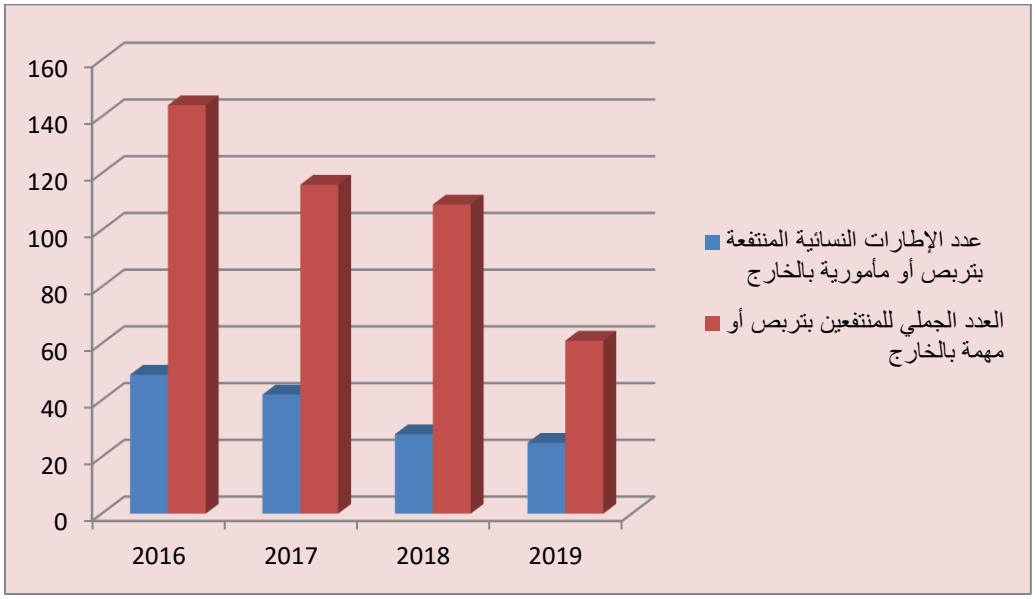

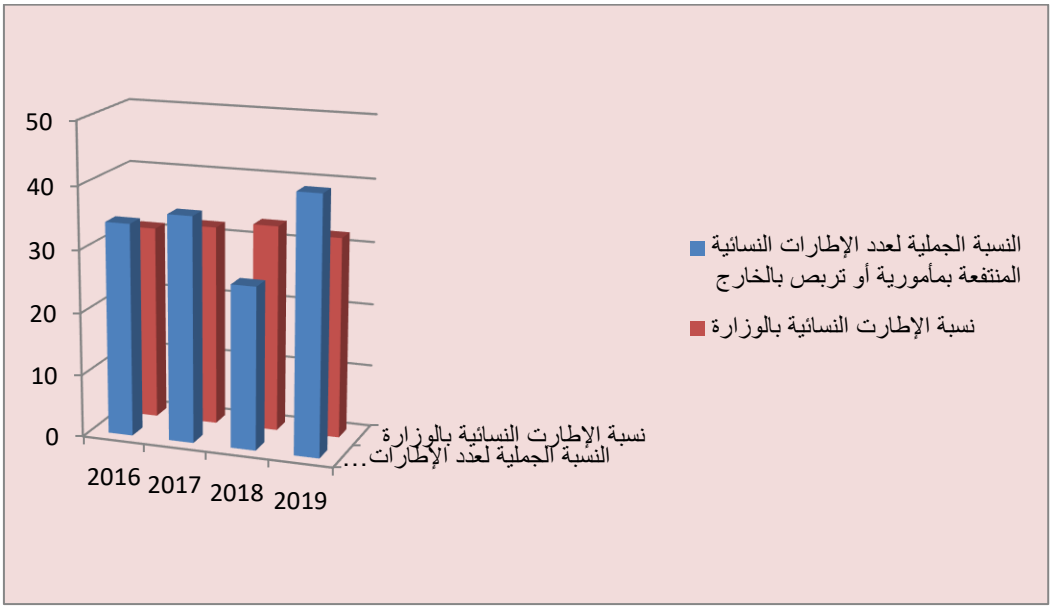
50
40
30
20
10
0
2016
2017
2018
2019
نسبة الإطارت النسائية بالوزارة
النسبة الجملية لعدد الإطارات...
النسبة الجملية لعدد الإطارات النسائية المنتفعة بمأمورية أو تربص بالخارج
نسبة الإطارت النسائية بالوزارة

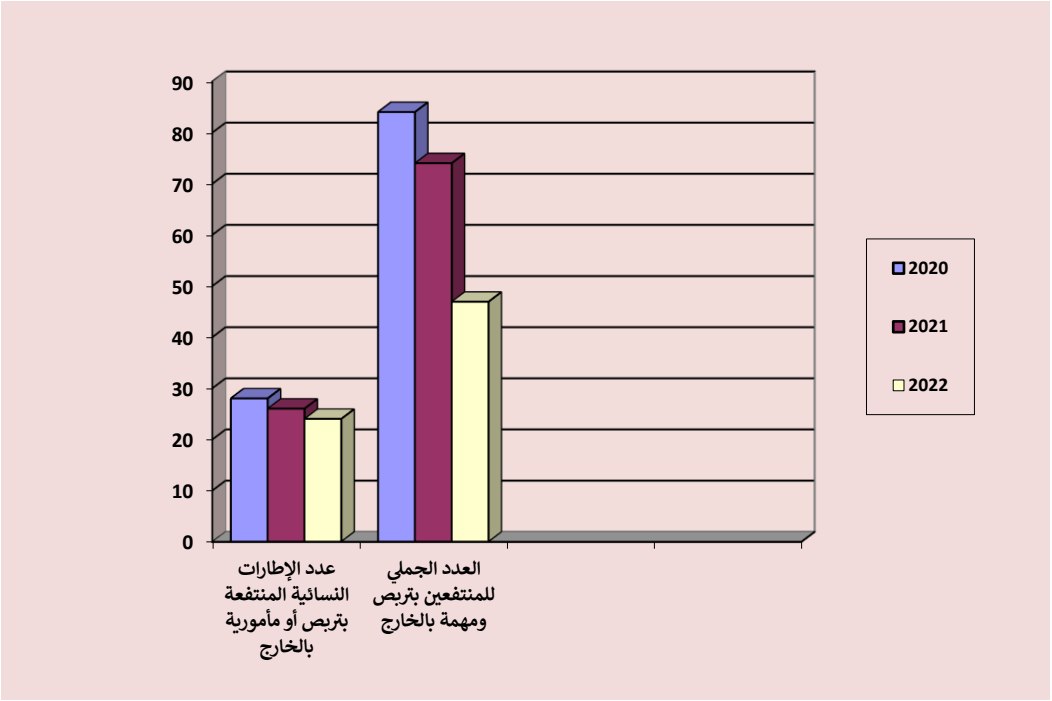
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0
عدد الإطارات النسائية المنتفعة بتربص أو مأمورية بالخارج
العدد الجملي للمنتفعين بتربص ومهمة بالخارج
2020
2021
2022

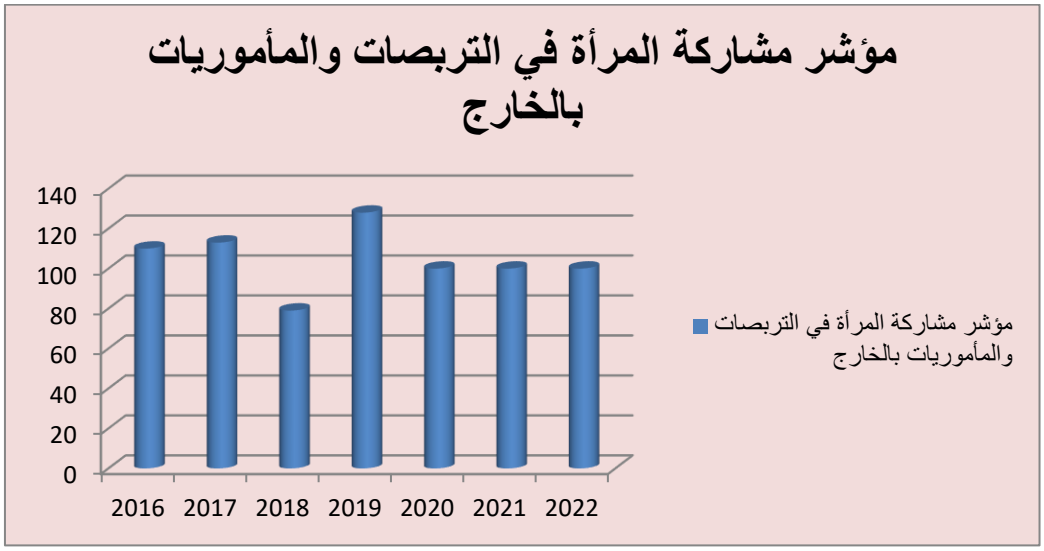

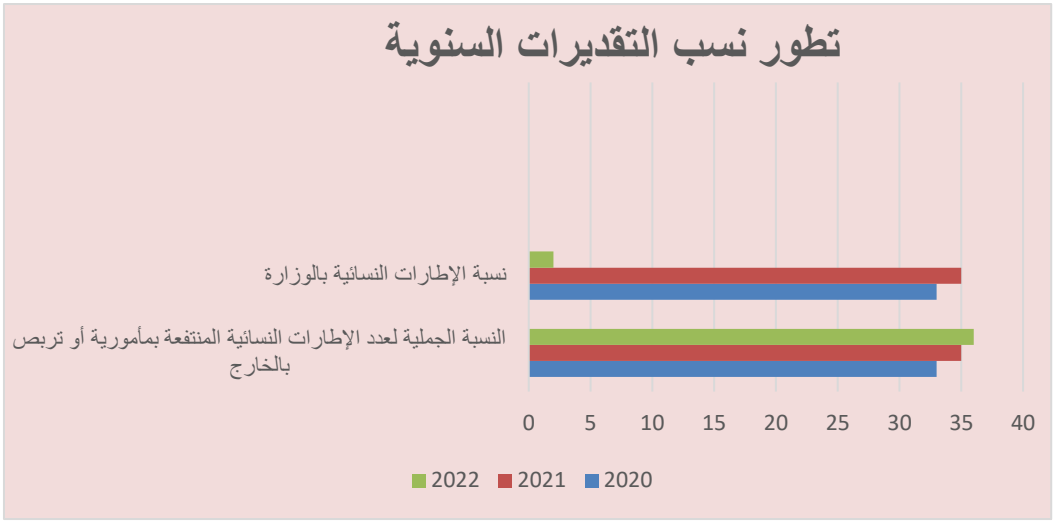

4-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تعزيز تسمية الإطارات النسائية بالخطط الوظيفية العليا وببعض الإدارات العامة التقنية نظرا لكون أغلب المعنيين والقائمين بالمهمات بالخارج هم المكلفون بالوظائف العليا خاصة بالإدارات التقنية.
- الأخذ بعين الاعتبار عند ضبط حجم الاعتمادات المرصودة سنوياارتفاع تكلفة النقل الدولي وتدهور قيمة الدينار.
- ضرورة رصد الاعتمادات الضرورية والكافية لضمان حظوظ أوفر لمشاركة المرأة بالتربصات والمهمات بالخارج خاصة الاعتمادات المبرمجة للإقامة نظرا لارتفاع كلفة السكن ومحدودية المنحة اليومية المخولة للمنتفعين بمهمة أو بتربص.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

- المؤشر المعتمد نتائجه نسبية باعتبار إمكانية مشاركة نفس الإطار من العنصر النسائي في أكثر من تربص أو مهمة في نفس السنة.
- المصادر المعتمدة في استعمال المؤشر لا تمكن من توفير الأرقام الصحيحة بصفة مطلقة باعتبارنقص التنسيق بين الإدارات المعنية بالتصرف.

بطـاقة المـؤشـــر: تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية

رمز المؤشر:1.1.2.9:

تسمية المؤشر : مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية

تاريخ تحيين المؤشر : شهر فيفري

I- الخصائص العامة للمؤشر

- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج 9 : القيادة والمساندة
- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي 1: المساندة
- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية.
- تعريف المؤشر: إبراز نسبة مشاركة المرأة في مراكز إتخاذ القرار
- نوع المؤشر : منتوج
- طبيعة المؤشر: نجاعة
- تفريعات المؤشر: المصالح المركزية والجهوية وحسب الخطة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر: (عدد الإطارات النسائية اللاتي يشغلن خطط وظيفية/ العدد الجملي للخطط غير الشاغرة)/ (عدد الإطارات النسائية(أ1+أ2) / مجموع إطارات الوزارة (أ1+أ2))*100
- وحدة المؤشر: مؤشر قاعدة 100
- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: قاعدة بيانات إدارية خاصة بالتكليف بالخطط الوظيفية حسب الجنس / منظومة إنصاف
- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: قاعدة بيانات.
- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : إحصائيات ذات صبغة إدارية.
- تاريخ توفر المؤشر: شهر فيفري.
- القيمة المستهدفة للمؤشر: 100.
- المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية: إدارة الشؤون الإدارية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

البيان	2017	2018	2019
نسبة الإطارات النسائية التي تشغل خطط وظيفية (1)	32%	35%	36%
نسبة الإطارات النسائية في الوزارة (2)	31%	32%	32%
مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية (1)/(2)*100	103	109	113

المؤشر1.1.2.9	الوحدة	توقعات	التقديرات		
		2019	2020	2021	2022
عدد الإطارات النسائية التي تشغل خطط وظيفية	عدد	199	209	219	230
العدد الجملي للخطط غير الشاغرة	عدد	552	563	574	586
النسبة (1)	%	36%	37%	38%	39%
عدد الإطارات النسائية (أ1+أ2)	عدد	373	381	391	402
مجموع إطارات الوزارة (أ1+أ2)	عدد	1153	1139	1125	1112
النسبة (2)	%	32%	33%	35%	36%
المؤشر (1)/(2)*100	قاعدة 100	113	112	109	108

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

يعتبر مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية بوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية بصفة عامة مرتفعا حيث تجاوز المؤشر سقف 100 (وهي القيمة المنشودة). فقد سجل المؤشر نسقا تصاعديا خلال السنوات الثلاث الأخيرة (2017-2018-2019) حيث شهد ارتفاعا بمعدل 5 نقاط سنويا . ويعود هذا أساسا إلى ارتفاع نسبة الإطارات النسائية التي تشغل خطط

وظيفية وذلك بمعدل 1.3% سنويا مع بقاء نسبة الإطارات النسائية بالوزارة دون تطور ملحوظ سواء بالزيادة أو النقصان. وهو ما يعني أنه على مجموع 100 رجل و100 امرأة مكلفين بخطط وظيفية، هناك زيادة بـ 5 نساء مكلفة بخطة وظيفية مقابل الرجال. وبالتالي فإن مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في بلوغ مواقع اتخاذ القرار قد تم تحقيقه بوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية خلال السنوات الفارطة.

أما في خصوص التقديرات للثلاث السنوات القادمة 2020-2021-2022 فإنه من المتوقع أن يشهد هذا المؤشر نسقا تنازليا بنسبة ضعيفة لا تتجاوز نقطة واحدة سنويا. هذا التراجع المتوقع يمكن تفسيره بارتفاع نسبة الإطارات النسائية بالصنفين أ1 وأ2 بمعدل 1.5 % سنويا مع انخفاض سنوي بنسبة 1% للعدد الجملي للإطارات بالوزارة.

وتجدر الإشارة أنه ورغم هذا التراجع، فإن المؤشر يبقى مرتفعا حيث يتجاوز قاعدة 100 بـأكثر من 8 نقاط.

3-رسم بياني لتطور المؤشر

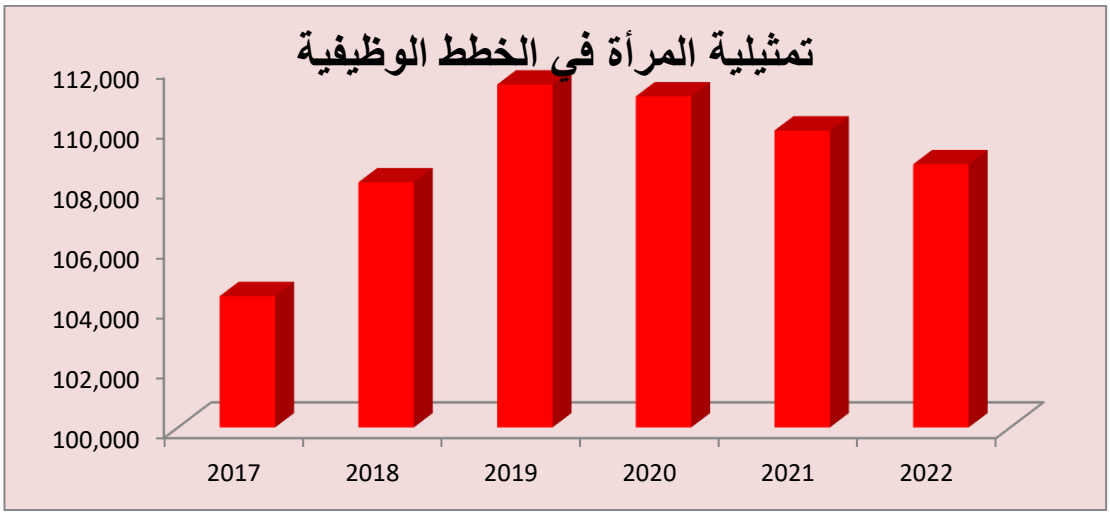

➢ **نسبة الإطارات النسائية التي تشغل خطط وظيفية حسب نوعية الخطة خلال سنة 2019**

الخطة الوظيفية	النساء	الرجال	المجموع العام	النسبة
رئيس مصلحة	115	169	284	40%
كاهية مدير	59	101	160	37%
مدير	20	64	84	24%
مدير عام	5	19	24	21%
المجموع العام	199	353	552	36%

تعتبر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية الدنيا (رئيس مصلحة- كاهية مدير) مرضية نسبيا حيث بلغت على التوالي 40 % و37 % في حين أنها لاتزال دون المأمول بالنسبة للخطط العليا (مدير – مدير عام) وهي على التوالي 24 % و21% .

ويمكن تفسير هذا التفاوت بقاعدة المترشحين للتكليف بالخطط الوظيفية حيث أن نسبة الإطارات النسائية بالصنف الفرعي أ1 تعتبر منخفضة.

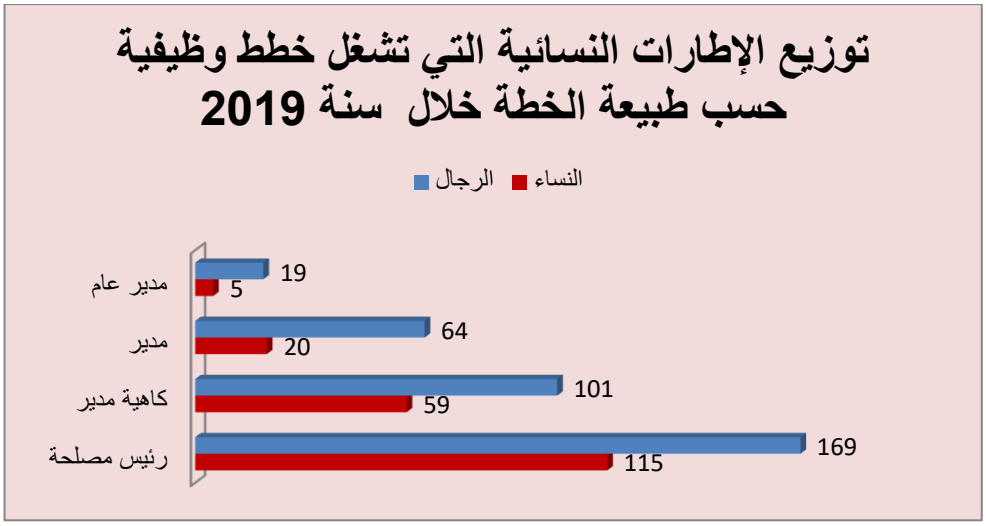

➢ **نسبة الإطارات النسائية التي تشغل خطط وظيفية حسب التوزيع الجغرافي خلال سنة 2019**

	مركزي		جهوي	
	نساء	رجال	نساء	رجال
عدد الإطارات التي تشغل خطط وظيفية	116	163	83	190
العدد الجملي للخطط غير الشاغرة	279		273	
النسبة (1)	41.6%	58.4%	30.4%	69.6%
عدد الإطارات	170	235	203	543
مجموع الإطارات	405		746	
النسبة (2)	42%	58%	27%	73%
المؤشر (1) /(2) *100	99	101	113	95

على المستوى المركزي، بلغ مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية 99 سنة 2019 . وهي نسبة قريبة جدا من القيمة المنشودة 100. في حين أن على المستوى الجهوي فقد تجاوزت القيمة المنشودة بـ 13 نقطة.

وهذا التفاوت بين المركزي والجهوي يعود أساسا إلى ارتفاع نسبة الإطارات من صنف الرجال من المجموع العام للإطارات على المستوى الجهوي (73%) ومحدودية الخطط الوظيفية بالتنظيم الهيكلي للإدارات الجهوية.

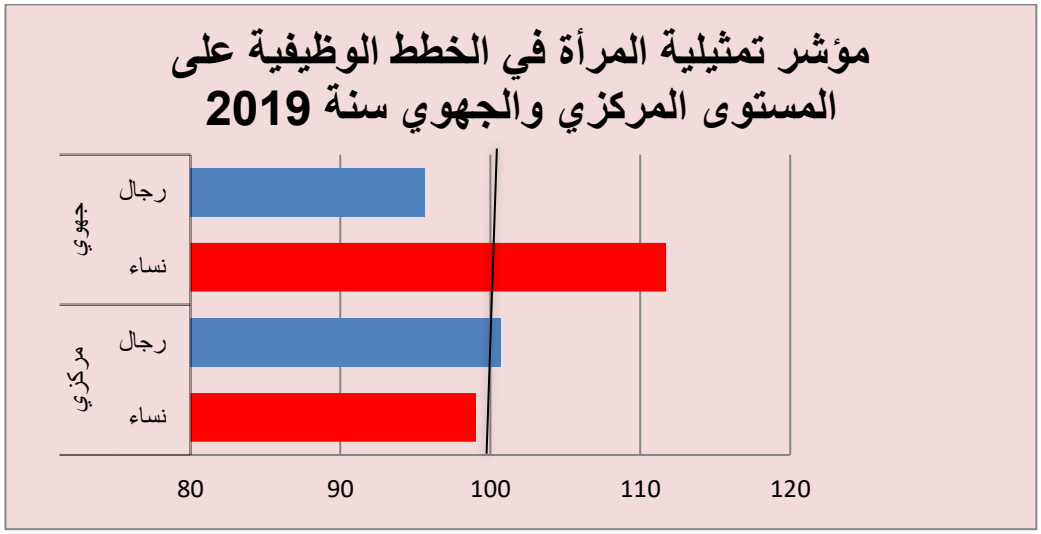

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

من خلال مختلف المعطيات الاحصائية، يتضح أنه تم تحقيق الهدف المنشود والمتمثل في المساواة بين المرأة والرجل في التكليف بالخطط الوظيفية علما وأنه سيتم العمل مستقبلا على تمكين الإطارات النسائية من فرص أكبر للوصول للخطط العليا (مدير- مدير عام) وذلك بفتح باب التناظر في هذه الخطط على المستوى المركزي والجهوي وتمكينهن من المشاركة في حلقات التكوين الخاصة بالإطارات العليا.

5 - تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

عدم القدرة على تحديد نسبة الإطارات النسائية في الوزارة حسب نوعية الخطة نظرا لتعدد شروط التكليف ولعدم توفر المعطيات اللازمة حاليا.

بطاقة مؤشر: عدد أيام التكوين لكل عون حسب الجنس

المؤشر:2.1.2.9

تسمية المؤشر: عدد أيام التكوين لكل عون حسب الجنس.

تاريخ تحيين المؤشر: شهر سبتمبر من كل سنة.

I- الخصائص العامة للمؤشر

I- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج 9 "القيادة والمساندة"

II- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي 2 "المساندة"

III- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية و الإمكانات المادية و تطوير الإجراءات الإدارية.

IV- تعريف المؤشر: يبين المؤشر المجهود المبذول للرفع من عدد أيام التكوين التي ينتفع بها أعوان الوزارة على المستوى المركزي و الجهوي خلال السنة بهدف تطوير قدراتهم ومؤهلاتهم و مواكبة المستجدات خاصة التي تهم قطاع نشاط الوزارة.

V-نوع المؤشر: مؤشر منتوج

VI- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

VII- التفريعات : المصالح المركزية والجهوية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر: $N / \sum (X_i * N_i)$

. عدد أيام التكوين حسب الدورة (X_i)

. عدد الأعوان المشاركين (N_i)

. العدد الجملي للأعوان

. عدد الأعوان المشاركين من الذكور (N_h)

.عدد الأعوان المشاركين من الإناث (N_f)

وحدة المؤشر: معدل

2- -المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الأعوان المنتفعين بالتكوين حسب الجنس وعدد أيام التكوين والعدد الجملي للأعوان.

3- الطريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: جداول تأليفية تخص عدد الأعوان المتكونين و عدد أيام الدورات التكوينية و عدد أعوان الوزارة المسجل بمنظومة إنصاف.

4- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري (بطاقات الحضور وقائمات الأعوان من منظومة أمد وعدد أيام التكوين).

5- تاريخ توفّر المؤشر: شهر فيفري.

6- القيمة المستهدفة للمؤشر: بلوغ معدّل 6 أيام تكوين للعون الواحد في سنة 2022. مع العمل على تكافؤ الفرص بين الجنسين في عدد أيام التكوين.

7- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للتخطيط والتعاون وتكوين الإطارات .

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2019	التقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
عدد أيام التكوين للعون الواحد	يوم تكوين	1.75	1.79	2.07	3	4	5	6
عدد أيام التكوين للعون الواحد (الذكور)	يوم تكوين	1.77	1.82	2.37	3.5	4.5	5.5	6.5
عدد أيام التكوين للعون الواحد (الإناث)	يوم تكوين	1.71	1.76	1.64	3	4	5	6

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

استقر مؤشر عدد أيام التكوين للعون الواحد خلال سنتي 2016 و 2017 في حدود حوالي اليومين بغض النظر عن الجنس المتكون، حيث اتسمت الإعتمادات المالية المرصودة للتكوين لتلك السنتين بقصورها مقارنة بطلبات التكوين المتزايدة من ناحية و ارتفاع أسعار مكونات التكوين من ناحية أخرى، مما أدى إلى اللجوء إلى تقليص كلفة دورات التكوين عبر تخفيض عدد الأيام لكل دورة و الضغط على كلفة المستلزمات اللوجستية حتى يتسنى الإستجابة لتلبية أكثر ما يمكن من الطلبات.

أما خلال 2018 يسجل المؤشر ارتفاعا طفيفا بنسبة تناهز 5 % حيث بلغ 2.07 يوم تكوين، إلا أنه يبقى دون المأمول. فعلى الرغم من المجهودات المبذولة لتجاوز العوائق المالية و الإدارية لم توفق الإدارة لبلوغ القيمة المنشودة للمؤشر و المقدرة بثلاثة أيام تكوين للفرد الواحد و يعزى ذلك بالأساس إلى التوجه نحو إضافة الخدمات اللوجيستية و المهام التنظيمية (التي كانت من مهام الإدارة) إلى المهام التنشيطية و تجميعها في قسط واحد بالنسبة لكل نشاط تكويني تعهد إلى مكاتب التكوين، حيث أفضت نتائج طلب العروض الذي تم نشره في هذا الغرض، إلى اعتبار حوالي 3/4 من مجمل الأقساط غير مثمرة.

أما فيما يتعلق بتقدم انجاز مخطط التكوين بعنوان سنة 2019 فمن المتوقع تجاوز العوائق التي تمت مواجهتها خلال السنة السابقة و بلوغ معدل 3 أيام تكوين للعون الواحد و ذلك تجسيما للمخطط الطموح والاعتمادات التي تم رصدها تحت هذا العنوان.

ومن جهة أخرى قامت مصالح التكوين بالوزارة بتحديد التقديرات لهذا المؤشر بعنوان الفترة 2020-2022 على التوالي (4 و5 و 6 أيام تكوين للعون الواحد) و هي توقعات تعتبر قابلة للتحقيق باعتبار سعي مصالح التكوين إلى تنويع محاور التكوين و توفير إمكانية المشاركة لمختلف أصناف ورتب أعوان الوزارة و التركيز على المستجدات على الصعيدين الوطني و الدولي ذات العلاقة بنشاط الوزارة، و ذلك شريطة توفر الإعتمادات اللازمة.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

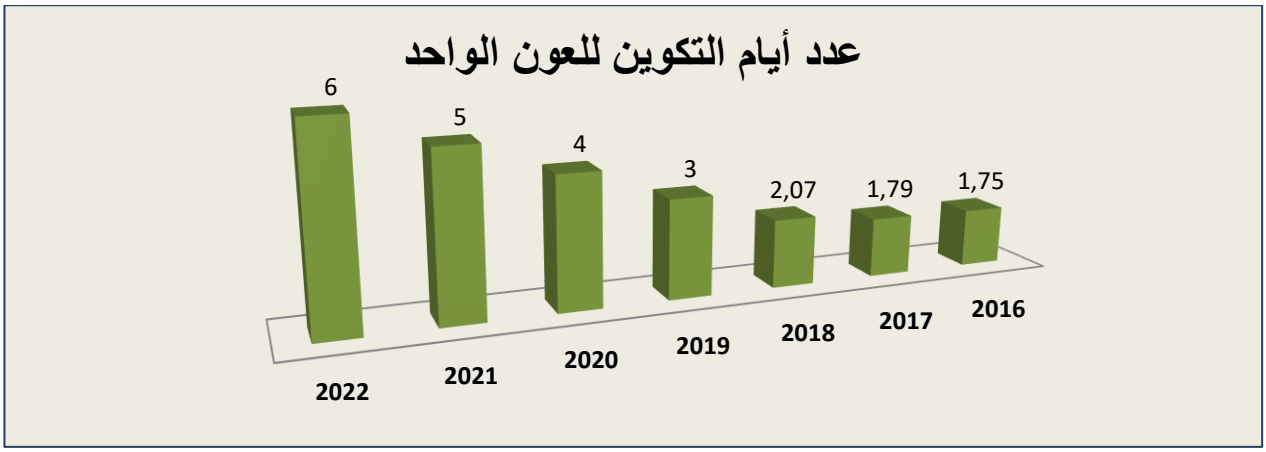

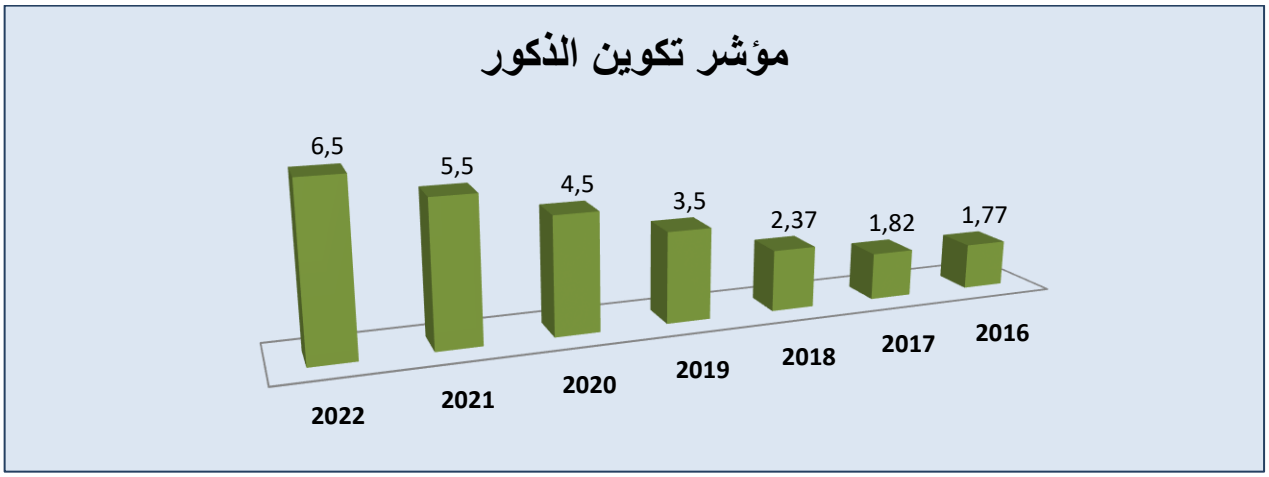

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

الحرص على تكثيف و تنويع حلقات و دورات التكوين بإدراج دورات للرسكلة، أيام دراسية و ملتقيات، ورشات تكوين،

5- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

- طريقة إحتساب المؤشر لا تمكن من إبراز المجهود الفعلي للوزارة في مجال التكوين و التوجه نحو تشريك أقصى ما يمكن من أعوان الوزارة على الأقل في دورة تكوينية سنويا.
- يمكن للعون الواحد المشاركة في عدة دورات تكوينية وبالتالي يتم سحب أيام التكوين التي إنتفع بها على بقية الأعوان.